

متون

دورة جامع عتيق بن عزي وادني

الخامسة عشرة بمدينة الدمام 20 / شوال من العام 1438 هجري

شرح القواعد المثلى

للعلامة العثيمي

تفسير الفاتحة والمعوذتين

للإمام محمد بن عبد الوهاب

كتاب شروط الصلاة

للإمام محمد بن عبد الوهاب

قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر

للعلامة صديق حسن خان

دورة جامع عتيق بن عزي وادني



ميراث النبيا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين..

الحمد لله الذي علّم القرآن، وخلق الإنسان، ثمّ علّمه البيان، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمّد، أعلم الخلق بالله ودينه وشرعه، وأنصحهم للناس وأنفعهم، وعلى آله وأصحابه أولى الفضائل والكرامات، ومن تبعهم إلى يوم الحشر والجزاء.

أمّا بعد:

فيّا طالب العلم - سدّدك الله وقواك -:

إِعلم أنّ من أعظم العبادات، وأجلّ الطاعات، وأفضل القربات التي تُرضي الله تعالى، وتُقرّب من الجنة، وتبعد عن النار - طلب العلم الشرعي، والتّفقّه فيه، ودراسته وتذاكره؛ إذ قال النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» رواه البخاري ومسلم.

ففي العلم الشرعي رفعة للعبد في الدنيا والآخرة؛ إذ قال الله سبحانه: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وفي العلم الشرعي خشية الله - جلّ وعلا -؛ إذ قال الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

وفي العلم الشرعي تسهيل طريق الجنة؛ إذ قال النبي ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ» رواه مسلم.

وفي العلم الشرعي تكثر الأجر؛ إذ قال النبي ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا» رواه مسلم.

وثبت عنه ﷺ أنّه قال: «وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإنّ العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء» رواه أبو داود.

وفي العلم الشرعي استمرارُ الأجور بعد الممات؛ إذ قال النبي ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» رواه مسلم.

وبالعلم الشرعي يكون العبد وارثاً للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ؛ فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يُورثُوا ديناراً ولا درهماً، وإنَّما ورثوا العلمَ، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ» رواه أبو داود والترمذي.

وثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أنَّهُ مرَّ بِسُوقِ الْمَدِينَةِ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «يَا أَهْلَ السُّوقِ، مَا أَعْجَزَكُم» قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: «ذَاكَ مِيرَاثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَسَّمُ، وَأَنْتُمْ هَاهُنَا لَا تَذْهَبُونَ فَتَأْخُذُونَ نَصِيبَكُمْ مِنْهُ» قَالُوا: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: «فِي الْمَسْجِدِ» ؛ فَخَرَجُوا سِرَاعًا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَوَقَفَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُمْ حَتَّى رَجَعُوا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا لَكُمْ؟» قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! فَقَدْ أَتَيْنَا الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَلَمْ نَرِ فِيهِ شَيْئًا يُقَسَّمُ. فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَمَا رَأَيْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ أَحَدًا؟» قَالُوا: بَلَى، رَأَيْنَا قَوْمًا يُصَلُّونَ، وَقَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَقَوْمًا يَتَذَكَّرُونَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَيَحْكُمُ، فَذَاكَ مِيرَاثُ مُحَمَّدٍ ﷺ».

وبالعلم الشرعي تختلفُ منازلُ الناس؛ إذ قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «وَفَضَّلَ الْعَالِمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ» رواه أبو داود والترمذي.

وكيف لا يكون العلم الشرعي وأهله بهذا الفضل العظيم، وهذه المنزلة الرفيعة، وفي العلم الشرعي حفظُ الدين، ومعرفةُ الحقِّ من الباطل، والتَّوْحِيدُ مِنَ الشَّرْكِ، والسُّنَّةُ مِنَ الْبِدْعَةِ، والطَّاعَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وأهلُ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، فهو نورٌ يسير به العبد إلى ربِّه في عقيدته وعبادته وأخلاقه ومعاملاته على صراطٍ مستقيم.

وإنَّنا نعيشُ في زمانٍ قد قَلَّ فِيهِ الْعُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ الْأَثْبَاتُ، وَكَثُرَ فِيهِ الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَانْتَشَرَ حَتَّى عَمَّ الْمَدَنَ وَالْقُرَى وَالْبَوَادِي، وَزُهِدَ فِي أَهْلِهِ وَمَجَالِسِهِ وَدُرُوسِهِ وَكُتُبِهِ.

وإنَّ هذه الدَّورات العِلْمية الَّتِي أُقيمت - ولا تزال تُقام - في هذا الجامع؛ جامع الصَّحابي الجليل عُتْبَة بن غزوان - رضي الله عنه -، في كلِّ عامٍ، حتَّى وصلنا في هذا العام إلى الدَّورة « الخامسة عشرة » ما هي إلَّا بابٌ لَتيسير العِلْم لراغبيه، وطريق لرفع الجهل عن طالبيه، وسبيل لحفظ أديان وأوقات الحاضرين.

وبحمد الله قد يُسرَّ في هذه الدَّورة للطلَّاب حضورُ أهل العِلْم والفضل إليهم، فشكَّر الله قدومهم، وجزاهم بالخير أين ما كانوا، ورفع درجاتهم، وأعلى ذكْرهم.

وكذلك يُسرَّت لهم الكُتُب والمتون العِلْمية الَّتِي ستُشرح وتُدرس، فطُبعت ووُرِّعت، ويُسرَّ لهم أمر السَّكن والمعيشة.

فالجد الجد في طلب العِلْم وتحصيله، والتَّشْمير التَّشْمير إلى حِفْظه ومذاكرته، وأقبلوا عليه بهمةٍ عالية، ورغبةٍ كبيرة، واسألوا ربَّكم الإعانة والقبول.

وفي ختام هذه المقدِّمة عن العِلْم وفضله وأدبه، أسأل الله لجميع الحاضرين التَّوفيق والسَّداد، والزيادة في العِلْم والفقه، إنَّه جوادٌ كريم.

أخوكم المشرف على الدَّورات العِلْمية وإمام الجامع وخطيبه:

مرباض بن عبد الله البرَّاك

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه
السعودية - مدينة الدمام - حي الاتصالات

١٤٣٨هـ



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

ثم إني مُوصيك يا طالب العلم:

بِإِخْلَاصِ النِّيَّةِ فِي طَلَبِهِ، وَإِجْهَادِ النَّفْسِ عَلَى الْعَمَلِ بِمُوجِبِهِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ شَجَرَةٌ وَالْعَمَلُ ثَمَرَةٌ، وَلَيْسَ يُعَدُّ

عَالِمًا مَنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ عَامِلًا، وَقِيلَ: الْعِلْمُ وَالِدُ وَالْعَمَلُ مَوْلُودٌ.

وَالْعِلْمُ مَعَ الْعَمَلِ، وَالرَّوَايَةُ مَعَ الدَّرَايَةِ، فَلَا تَأْتِسُ بِالْعَمَلِ مَا دُمْتَ مُسْتَوْحِشًا مِنَ الْعِلْمِ، وَلَا تَأْتِسُ

بِالْعِلْمِ مَا كُنْتَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ؛ وَلَكِنْ اجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ قَلَّ نَصِيكَ مِنْهُمَا.

وَمَا شَيْءٌ أَضْعَفُ مِنْ عَالِمٍ تَرَكَ النَّاسُ عِلْمَهُ لِفَسَادِ طَرِيقَتِهِ، وَجَاهِلٍ أَخَذَ النَّاسُ بِجَهْلِهِ لِنَظَرِهِمْ إِلَى

عِبَادَتِهِ، وَالْقَلِيلُ مِنْ هَذَا مَعَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا أَنْجَى فِي الْعَاقِبَةِ إِذَا تَفَضَّلَ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ،

وَتَمَّمَ عَلَى عَبْدِهِ النِّعْمَةَ.

فَأَمَّا الْمُدَافَعَةُ وَالْإِهْمَالُ وَحُبُّ الْهُوَيْنِ وَالِاسْتِرْسَالُ، وَإِثَارُ الْخَفَضِ وَالِدَّعَةِ وَالْمِيلُ مَعَ الرَّاحَةِ وَالسَّعَةِ،

فَإِنَّ خَوَاتِمَ هَذِهِ الْخِصَالِ ذَمِيمَةٌ، وَعُقْبَاهَا كَرِيمَةٌ وَخِيمَةٌ.

جامع عليه بن عروان رضي الله عنه

وَالْعِلْمُ يُرَادُ لِلْعَمَلِ كَمَا الْعَمَلُ يُرَادُ لِلنَّجَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْعَمَلُ قَاصِرًا عَنِ الْعِلْمِ، كَانَ الْعِلْمُ كَلًّا عَلَى

الْعَالِمِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ عَادَ كَلًّا، وَأُورِثَ ذُلًّا، وَصَارَ فِي رَقَبَةِ صَاحِبِهِ غَلًّا.

قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْعِلْمُ خَادِمُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ غَايَةُ الْعِلْمِ، فَلَوْلَا الْعَمَلُ لَمْ يُطْلَبْ عِلْمٌ وَلَوْلَا الْعِلْمُ لَمْ

يُطْلَبْ عَمَلٌ، وَلَآنَ أَدْعَ الْحَقَّ جَهْلًا بِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهُ زُهْدًا فِيهِ.

وَقَالَ سَهْلُ بْنُ مَرْحِمٍ: الْأَمْرُ أَضْيَقُ عَلَى الْعَالِمِ مِنْ عَقْدِ التَّسْعِينَ، مَعَ أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يُعْذَرُ بِجَهَالَتِهِ،

لَكِنَّ الْعَالِمَ أَشَدُّ عَذَابًا إِذَا تَرَكَ مَا عَلِمَ فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَلْ أَذْرَكَ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى إِلَّا بِإِخْلَاصِ الْمُعْتَقِدِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ،

وَالزُّهْدِ الْغَالِبِ فِي كُلِّ مَا رَاقَ مِنَ الدُّنْيَا. وَهَلْ وَصَلَ الْحُكَمَاءُ إِلَى السَّعَادَةِ الْعُظْمَى إِلَّا بِالتَّشْمِيرِ فِي

السَّعْيِ، وَالرِّضَى بِالْمَيْسُورِ، وَبَذْلِ مَا فَضَلَ عَنِ الْحَاجَةِ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ؟

وَهَلْ جَامَعَ كُتُبَ الْعِلْمِ إِلَّا كَجَامِعِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ؟

وَهَلِ الْمُنُومُ بِهَا إِلَّا كَالْحَرِصِ الْجَشِعِ عَلَيْهِمَا؟ وَهَلِ الْمُغْرَمُ بِحَبِّهَا إِلَّا كَكَائِنْهُمَا؟

وَكَمَا لَا تَنْفَعُ الْأَمْوَالُ إِلَّا بِإِنْفَاقِهَا، كَذَلِكَ لَا تَنْفَعُ الْعُلُومُ إِلَّا لِمَنْ عَمِلَ بِهَا، وَرَاعَى وَاجِبَاتِهَا.

فَلْيَنْظُرْ أَمْرُؤُا لِنَفْسِهِ، وَلِيَعْتَمِدَ وَقْتَهُ، فَإِنَّ الثَّوَاءَ قَلِيلٌ وَالرَّحِيلَ قَرِيبٌ، وَالطَّرِيقَ مَخُوفٌ، وَالْإِغْتِرَارَ غَالِبٌ،

وَالْخَطَرَ عَظِيمٌ، وَالنَّاقِدَ بَصِيرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِالْمُرْصَادِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَعَادُ. ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ

خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٨) [الزلزلة: ٧-٨]. اهـ.

جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

(اقتضاء العلم العمل ص: ١٤) للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى





تأليف شيخ الإسلام الإمام المجدد

(۱۱۱۵-۱۲۰۶ھ) رحمہ اللہ تعالیٰ

(شَرْحٌ وَتَحْلِيقٌ)

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد بن هادي المدخلي

حفظہ اللہ تعالیٰ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ؛ تِسْعَةٌ:

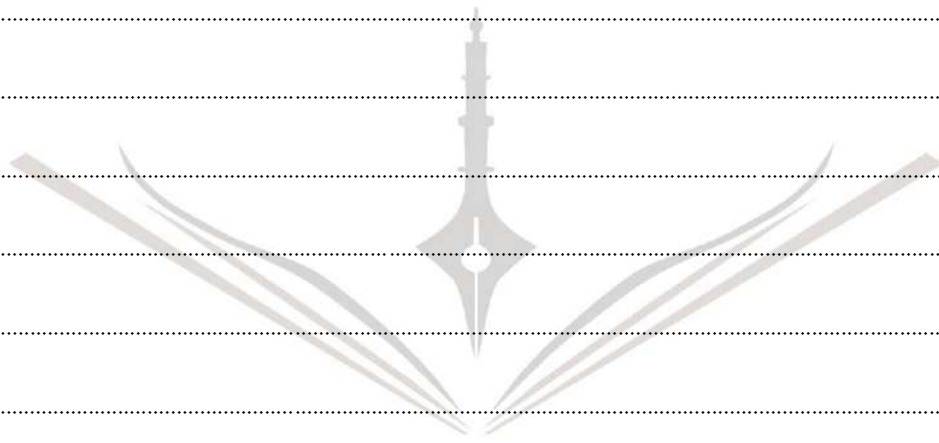
الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَرَفْعُ الْحَدَثِ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالنِّيَّةُ.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الإِسْلَامُ، وَضِدُّهُ الْكُفْرُ^(١)، وَالْكَافِرُ عَمَلُهُ مَرْدُودٌ، وَلَوْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ مَنَّآ عَلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

(١) في النسخة الخطية زيادة: (وَلَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ

مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [٨٥] [آل عمران: ٨٥].



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

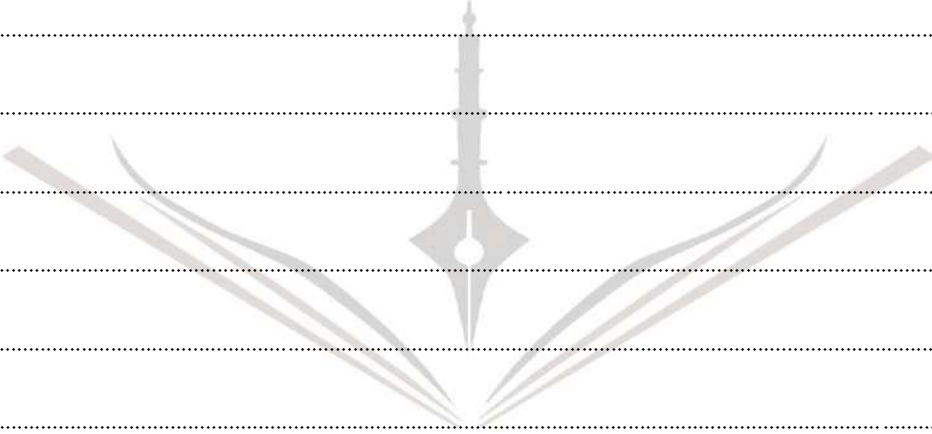
الشَّرْطُ الثَّالِثُ: التَّمْيِيزُ، وَضِدُّهُ الصَّغَرُ، وَحَدُّهُ: سَبْعُ سِنِينَ، ثُمَّ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا عَشْرًا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: رَفْعُ الْحَدِّثِ، وَهُوَ الْوُضُوءُ الْمَعْرُوفُ، وَمُوجِبُهُ: الْحَدَّثُ.

• وَشُرُوطُهُ: عَشْرَةٌ:

الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالنِّيَّةُ، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا؛ بِأَنْ لَا يَنْوِي قَطْعَهَا حَتَّى تَتِمَّ الطَّهَارَةُ،
وَانْقِطَاعُ مُوجِبٍ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ، وَطُهُورِيَّةٌ مَاءٍ، وَإِبَاحَتُهُ، وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُضُوءَهُ إِلَى الْبَشَرَةِ،
وَدُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ.



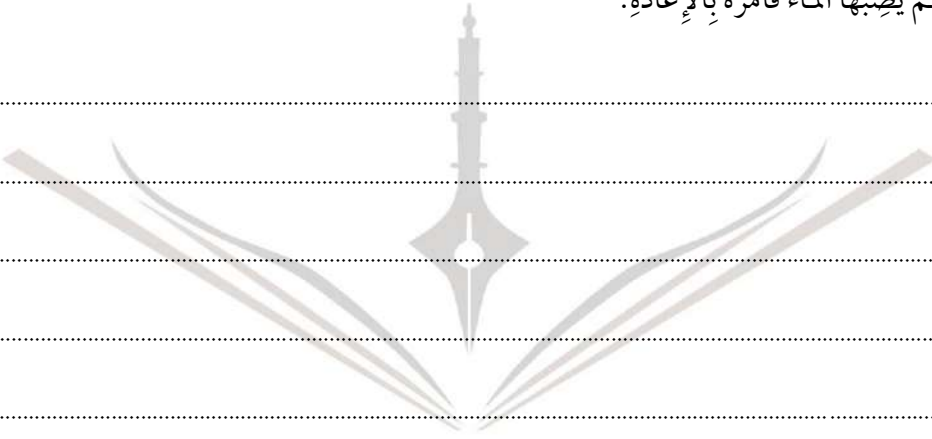
جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

وَأَمَّا فُرُوضُهُ ؛ فَسِتَّةٌ :

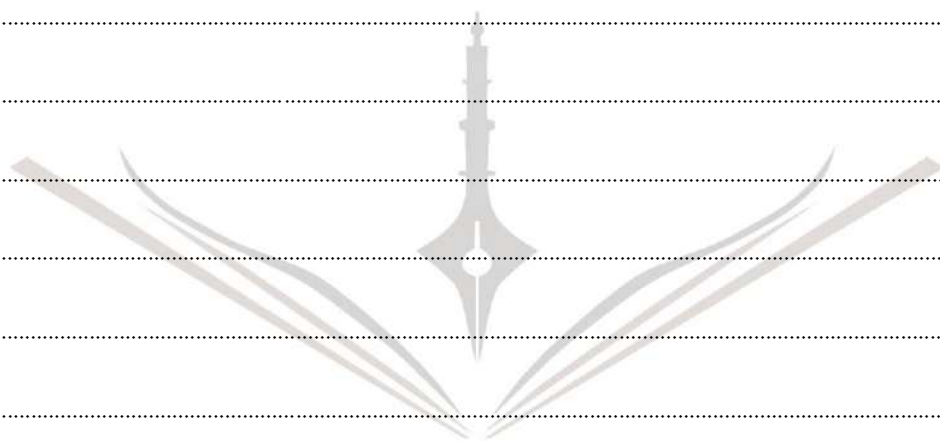
غَسْلُ الْوَجْهِ، وَمِنْهُ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَحَدُّهُ: طُولًا مِنْ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى الذَّقَنِ، وَعَرْضًا إِلَى فُرُوعِ الْأُذُنَيْنِ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ، وَمِنْهُ الْأُذُنَانِ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ. وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَأُغْسِلُوا وُجُوهُكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

وَدَّلِيلُ التَّرْتِيبِ: الْحَدِيثُ «ابْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ».

وَدَّلِيلُ الْمُؤَالَاةِ: حَدِيثُ صَاحِبِ اللُّمْعَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ لَمَّا رَأَى رَجُلًا فِي قَدَمِهِ لُمْعَةً قَدَرِ الدَّرْهَمَ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

• وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَةُ مَعَ الذَّكْرِ^(١).

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

• وَنَوَاقِضُهُ: ثَمَانِيَةٌ:

الْحَارِجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ، وَالْحَارِجُ الْفَاحِشُ النَّجِسُ مِنَ الْجَسَدِ^(٢)، وَزَوَالُ الْعَقْلِ، وَمَسُّ الْمَرْأَةِ بِشَهْوَةٍ، وَمَسُّ
الْفَرْجِ بِالْيَدِ قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا، وَأَكْلُ لَحْمِ الْجُزُورِ، وَتَغْسِيلُ الْمَيِّتِ، وَالرَّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ - أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ
ذَلِكَ -.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

.....

.....

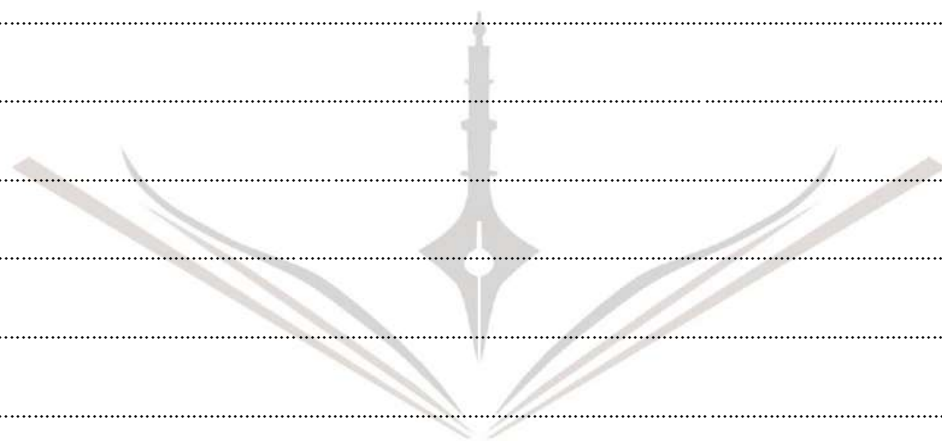
.....

.....

.....

(١) في النسخة الخطية تقديم هذه الجملة بعد قوله: «... وَالْمَوَالَةُ».

(٢) عبارة النسخة الخطية: «وَالْحَارِجُ مِنْ سَائِرِ الْجَسَدِ إِذَا فَحَشَ».



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ مِنْ ثَلَاثٍ: مِنَ الْبَدَنِ، وَالثَّوْبِ، وَالْبُقْعَةِ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَبَاكَ

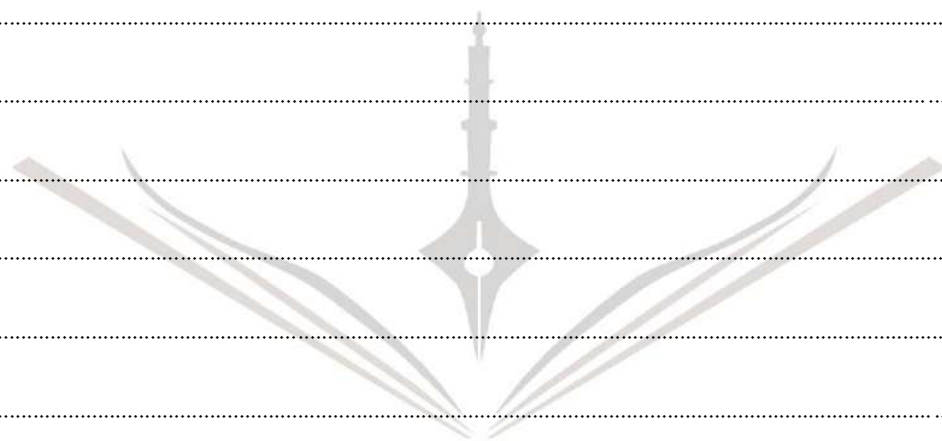
فَطَهَّرَ﴾ [المدثر: ٤].

الشَّرْطُ السَّادِسُ: سِتْرُ الْعَوْرَةِ، أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى فَسَادِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى عُرْيَانًا وَهُوَ يَقْدِرُ، وَحَدُّ عَوْرَةِ

الرَّجُلِ: مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ، وَالْأَمَّةُ كَذَلِكَ، وَالْحَرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا^(١)، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنِي

ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ أَي: عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

(١) في المخطوطة زيادة: «في الصَّلَاة».



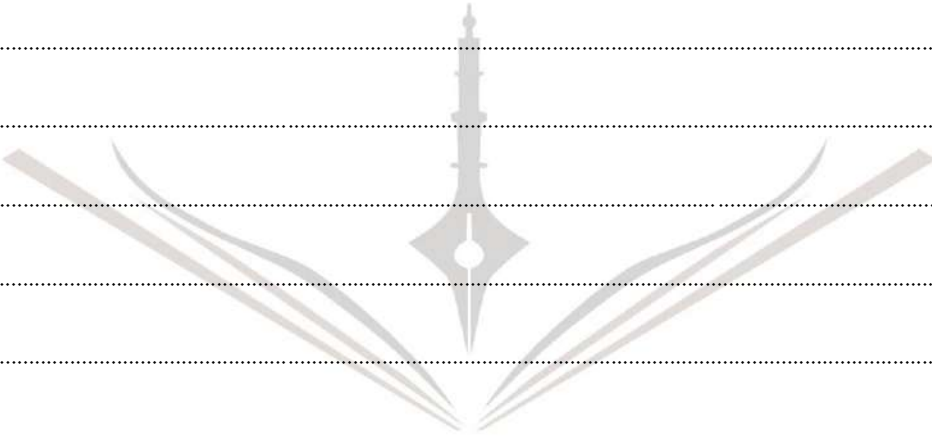
جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الشَّرْطُ السَّابِعُ: دُخُولُ الْوَقْتِ، وَالدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَمَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَفِي آخِرِهِ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، الصَّلَاةُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ أَي: مَفْرُوضًا فِي الْأَوْقَاتِ؛ وَدَّلِيلُ الْأَوْقَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

الشَّرْطُ الثَّامِنُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى نَقْلُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

الشَّرْطُ النَّاسِعُ: النِّيَّةُ، وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَالتَّلَفُّظُ بِهَا بَدْعَةً، وَالذَّلِيلُ الْحَدِيثُ^(١): «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

(١) في النسخة الخطية زيادة: «الَّذِي رَوَاهُ عُمَرُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَأَرْكَانُ الصَّلَاةِ: أَرْبَعَةٌ عَشَرَ:

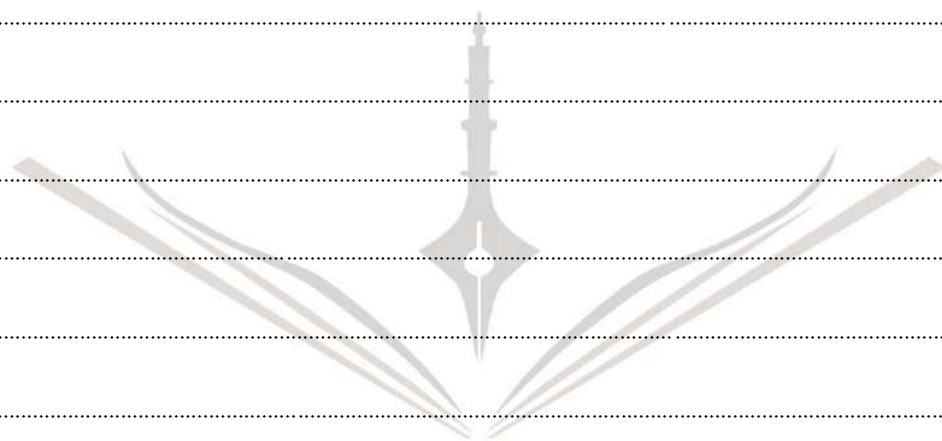
الْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَالرُّكُوعُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ^(١)، وَالْاعْتِدَالُ مِنْهُ، وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالتَّشَهُدُ الْأَخِيرُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّسْلِيمَتَانِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ. وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الرُّكْنُ الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ. وَالِدَّلِيلُ الْحَدِيثُ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

(١) في المخطوطة: «عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ».



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَبَعْدَهَا: الْاِسْتِفْتَاَح - وَهُوَ سُنَّةٌ - قَوْلُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

وَمَعْنَى «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ»؛ أَيُّ: أَنْزَلْهُكَ التَّنْزِيهَ اللَّائِقَ بِجَلَالِكَ. «وَبِحَمْدِكَ»؛ أَيُّ: ثَنَاءً عَلَيْكَ. «وَتَبَارَكَ اسْمُكَ»؛ أَيُّ: الْبَرَكَةُ تُنَالُ بِذِكْرِكَ^(١). «وَتَعَالَى جَدُّكَ»؛ أَيُّ: جَلَّتْ عَظَمَتُكَ^(٢). «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»؛ أَيُّ: لَا مَعْبُودَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ بِحَقِّ سِوَاكَ يَا اللَّهُ.

«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

مَعْنَى «أَعُوذُ»: أَلُوذُ وَأَلْتَجِئُ وَأَعْتَصِمُ بِكَ يَا اللَّهُ. «مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(٣) الْمَطْرُودِ الْمُبْعَدِ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ^(٤)، لَا يَضُرُّنِي فِي دِينِي وَلَا فِي دُنْيَايَ.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

(١) في المخطوطة: «لَا تُنَالُ إِلَّا بِذِكْرِكَ».

(٢) في المخطوطة: «أَيُّ ارْتَفَعَ قَدْرُكَ وَعَظُمَ شَأْنُكَ».

(٣) في المخطوطة: «عَنْ هَذَا الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

(٤) في المخطوطة: «عَنْ رَحْمَتِكَ».

وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ رُكْنٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ^(١)، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وَهِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: بَرَكَةٌ وَاسْتِعَانَةٌ.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ الْحَمْدُ: ثَنَاءٌ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِاسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ الْمَحَامِدِ، وَأَمَّا الْجَمِيلُ الَّذِي لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ مِثْلُ الْجَمَالِ وَنَحْوِهِ، فَالْثَنَاءُ بِهِ يُسَمَّى مَدْحًا لَا حَمْدًا.

﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ الرَّبُّ: هُوَ الْمَعْبُودُ، [الْحَالِقُ، الرَّازِقُ]^(٢)، الْمَالِكُ، الْمُتَصَرِّفُ، مُرَبِّي جَمِيعِ الْخَلْقِ بِالنَّعَمِ.

﴿الْعَلَمِينَ﴾: كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ عَالَمٌ، وَهُوَ رَبُّ الْجَمِيعِ.

﴿الرَّحْمَنِ﴾: رَحْمَةٌ عَامَّةٌ، جَمِيعِ^(٣) الْمَخْلُوقَاتِ.

﴿الرَّحِيمِ﴾: رَحْمَةٌ خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ^(٤)، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:

[٤٣].

﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾: يَوْمُ الْجَزَاءِ وَالْحِسَابِ، يَوْمٌ كُلُّ مُجَازِي بِعَمَلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ،

وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٥) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ^(٦) يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا

وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ^(٧) [الأنفطار: ١٧ - ١٩]، وَالْحَدِيثُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا

بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَتَّى عَلَى اللَّهِ الْأَمَانِي».

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ أَيُّ: لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ، عَهْدٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ أَنْ لَا يَعْبُدَ إِلَّا إِيَّاهُ.

(١) في المخطوطة: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ».

(٢) «الْحَالِقُ الرَّازِقُ» زائدان عما في المخطوطة.

(٣) في الخطية: «لِجَمِيعِ».

(٤) في الخطية: «لِلْمُؤْمِنِينَ».

﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ : عَهْدُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ أَنْ لَا يَسْتَعِينَ بِأَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ.

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ؛ مَعْنَى : ﴿أَهْدِنَا﴾ : دُلَّنَا وَأَرْشِدْنَا وَثَبَّتْنَا، وَ﴿الصِّرَاطَ﴾ : الْإِسْلَامَ، وَقِيلَ :

الرَّسُولُ، وَقِيلَ : الْقُرْآنُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ. وَ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ : الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ.

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ : طَرِيقَ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ

مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ : وَهُمْ الْيَهُودُ، مَعَهُمْ عِلْمٌ وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُجِيبَكَ طَرِيقَهُمْ.

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ : وَهُمْ النَّصَارَى، يَعْبُدُونَ اللَّهَ عَلَى جَهْلٍ وَضَلَالٍ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُجِيبَكَ طَرِيقَهُمْ.

وَدَلِيلُ الضَّالِّينَ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ

يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا (١)﴾ [الكهف: ١٠٣]

- [١٠٥].

وَالْحَدِيثُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ

لَدَخَلْتُمُوهُ؛ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟» أَخْرَجَاهُ.

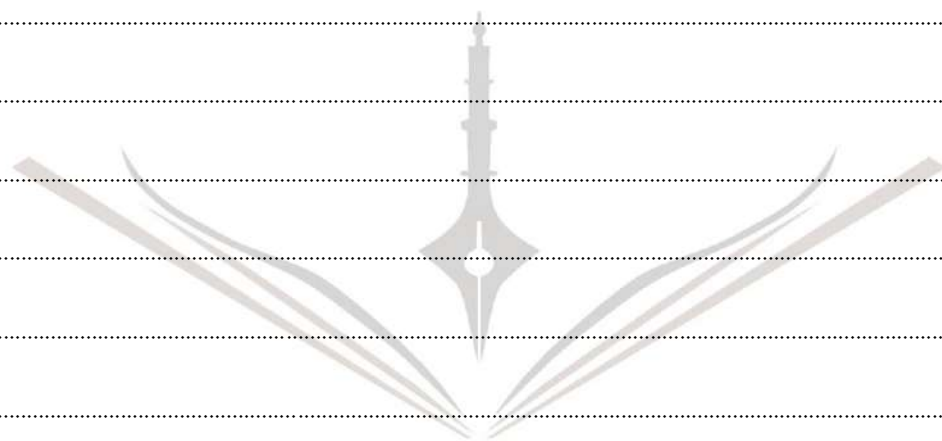
وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً،

وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قُلْنَا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ

كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي (٢)».

(١) الآية الثالثة انفردت بها المخطوطة.

(٢) في المخطوطة: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي».



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَالرُّكُوعُ.

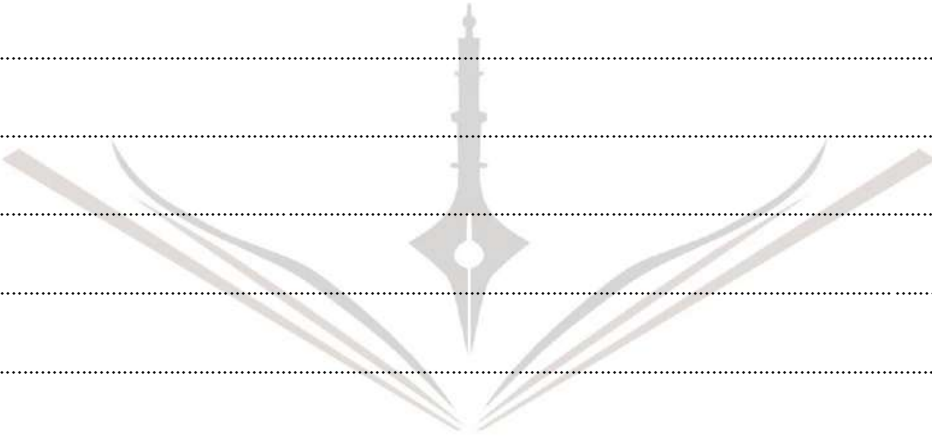
وَالرَّفْعُ مِنْهُ.

وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ.

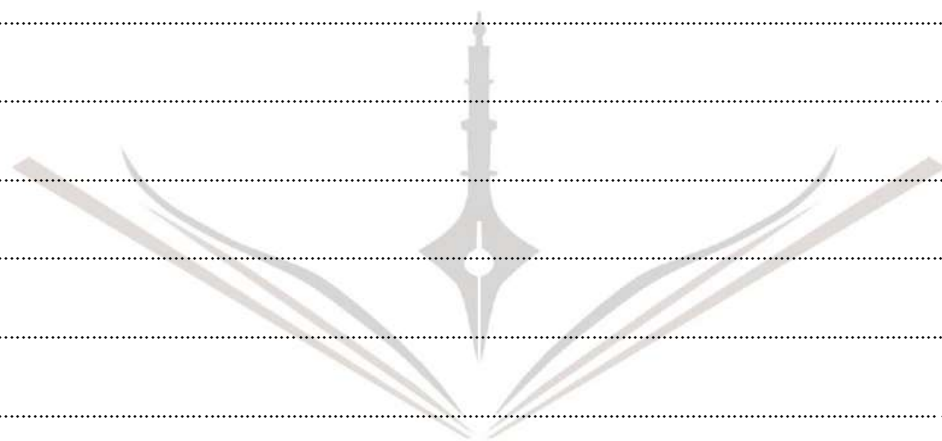
وَالِاعْتِدَالُ مِنْهُ.

وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ، وَالحديث عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ» .



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

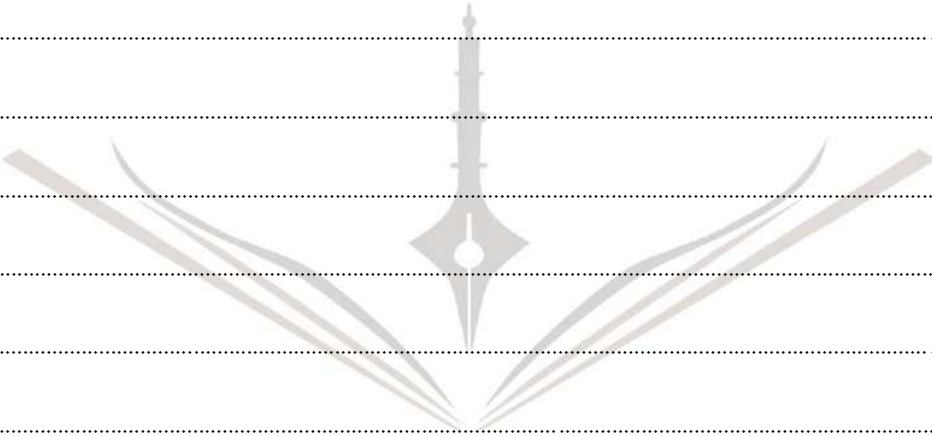


جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ.

وَالترْتِيبُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ^(١).

وَالدَّلِيلُ: حَدِيثُ الْمُسَيَّبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى [فَقَام]^(٢)، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَعَلَّهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا لَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ^(٣) قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»).

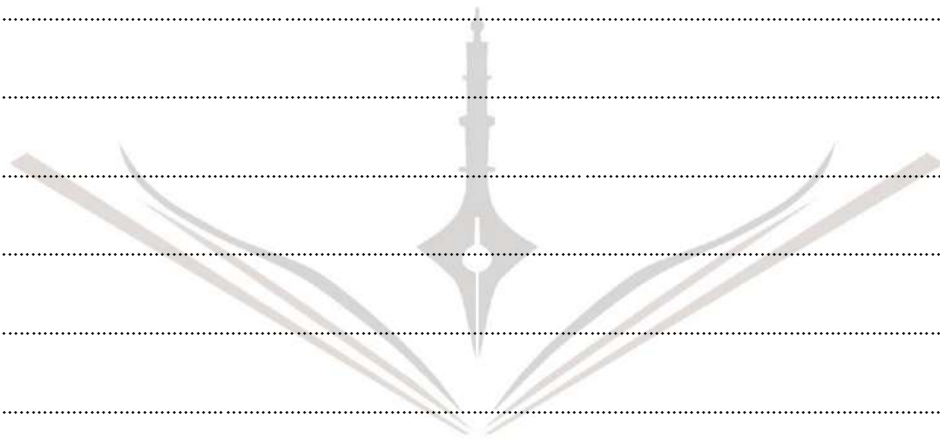


جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

(١) في المخطوطة: تقديم الترتيب قبل الطمأنينة.

(٢) زيادة من المخطوطة.

(٣) في المخطوطة: «تَطْمَئِنَّ».



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَالشَّهْدُ الْأَخِيرُ رُكْنٌ مَفْرُوضٌ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

(كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ عَلَيْنَا الشَّهْدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»^(١)، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ).

وَمَعْنَى «التَّحِيَّاتِ»: جَمِيعُ التَّعْظِيمَاتِ لِلَّهِ، مُلْكًا وَاسْتِحْقَاقًا، مِثْلُ: الْإِنْحِنَاءِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْبَقَاءِ وَالِدَّوَامِ، وَجَمِيعُ مَا يُعْظَمُ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ فَهُوَ اللَّهُ، فَمَنْ صَرَفَ مِنْهُ شَيْئًا لِعَیْرِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ.

وَالصَّلَوَاتُ مَعْنَاهَا: جَمِيعُ الدَّعَوَاتِ. وَقِيلَ: الصَّلَوَاتُ الْحَمْسُ.

«وَالطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ»: اللَّهُ طَيِّبٌ، وَلَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ إِلَّا طَيِّبَهَا.

«السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»: تَدْعُو لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالسَّلَامَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَاتِ^(٢)، وَالَّذِي يُدْعَى لَهُ مَا يُدْعَى مَعَ اللَّهِ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ: تُسَلِّمُ عَلَى نَفْسِكَ وَعَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَالسَّلَامُ: دُعَاءٌ. وَ«الصَّالِحُونَ» يُدْعَى لَهُمْ وَلَا يُدْعَوْنَ مَعَ اللَّهِ.

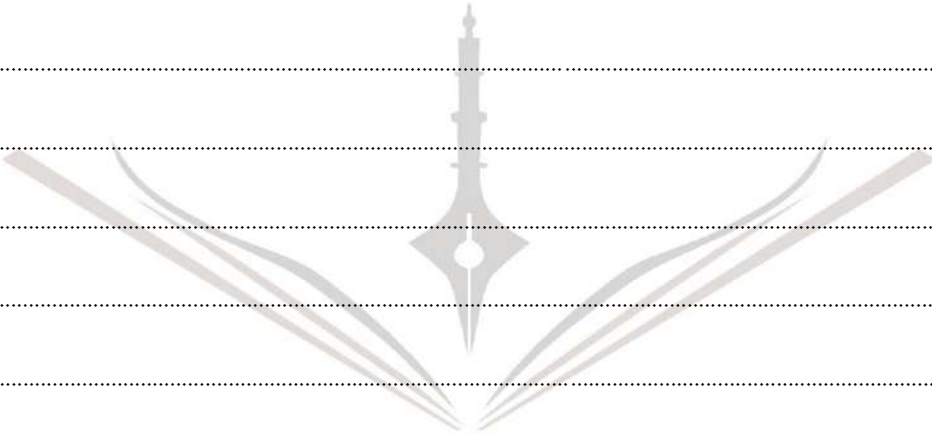
«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»: تَشْهَدُ شَهَادَةَ الْيَقِينِ أَنْ لَا يُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ. وَشَهَادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ: بِأَنَّهُ عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكْذَبُ، بَلْ يُطَاعُ وَيُتَّبَعُ، شَرَفَهُ اللَّهُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

(١) في المخطوطة زيادة: «وَمِنْهُ السَّلَام».

(٢) في المخطوطة: «وَرَفَعَ الدَّرَجَةَ».

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»: الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ
عَلَى عَبْدِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، كَمَا حَكَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: صَلَاةُ اللَّهِ ثَنَاؤُهُ عَلَى عَبْدِهِ
فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَقِيلَ: الرَّحْمَةُ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ: الْاسْتِغْفَارُ، وَمِنَ الْآدَمِيِّينَ: الدُّعَاءُ.

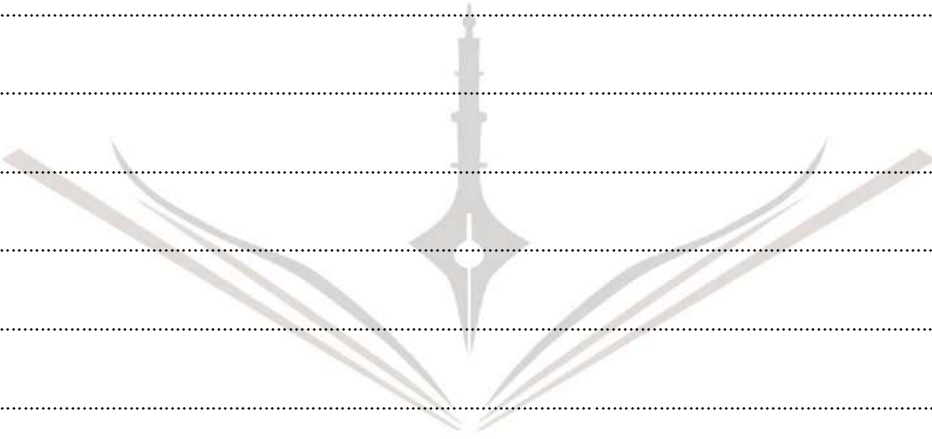
و «بَارِكْ» وَمَا بَعْدَهَا^(١) سُنَنُ أَقْوَالٍ [وَأَفْعَالٍ]^(٢).



جامع عنبه بن غزوان رضي الله عنه

(١) في المخطوطة: «وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الدُّعَاءِ».

(٢) ليست في المخطوطة.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَالْوَاجِبَاتُ ثَمَانِيَةٌ:

جَمِيعُ التَّكْبِيرَاتِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

وَقَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» فِي الرُّكُوعِ.

وَقَوْلُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِلْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ،

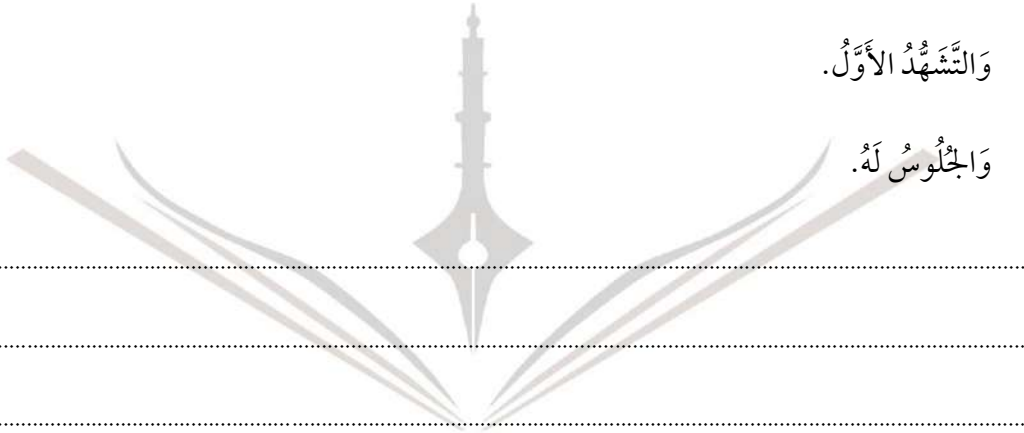
وَقَوْلُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» لِلْكَلِّ.

وَقَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فِي السُّجُودِ.

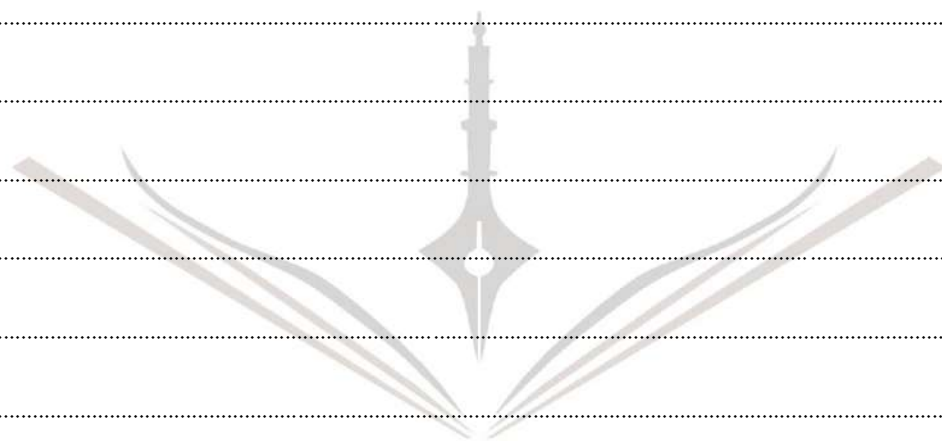
وَقَوْلُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَالْتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ.

وَالْجُلُوسُ لَهُ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

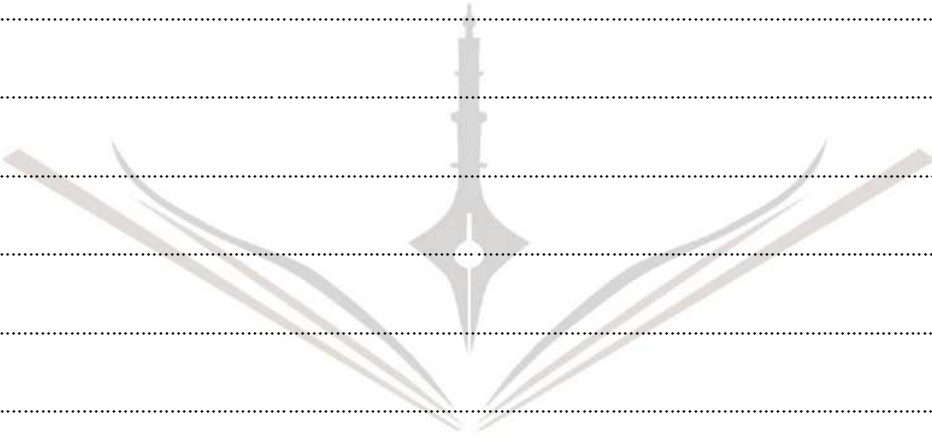


جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

فَالْأَرْكَانُ: مَا سَقَطَ مِنْهَا سَهْوًا أَوْ عَمْدًا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ.

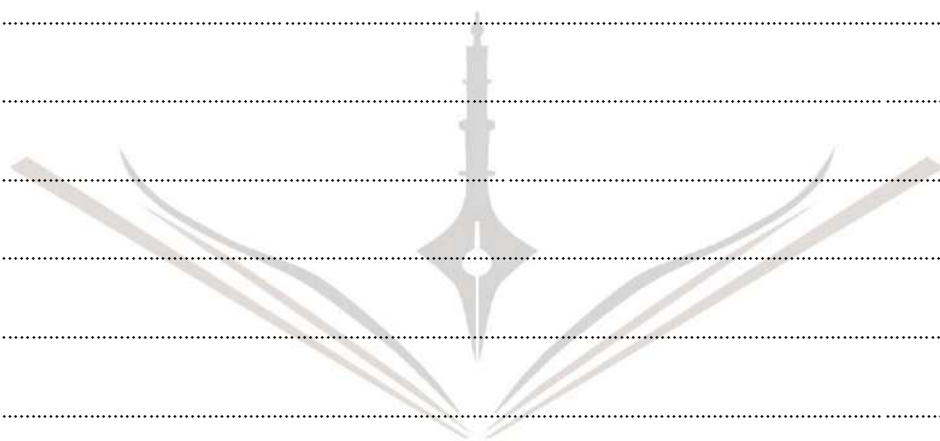
وَالْوَاجِبَاتُ: مَا سَقَطَ مِنْهَا عَمْدًا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ، وَسَهْوًا جَبَرَهُ السُّجُودُ لِلْسَّهْوِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

تَمَّتْ شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَوَجِبَاتُهَا وَأَرْكَانُهَا.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

(١) عبارة النسخة الخطية: (والواجبات ما سقط منها سهوا جبره بسجود السهو، وعمدا بطلت).



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



تأليف

شمسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَاسِمٍ الدَّهْلِيِّ

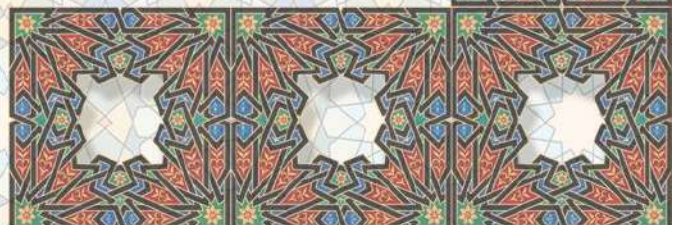
(2748-673)

رحمہ اللہ تعالیٰ

(شَرْحٌ وَتَحْلِيقٌ)

فضيلة الشيخ / عايد بن خليف الشمري

حفظہ اللہ تعالیٰ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ]

رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا وَوَفِّقْ يَا كَرِيم

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ، الرَّحْلَةُ الْمُحَقِّقُ، بَحْرُ الْفَوَائِدِ، وَمَعْدِنُ الْفَرَائِدِ، عُمْدَةُ الْخُفَافِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَعُدَّةُ الْأَيْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَآخِرُ الْمُجْتَهِدِينَ، شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الدَّهَبِيُّ الدَّمَشْقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ.

١ - الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ :

هُوَ مَا دَارَ عَلَى عَدَلٍ، مُتَقِنٍ، وَاتَّصَلَ سَنَدُهُ. فَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَفِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ إختِلَافٌ. وَزَادَ أَهْلُ الْحَدِيثِ: سَلَامَتُهُ مِنَ الشُّذُودِ وَالْعِلَّةِ. وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مُقْتَضَى نَظَرِ الْأَفْقَهَاءِ؛ فَإِنْ كَثِيرًا مِنْ أَلْعَلِّ يَأْبُونَهَا.

فَالْمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ إِذَا: الْمُتَّصِلُ، السَّالِمُ مِنَ الشُّذُودِ وَالْعِلَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ رُوَاتُهُ ذَوِي ضَبْطٍ، وَعَدَالَةٍ، وَعَدَمِ تَدْلِيلٍ.

فَأَعْلَى مَرَاتِبِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ:

مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

أَوْ: مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

أَوْ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَوْ: أَبُو الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ثُمَّ بَعْدَهُ:

مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أَوْ: ابْنُ أَبِي عُرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

أَوْ: ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَأَمْثَالُهُ.

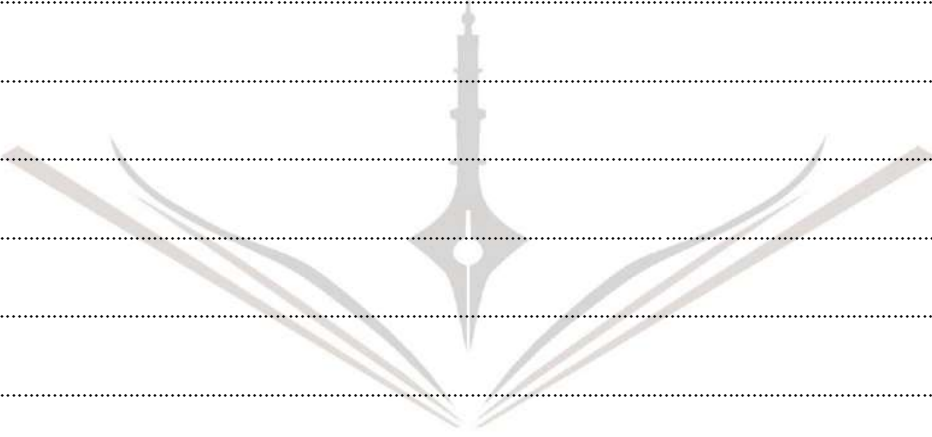
ثُمَّ بَعْدَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ:

الَلَيْثُ، وَزُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

أَوْ: سِمَاكٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

أَوْ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَبْرَاءِ.

أَوْ: الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ.



جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

٢- الْحَسَنُ :

وَفِي تَحْرِيرِ مَعْنَاهُ اضْطِرَابٌ؛ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ، وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ».

وَهَذِهِ عِبَارَةٌ لَيْسَتْ عَلَى صِنَاعَةِ الْخُدُودِ وَالتَّعْرِيفَاتِ؛ إِذِ الصَّحِيحُ يَنْطَبِقُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَيْضًا، لَكِنَّ مُرَادَهُ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصَّحِيحِ.

فَقُولُ: الْحَسَنُ مَا ارْتَقَى عَنْ دَرَجَةِ الضَّعِيفِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصَّحَّةِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْحَسَنُ مَا سَلِمَ مِنْ ضَعْفِ الرُّوَاةِ، فَهُوَ حَيْثُ دَاخِلٌ فِي قِسْمِ الصَّحِيحِ.

وَحَيْثُ يَكُونُ الصَّحِيحُ مَرَاتِبَ -كَمَا قَدَّمَناهُ-، وَالْحَسَنُ ذَا رُتَبَةٍ دُونَ تِلْكَ الْمَرَاتِبِ، فَجَاءَ الْحَسَنُ -مَثَلًا- فِي آخِرِ مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ.

وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ خَصَّ هَذَا النَّوعَ بِاسْمِ الْحَسَنِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ: أَنْ يَسْلَمَ رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَمًا، وَأَنْ يَسْلَمَ مِنَ الشُّذُوزِ، وَأَنْ يُرَوِيَ نَحْوَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَهَذَا مُشْكِلٌ أَيْضًا عَلَى مَا يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وَقِيلَ: الْحَسَنُ مَا ضَعُفَتْ مُحْتَمَلٌ، وَيَسُوعُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَهَذَا - أَيْضًا - لَيْسَ مَضْبُوطًا بِضَابِطٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ الضَّعْفُ الْمُحْتَمَلُ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إِنَّ الْحَسَنَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لَا يَخْلُو سَنَدُهُ مِنْ مَسْتَوْرٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُغْفَلٍ، وَلَا خَطَّاءٍ، وَلَا مُتَّهَمٍ، وَيَكُونُ الْمُتَنُ مَعَ ذَلِكَ عُرِفَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ اعْتَصَدَ بِهِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَشْهُورًا بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ؛ لِقُصُورِهِ عَنْهُمْ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَنْ حَالٍ مَنْ يُعَدُّ تَفَرُّدُهُ مُنْكَرًا، مَعَ عَدَمِ الشُّذُوزِ وَالْعِلَّةِ». فَهَذَا عَلَيْهِ مَوَاحِدَاتٌ.

وَقَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّ الْحَسَنَ مَا قَصَرَ سَنَدُهُ قَلِيلًا عَنْ رُتَبَةِ الصَّحِيحِ، وَسَيَظْهَرُ لَكَ بِأَمَثِلَةٍ.

ثُمَّ لَا تَطْمَعُ بِأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَنْدَرِجُ كُلَّ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنِ فِيهَا، فَأَنَا عَلَى إِيَّاسٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ تَرَدَّدَ فِيهِ الْخُفَاطُ: هَلْ هُوَ حَسَنٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ صَحِيحٌ؟

بَلِ الْخَافِظُ الْوَاحِدُ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، فَيَوْمًا يَصِفُهُ بِالصَّحَّةِ، وَيَوْمًا يَصِفُهُ بِالْحُسْنِ، وَلَرُبَّمَا اسْتَضَعَفَهُ.

وَهَذَا حَقٌّ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ يَسْتَضَعْفُهُ الْحَافِظُ عَنْ أَنْ يُرْقِيَهُ إِلَى رُتْبَةِ الصَّحِيحِ، فِهَذَا أَلَا عِتَابٌ فِيهِ ضَعْفٌ مَا؛ إِذِ الْحَسَنُ لَا يَنْفَكُ عَنْ ضَعْفٍ مَا، وَلَوْ انْفَكَ عَنْ ذَلِكَ لَصَحَّ بِاتِّفَاقٍ.

وَقَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». عَلَيْهِ إِشْكَالٌ؛ بَأَنَّ الْحَسَنَ قَاصِرٌ عَنِ الصَّحِيحِ، فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمْتَيْنِ لِحَدِيثٍ وَاحِدٍ مُجَادِبَةٌ.

وَأَجِيبُ عَنْ هَذَا بِشَيْءٍ لَا يَنْهَضُ أَبَدًا، بَأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْإِسْنَادِ: فَيَكُونُ قَدْ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَبِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَحِينَئِذٍ لَوْ قِيلَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، لَيَطَّلَ هَذَا الْجَوَابُ.

وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ - أَنْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ - أَنْ يُقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ. فَكَيْفَ الْعَمَلُ فِي حَدِيثٍ يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»؟ فَهَذَا يُطَّلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِإِسْنَادَيْنِ.

وَيَسُوعُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْحَسَنِ: الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ لَا الْأَصْطِلَاحِيَّةَ؛ وَهُوَ إِقْبَالُ النَّفْسِ وَإِصْغَاءُ الْأَسْمَاعِ إِلَى حُسْنٍ مَتْنِهِ، وَجَزَالَةِ لَفْظِهِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْخَيْرِ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَوَنِّينَ النَّبَوِيَّةِ بِهَذِهِ الْمُثَابَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ وَهْبٍ: «فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ إِطْلَاقُ الْحَسَنِ عَلَى بَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَلَا قَائِلَ بِهَذَا». ثُمَّ قَالَ: «فَأَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَسَنِ قَيْدُ الْقُصُورِ عَنِ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا جَاءَ الْقُصُورُ إِذْ اقْتَصَرَ عَلَى: (حَدِيثٌ حَسَنٌ)؛ فَالْقُصُورُ يَأْتِيهِ مِنْ قَيْدِ الْاِقْتِصَارِ، لَا مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ وَدَاتُهُ».

ثُمَّ قَالَ: «فَلِلرَّوَاةِ صِفَاتٌ تَقْتَضِي قَبُولَ الرَّوَاةِ، وَلِلنَّكَالِ الصِّفَاتِ دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، كَالْتَقِظِ وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

فَوُجُودُ الدَّرَجَةِ الدُّنْيَا؛ كَالصِّدْقِ - مَثَلًا - وَعَدَمُ التُّهْمَةِ، لَا يُنَافِيهِ وَجُودُ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنَ الْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ، فَإِذَا وَجَدْتَ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا، لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ وَجُودُ الدُّنْيَا؛ كَالْحِفْظِ مَعَ الصِّدْقِ، فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: (حَسَنٌ) بِاعْتِبَارِ الدُّنْيَا، (صَحِيحٌ) بِاعْتِبَارِ الْعُلْيَا.

وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا، فَيَلْتَزِمُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ عِبَارَاتُ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ فِيهَا صَحَّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ)».

قُلْتُ: فَأَعْلَى مَرَاتِبِ الْحَسَنِ:

بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

و: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

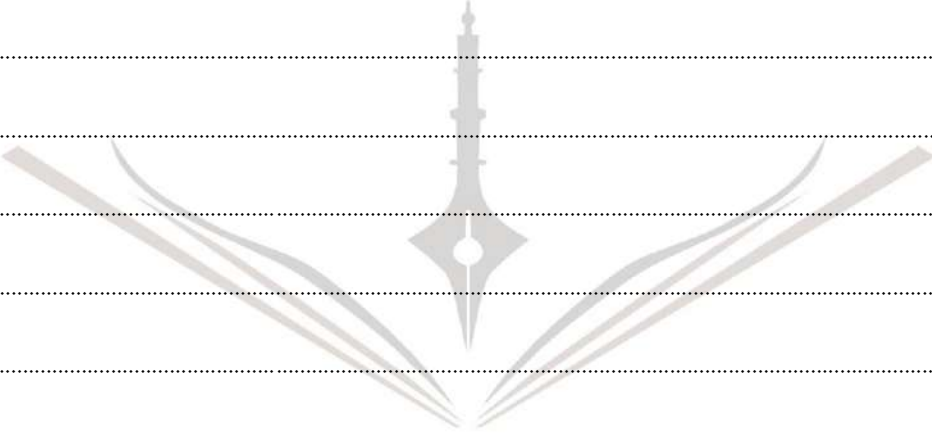
و: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

و: ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ.

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَهُوَ قِسْمٌ مُتَجَادِبٌ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْحُسْنِ ؛ فَإِنَّ عِدَّةً مِنَ الْحِفَاطِ يُصَحِّحُونَ هَذِهِ الطُّرُقَ، وَيَنْعِتُونَهَا بِأَنَّهَا مِنْ
أَدْنَى مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ يَتَنَازَعُ فِيهَا، بَعْضُهُمْ يُحَسِّنُونَهَا، وَآخَرُونَ يُضَعِّفُونَهَا؛ كَحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
وَعَاصِمِ بْنِ ضُمْرَةَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَخُصَيْفٍ، وَدَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ، وَخَلْقٍ سِوَاهُمْ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

٣- الضَّعِيفُ:

مَا نَقَصَ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ قَلِيلاً.

وَمِنْ ثَمَّ تُرَدَّدُ فِي حَدِيثِ أَنَّاسٍ: هَلْ بَلَغَ حَدِيثُهُمْ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ أَمْ لَا؟
وَبَلَا رَيْبٍ فَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ فِي الرَّوَايَةِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ. فَأَخْرَجُ مَرَاتِبَ الْحَسَنِ هِيَ أَوَّلُ مَرَاتِبِ الضَّعِيفِ.
أَعْنِي: الضَّعِيفَ الَّذِي فِي «السُّنَنِ»، وَفِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، وَرَوَاتُهُ لَيْسُوا بِالْمُتْرُوكِينَ؛ كَابْنِ هَلِيعَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْحَمَصِيِّ، وَفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ، وَرِشْدِينَ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ.



٤- الْمَطْرُوحُ:

مَا انْحَطَّ عَنْ رُتَبَةِ الضَّعِيفِ.

وَيُرَوَّى فِي بَعْضِ الْمَسَانِيدِ الطُّوَالِ، وَفِي الْأَجْزَاءِ، بَلْ وَفِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ»، وَ«جَامِعِ أَبِي عِيسَى».
مِثْلُ: عَمْرُو بْنُ شَمِيرٍ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ.
وَ: كَصَدَقَةِ الدَّقِيقِيِّ، عَنْ فَرْقَدِ السَّبَخِيِّ، عَنْ مَرَّةِ الطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.
وَ: جُوَيْرٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
وَ: حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْعَدَنِيِّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ.
وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُتْرُوكِينَ وَالْهَلَكَى، وَبَعْضُهُمْ أَضَلُّ مِنْ بَعْضٍ.



٥- الْمَوْضُوعُ:

مَا كَانَ مَتْنُهُ مُخَالَفًا لِلْقَوْلِ الْعَدِيِّ، وَرَاوِيهِ كَذَّابًا؛ «كَالْأَرْبَعِينَ الْوَدَعَانِيَّةَ»، وَ«كُنُسَخَةِ عَلِيِّ الرِّضَا» الْمَكْذُوبَةِ عَلَيْهِ.

وَهُوَ مَرَاتِبُ؛ مِنْهُ:

مَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ كَذِبٌ.

وَيَعْرِفُ ذَلِكَ: بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ، وَبِتَجَرِبَةِ الْكَذِبِ مِنْهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ: مَا الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، وَالْآخَرُونَ يَقُولُونَ: هُوَ حَدِيثٌ سَاقِطٌ مَطْرُوحٌ، وَلَا نَجْسُ أَنْ نُسَمِّيَهُ
مَوْضُوعًا.

وَمِنْهُ: مَا الْجُمْهُورُ عَلَى وَهْنِهِ وَسُقُوطِهِ، وَالْبَعْضُ عَلَى أَنَّهُ كَذِبٌ.

وَهُمْ فِي نَقْدِ ذَلِكَ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَإِدْرَاكُ قُوَى تَصْيِيقِ عَنْهُ عِبَارَتُهُمْ، مِنْ جِنْسِ مَا يُؤْتَاهُ الصَّيْرِفِيُّ الْجِهْدُ فِي نَقْدِ

الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَوْ الْجَوْهَرِيُّ لِنَقْدِ الْجَوَاهِرِ وَالْفُصُوصِ لِتَقْوِيمِهَا.

فَلِكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِمْ لِلْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ إِذَا جَاءَهُمْ لَفْظٌ رَكِيكٌ؛ أَعْنِي مُخَالَفًا لِلْقَوَاعِدِ، أَوْ فِيهِ الْمُجَازَفَةُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، أَوْ الْفَضَائِلِ، وَكَانَ بِإِسْنَادٍ مُظْلِمٍ، أَوْ إِسْنَادٍ مُضِيٍّ كَالشَّمْسِ، فِي أَثْنَائِهِ رَجُلٌ كَذَّابٌ أَوْ وَضَاعٌ، فَيَحْكُمُونَ بِأَنَّ هَذَا مُخْتَلَقٌ؛ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَوَاطَأَ أَفْوَاهُهُمْ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ:

«إِقْرَارُ الرَّاوي بِالْوَضْعِ، فِي رَدِّهِ، لَيْسَ بِقَاطِعٍ فِي كَوْنِهِ مَوْضُوعًا؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْإِقْرَارِ».

قُلْتُ: هَذَا فِيهِ بَعْضُ مَا فِيهِ، وَنَحْنُ لَوْ افْتَحْنَا بَابَ التَّجْوِيزِ وَالِاخْتِيَالِ الْبَعِيدِ؛ لَوَقَعْنَا فِي الْوَسْوَاسَةِ

وَالسَّفْسَاطَةِ!

نَعَمْ؛ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وُسِمَتْ بِالْوَضْعِ، لَا دَلِيلَ عَلَى وَضْعِهَا، كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ لَا تَرْتَابُ

فِي كَوْنِهَا مَوْضُوعَةً.



جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

٦- الْمُرْسَلُ:

عَلَّمَ عَلَى مَا سَقَطَ ذِكْرُ الصَّحَابِيِّ مِنْ إِسْنَادِهِ؛ فَيَقُولُ التَّابِعِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَيَقَعُ فِي الْمَرَايِلِ الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ الْمَاضِيَةُ.

فَمِنْ صَحَاحِ الْمَرَايِلِ:

مُرْسَلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

و: مُرْسَلُ مَسْرُوقٍ.

و: مُرْسَلُ الصُّنَابِيحِيِّ.

و: مُرْسَلُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَإِنَّ الْمُرْسَلَ إِذَا صَحَّ إِلَى تَابِعِيٍّ كَبِيرٍ، فَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ خَلْقٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

فَإِنْ كَانَ فِي الرُّوَاةِ ضَعِيفٌ إِلَى مِثْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: ضَعْفَ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ الرَّجُلِ. وَإِنْ كَانَ مَثْرُوكًا أَوْ سَاقِطًا: وَهَنْ الْحَدِيثِ وَطَرَحَ.

وَيُوجَدُ فِي الْمَرَايِلِ: مَوْضُوعَاتٌ.

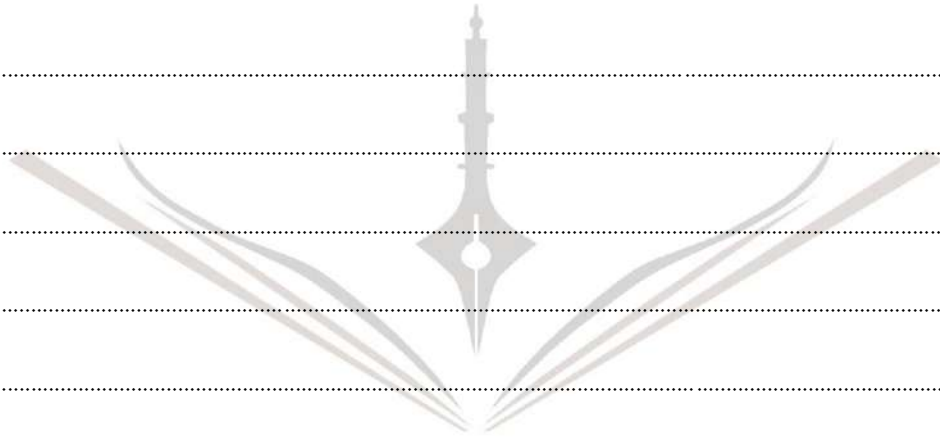
نَعَمْ؛ وَإِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ إِلَى تَابِعِيٍّ مُتَوَسِّطِ الطَّبَقَةِ؛ كَمَرَايِلِ مُجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيِّ، فَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، لَا بَأْسَ بِهِ، يَقْبَلُهُ قَوْمٌ وَيَرُدُّهُ آخَرُونَ.

وَمِنْ أَوْهَى الْمَرَايِلِ عِنْدَهُمْ: مَرَايِلُ الْحَسَنِ.

وَأَوْهَى مِنْ ذَلِكَ: مَرَايِلُ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ، مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ.

وَعَالِبُ الْمُحَقِّقِينَ يَعُدُّونَ مَرَايِلَ هَؤُلَاءِ مُعْضَلَاتٍ وَمُنْقَطَعَاتٍ؛ فَإِنَّ غَالِبَ رَوَايَاتِ هَؤُلَاءِ عَنْ تَابِعِيٍّ كَبِيرٍ، عَنْ صَحَابِيٍّ، فَالظَّنُّ بِمُرْسَلِهِ أَنَّهُ أَسْقَطٌ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَيْنِ.





جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

٧- الْمُفْضَلُ:

هُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا.

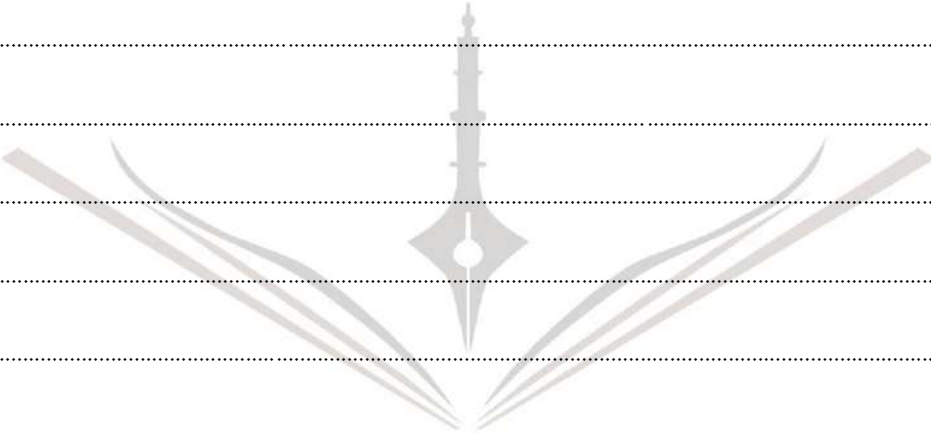
وَكَذَلِكَ:



٨- الْمُنْقَطِعُ:

فَهَذَا النَّوعُ قَلٌّ مِنْ احْتِجَّ بِهِ.

وَأَجُودُ ذَلِكَ: مَا قَالَ فِيهِ مَالِكٌ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كَذَا وَكَذَا. فَإِنَّ مَالِكًا مُتَشَبِّهُتٌ، فَلَعَلَّ بَلَغَاتِهِ أَقْوَى مِنْ مَرَاسِيلِ مِثْلِ حُمَيْدٍ وَقَتَادَةَ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

٩- الْمَوْقُوفُ:

وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَى صَحَابِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ. وَمُقَابِلُهُ:



١٠- الْمَرْفُوعُ:

وَهُوَ مَا نُسِبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ.



١١- الْمَوْصُولُ:

مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ، وَسَلِمَ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ.



١٢- الْمُسْنَدُ:

هُوَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِذِكْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقِيلَ: يَدْخُلُ فِي الْمُسْنَدِ كُلُّ مَا ذُكِرَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ.



١٣- الشَّاذُّ:

هُوَ مَا خَالَفَ رَاوِيَهُ الثَّقَاتِ، أَوْ: مَا انفرد به مَنْ لَا يَحْتَمِلُ حَالَهُ قَبُولَ تَفَرُّدِهِ.

جامع عتبة بن قريظ رضي الله عنه

١٤- الْمُنْكَرُ:

وَهُوَ مَا انفردَ الرَّاوي الضَّعِيفُ بِهِ، وَقَدْ يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ مُنْكَرًا.



١٥- الْغَرِيبُ:

ضِدُّ الْأَشْهُورِ. فَتَارَةً تَرْجِعُ غَرَابَتُهُ إِلَى الْمُتَنِ، وَتَارَةً إِلَى السَّنَدِ. وَالْغَرِيبُ صَادِقٌ عَلَى مَا صَحَّ، وَعَلَى مَا لَمْ يَصَحَّ، وَالتَّفَرُّدُ يَكُونُ لِمَا انفرد به الرَّاوي إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا، وَيَكُونُ لِمَا تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ شَيْخٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا يُقَالُ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ.



١٦- الْمُسْلَسِلُ :

مَا كَانَ سَنَدُهُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ فِي طَبَقَاتِهِ، كَمَا سُلْسِلَ بِسَمْعَتُ، أَوْ كَمَا سُلْسِلَ بِالْأَوَّلِيَّةِ إِلَى سُفْيَانَ.
وَعَامَّةُ الْمُسْلَسَلَاتِ وَاهِيَّةٌ، وَأَكْثَرُهَا بَاطِلَةٌ؛ لِكَذِبِ رُؤَاتِهَا.
وَأَقْوَاهَا: الْمُسْلَسِلُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الْصَّفِّ، وَالْمُسْلَسِلُ بِالْمَشْقِيِّينَ، وَالْمُسْلَسِلُ بِالْمُضَرِّيِّينَ، وَالْمُسْلَسِلُ
بِالْحَمَّادِينَ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ.



١٧- الْمَعْنَعُنُ :

مَا إِسْنَادُهُ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ.
فَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: لَا يُثَبَّتُ حَتَّى يَصِحَّ لِقَاءُ الرَّاوي لِشَيْخِهِ يَوْمًا مَا. وَمِنْهُمْ مَنْ اِكْتَفَى بِمُجَرَّدِ اِمْكَانِ اللَّقِي،
وَهُوَ مَذْهَبُ مُسْلِمٍ، وَقَدْ بَالِغَ فِي الرَّدِّ عَلَى مُخَالِفِهِ.
ثُمَّ بِتَقْدِيرِ تَيَقُّنِ اللَّقَاءِ، يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الرَّاوي عَنْ شَيْخِهِ مُدَلِّسًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْاِتِّصَالِ، فَإِنْ
كَانَ مُدَلِّسًا: فَلَا أَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ.
ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُدَلِّسُ عَنْ شَيْخِهِ ذَا تَدْلِيلٍ عَنِ الثَّقَاتِ: فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ ذَا تَدْلِيلٍ عَنِ الضُّعَفَاءِ: فَمَرْدُودٌ.
فَإِذَا قَالَ الْوَلِيدُ أَوْ بَقِيَّةٌ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. فَوَاهٍ؛ فَإِنَّهُمَا يُدَلِّسَانِ كَثِيرًا عَنْ اَهْلِكَى؛ وَهَذَا يَتَّقِي أَصْحَابُ
«الصَّحَاحِ» حَدِيثَ الْوَلِيدِ، فَمَا جَاءَ إِسْنَادُهُ بِصِغَةٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَوْ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، تَجَنَّبُوهُ.
وَهَذَا فِي زَمَانِنَا يَعْسُرُ نَقْدُهُ عَلَى الْمُحَدِّثِ، فَإِنَّ أَوْلَيْكَ الْأَيْمَةَ كَالْبُخَارِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ، عَايَنُوا الْأُصُولَ،
وَعَرَفُوا عِلَلَهَا، وَأَمَّا نَحْنُ فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْأَسَانِيدُ، وَفُقِدَتِ الْعِبَارَاتُ الْمُتَقَيَّنَةُ، وَبِمِثْلِ هَذَا وَنَحْوِهِ دَخَلَ الدَّخْلُ عَلَى
الْحَاكِمِ فِي تَصَرُّفِهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ».



١٨ - التَّدْلِيسُ:

مَا رَوَاهُ الرَّجُلُ عَنْ آخَرَ وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، أَوْ لَمْ يُدْرِكْهُ .

فَإِنْ صَرَّحَ، وَقَالَ: (حَدَّثَنَا)؛ فَهَذَا كَذَابٌ. وَإِنْ قَالَ: (عَنْ)؛ اِحْتِمَالُ ذَلِكَ، وَنُظَرُ فِي طَبَقَتِهِ: هَلْ يُدْرِكُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ؟ فَإِنْ كَانَ لَقِيَهُ فَقَدْ قَرَّرْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَقِيَهُ فَأَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ مُعَاَصِرُهُ، فَهُوَ مُحَلٌّ تَرَدُّدٍ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ فَمُنْقَطِعٌ؛ كَقَتَادَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَحُكْمُ «قَالَ»: حُكْمُ «عَنْ» .

وَهُمْ فِي ذَلِكَ أَغْرَاضُ:

فَإِنْ كَانَ لَوْ صَرَّحَ بِمَنْ حَدَّثَهُ عَنِ الْمُسَمَّى، لَعَرِفَ ضَعْفُهُ، فَهَذَا عَرَضٌ مَذْمُومٌ، وَجَنَائَةٌ عَلَى السُّنَّةِ، وَمَنْ يُعَانِي ذَلِكَ جُرْحَ بِهِ؛ فَإِنْ «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ» .

وَإِنْ فَعَلَهُ طَلَبًا لِعُلُوِّ فَقَطْ، أَوْ إِيهَامَا بِتَكْثِيرِ الشُّيُوخِ؛ بِأَنْ يُسَمِّيَ الشَّيْخَ مَرَّةً، وَيُكْنِيَهُ أُخْرَى، وَيُنْسِبُهُ إِلَى صَنْعَةٍ أَوْ بَلَدٍ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ بِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ. وَتَقْصِدُ بِهِ مَنْ يُبْخَرُ النَّاسَ، أَوْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ وَرَاءَ النَّهْرِ، وَتَعْنِي بِهِ نَهْرًا، أَوْ حَدَّثَنَا بَزِيدٌ، وَتُرِيدُ مَوْضِعًا بِقُوصَ، أَوْ: حَدَّثَنَا بَحْرَانٌ، وَتُرِيدُ قَرْيَةَ الْمُرْجِ. فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، وَالْوَرَعُ تَرْكُهُ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّدْلِيسِ: الْحَسَنُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَجُمُهورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ؛ لَمْ يَلْقَهُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ. فَقِيلَ: عَنَى بِحَدَّثَنَا: أَهْلَ بَلَدِهِ.

وَقَدْ يُؤَدِّي تَدْلِيسُ الْأَسْمَاءِ إِلَى جَهَالَةِ الرَّاويِ الثَّقَةِ، فَيُرَدُّ خَبَرُهُ الصَّحِيحُ. فَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ، وَلَكِنَّهَا فِي غَيْرِ «جَامِعِ الْبُخَارِيِّ» وَنَحْوِهِ، الَّذِي تَقَرَّرَ أَنَّ مَوْضُوعَهُ لِلصَّحَّاحِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ قَالَ فِي «جَامِعِهِ»: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَأَرَادَ بِهِ: ابْنَ صَالِحِ الْخَصْرِيِّ. وَقَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَأَرَادَ بِهِ: ابْنَ كَاسِبٍ، وَفِيهِمَا لَبْسٌ.

وَبِكُلِّ حَالٍ: التَّدْلِيسُ مَنَافٍ لِلْإِخْلَاصِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرْتِيبِ.



١٩- الْمُضْطَرَبُ [وَالْمُعْلَلُ]:

مَا رُوِيَ عَلَى أَوْجِهِ مُخْتَلَفَةً؛ فَيُعْتَلُّ الْحَدِيثُ.

فَإِنْ كَانَتْ أَلْعَلَّةُ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ؛ بَأَن يَرْوِيهِ الثَّبَّتُ عَلَى وَجْهِهِ، وَيُخَالِفُهُ وَاهٍ، فَلَيْسَ بِمُعْلُولٍ.

وَقَدْ سَأَلَ الدَّارَقُطْنِي كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ»، فَلَمْ يُصِبْ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلثَّبَّتِ.

فَإِنْ كَانَ الثَّبَّتُ أَرْسَلَهُ -مَثَلًا- وَالْوَاهِي وَصَلَهُ، فَلَا عِبْرَةَ بِوَصْلِهِ؛ لِأَمْرَيْنِ: لِضَعْفِ رَاوِيهِ، وَلِأَنَّهُ مُعْلُولٌ بِإِزْسَالِ الثَّبَّتِ لَهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ، مَا ضَعَّفَهُمُ الْحَفَاطُ إِلَّا لِخَالَفَتِهِمْ لِلْأَثْبَاتِ.

وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ الثَّبَّتُ بِإِسْنَادٍ، أَوْ وَقَفَهُ، أَوْ أَرْسَلَهُ وَرُفَقَاؤُهُ الْأَثْبَاتُ يُخَالِفُونَهُ، فَالْعِبْرَةُ بِمَا اجْتَمَعَ

عَلَيْهِ الْأَثْبَاتُ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَغْلُطُ، وَهُنَا قَدْ تَرَجَّحَ ظُهُورُ غَلَطِهِ فَلَا تَغْلِيلَ، وَالْعِبْرَةُ بِالْجَمَاعَةِ.

وَإِنْ تَسَاوَى الْعَدَدُ وَاخْتَلَفَ الْحَافِظَانِ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فَهَذَا الضَّرْبُ يَسُوقُ

الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ الْوُجْهَيْنِ مِنْهُ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَبِالْأَوَّلَى سَوْفُهُمَا لِمَا اخْتَلَفَا فِي لَفْظِهِ إِذَا أَمَكْنَ جَمْعُ مَعْنَاهُ.

وَمِنْ أُمُودِ اخْتِلَافِ الْحَافِظَيْنِ: أَنَّ يُسَمَّى أَحَدُهُمَا فِي الْإِسْنَادِ ثِقَةً، وَيُيَدُّهُ الْآخَرُ بِثِقَةٍ آخَرَ، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا:

عَنْ رَجُلٍ. وَيَقُولُ الْآخَرُ: عَنْ فُلَانٍ. فَيُسَمَّى ذَلِكَ الْمُبْهَمَ، فَهَذَا لَا يَضُرُّ فِي الصَّحَّةِ.

فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوْا بِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا يُوهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ لَمْ يُتَقَنَّهُ.

نَعَمْ؛ لَوْ حَدَّثَ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهِ تَرَجَّعَ إِلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَلٍّ، كَأَن يَقُولَ مَالِكٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ،

عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَيَقُولُ عَقِيلٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. وَيَرْوِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ مَعًا.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



٢٠- الْمُدْرَجُ:

هِيَ أَلْفَاظٌ تَقَعُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، مُتَّصِلَةً بِالْمُتْنِ، لَا يَبِينُ لِلْسَّامِعِ إِلَّا أَنَّهَا مِنْ صُلْبِ الْحَدِيثِ، وَيَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى

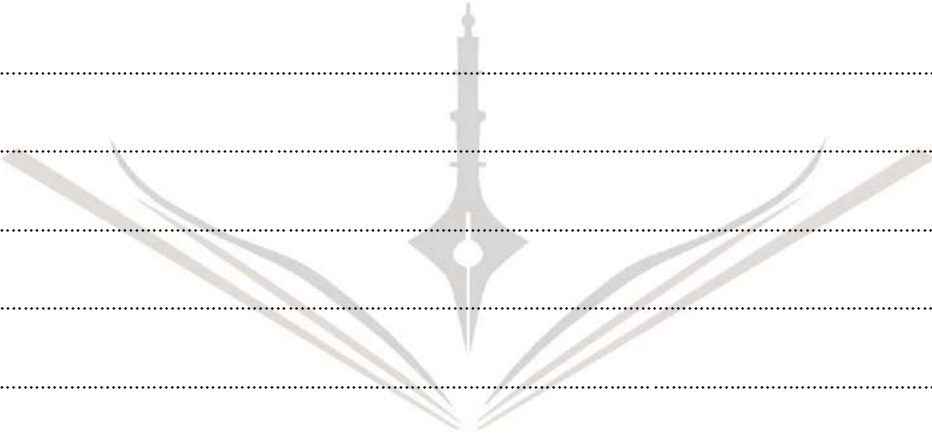
أَنَّهَا مِنْ لَفْظِ رَاوٍ؛ بِأَن يَأْتِيَ الْحَدِيثُ مِنْ بَعْضِ الطَّرِيقِ بِعِبَارَةٍ تَفْصِلُ هَذَا مِنْ هَذَا.

وَهَذَا طَرِيقُ ظَنِّيٍّ، فَإِنْ ضَعُفَ، تَوَقَّفْنَا أَوْ رَجَّحْنَا أَنَّهَا مِنَ الْمُتْنِ.

وَيَبْعُدُ الْإِذْرَاجُ فِي وَسْطِ الْمُتْنِ، كَمَا لَوْ قَالَ: «مَنْ مَسَّ أُتَيْتُهُ وَذَكَرَهُ فَلَيْتَوْضًا».

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ تَصْنِيفًا، وَكَثِيرٌ مِنْهُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ لَهُ إِذْرَاجُهُ.





جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

٢١- أَلْفَاظُ الْأَدَاءِ:

فَ (حَدَّثْنَا) وَ (سَمِعْتُ) لِمَا سَمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ.
وَاصْطَلَحَ عَلَى أَنَّ (حَدَّثَنِي) لِمَا سَمِعْتُ مِنْهُ وَحْدَكَ، وَ (حَدَّثْنَا) لِمَا سَمِعْتُهُ مَعَ غَيْرِكَ، وَبَعْضُهُمْ سَوَّغَ (حَدَّثْنَا) فِيمَا يَفْرُؤُهُ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ.

وَأَمَّا (أَخْبَرْنَا) فَصَادِقَةٌ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، أَوْ قَرَأَهُ هُوَ، أَوْ قَرَأَهُ آخَرُ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ يَسْمَعُ.
فَلَفْظُ (الْإِخْبَارِ) أَعْمُ مِنَ (التَّحْدِيثِ). وَ (أَخْبَرَنِي) لِلْمُنْفَرِدِ.
وَسَوَّى الْحَقَّقُونَ - كَمَالِكٍ وَابْنِ خَالِيٍّ - بَيْنَ (حَدَّثْنَا) وَ (أَخْبَرْنَا) وَ (سَمِعْتُ)، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ.
فَأَمَّا (أَنْبَأْنَا) وَ (أَنَا) ^(١) فَكَذَلِكَ، لَكِنَّهَا غَلَبَتْ فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْإِجَازَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم: ٣] دَالٌّ عَلَى التَّسَاوِيِّ؛ فَالْحَدِيثُ وَالْخَبَرُ وَالنَّبَأُ مَرَادِفَاتٌ.
وَأَمَّا الْمُغَارِبَةُ فَيُطْلِقُونَ: (أَخْبَرْنَا)، عَلَى مَا هُوَ إِجَازَةٌ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يُطْلِقُ فِي الْإِجَازَةِ (حَدَّثْنَا)! وَهَذَا تَدْلِيلٌ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ عَدَّ (قَالَ لَنَا) إِجَازَةً وَمُتَاوَلَةً.
وَمِنْ التَّدْلِيلِ: أَنَّ يَقُولَ الْمُحَدِّثِ عَنِ الشَّيْخِ الَّذِي سَمِعَهُ، فِي أَمَاكِنَ لَمْ يَسْمَعْهَا: قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ.
فَرُبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ الدَّارِقُطْنِيُّ، يَقُولُ: قُرِئَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ.
وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: قُرِئَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سُلَيْمَانَ.
وَمِنْ ذَلِكَ: (أَخْبَرْنَا فُلَانٌ مِنْ كِتَابِهِ)، وَرَأَيْتُ ابْنَ مُسَيَّبٍ يَفْعَلُهُ. وَهَذَا لَا يَنْبَغِي فَإِنَّهُ تَدْلِيلٌ، وَالصَّوَابُ قَوْلُكَ:
جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه
فِي كِتَابِهِ.

وَمِنْ التَّدْلِيلِ: أَنَّ يَكُونَ قَدْ حَضَرَ (طِفْلاً) عَلَى شَيْخٍ وَهُوَ ابْنُ سِتِّينَ أَوْ ثَلَاثٍ، فَيَقُولُ: أَنْبَأْنَا فُلَانٌ. وَلَمْ يَقُلْ:
وَأَنَا حَاضِرٌ. فَهَذَا الْخُصُورُ الْعَرِيُّ عَنْ إِذْنِ الْمُسْمِعِ لَا يُفِيدُ اتِّصَالاً، بَلْ هُوَ دُونَ الْإِجَازَةِ، فَإِنَّ الْإِجَازَةَ نَوْعُ اتِّصَالٍ
عِنْدَ أَئِمَّةٍ.

وَحُضُورُ ابْنِ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِإِجَازَةٍ كَلَا شَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حُضُورُهُ عَلَى شَيْخٍ حَافِظٍ أَوْ مُحَدِّثٍ
وَهُوَ يَفْهَمُ مَا يُحَدِّثُهُ، فَيَكُونُ إِقْرَارُهُ بِكِتَابَةِ اسْمِ الطِّفْلِ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ مِنْهُ لَهُ فِي الرَّوَايَةِ.

وَمِنْ صُورِ الْأَدَاءِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ.
فَصِيغَةُ (قَالَ) لَا تَدُلُّ عَلَى اتِّصَالٍ.

وَقَدْ اعْتَفِرَتْ فِي الصَّحَابَةِ؛ كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». فَحُكْمُهَا الْإِتِّصَالُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ تُثَبِّتُ سَمَاعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ رُؤْيَا، فَقَوْلُهُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» مَحْمُولٌ عَلَى الْإِرْسَالِ؛ كَمَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَمَرْوَانَ.

وَكَذَلِكَ (قَالَ) مِنْ التَّابِعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِإِقَاءِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ؛ كَقَوْلِ عُرْوَةَ: قَالَتْ عَائِشَةُ. وَكَقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ. فَحُكْمُهُ الْإِتِّصَالُ .

وَأَرْفَعُ مِنْ لَفْظَةِ (قَالَ): لَفْظَةُ (عَنْ). وَأَرْفَعُ مِنْ (عَنْ): (أَخْبَرَنَا)، وَ(ذَكَرَ لَنَا)، وَ(أُنْبَأَنَا). وَأَرْفَعُ مِنْ ذَلِكَ: (حَدَّثَنَا)، وَ(سَمِعْتُ).

وَأَمَّا فِي إِصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِ (أُنْبَأَنَا)، وَ(عَنْ)، وَ(كَتَبَ إِلَيْنَا) وَاحِدٌ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

٢٢ - المَقْلُوبُ:

هُوَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادٍ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَيَنْقَلِبُ عَلَيْهِ وَيَنْطُ مِنْ إِسْنَادِ حَدِيثٍ إِلَى مَتْنٍ آخَرَ بَعْدَهُ.
 أَوْ: أَنْ يَنْقَلِبَ عَلَيْهِ إِسْمُ رَاوٍ، مِثْلُ: (مُرَّةُ بْنُ كَعْبٍ) بِ (كَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ)، وَ (سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ) بِ (سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ).
 فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ خَطَأً فَقَرِيبٌ، وَمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَرَكَّبَ مَتْنًا عَلَى إِسْنَادٍ لَيْسَ لَهُ، فَهُوَ سَارِقُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ: فَلَانٌ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَسْرِقَ حَدِيثًا مَا سَمِعَهُ، فَيَدَّعِي سَمَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ.
 وَإِنْ سَرَقَ فَاتَى بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ لِمَتْنٍ لَمْ يَثْبُتْ سَنَدُهُ، فَهُوَ أَخَفُّ جُرْمًا مِمَّنْ سَرَقَ حَدِيثًا لَمْ يَصِحَّ مَتْنُهُ، وَرَكَّبَ لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا، فَإِنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْوَضْعِ وَالْإِفْتِرَاءِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مُتُونِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا وَقَدْ تَبَوَّأَ بَيْتًا فِي جَهَنَّمَ.

وَأَمَّا سَرِقَةُ السَّمَاعِ وَادِّعَاءُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَجْزَاءِ، فَهَذَا كَذِبٌ مُجَرَّدٌ، لَيْسَ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بَلْ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى الشُّيُوخِ، وَلَنْ يُفْلِحَ مَنْ تَعَانَاهُ، وَقَلَّ مَنْ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَضِحُ فِي حَيَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَضِحُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَنَسْأَلُ اللَّهَ السَّتْرَ وَالْعَفْوَ.

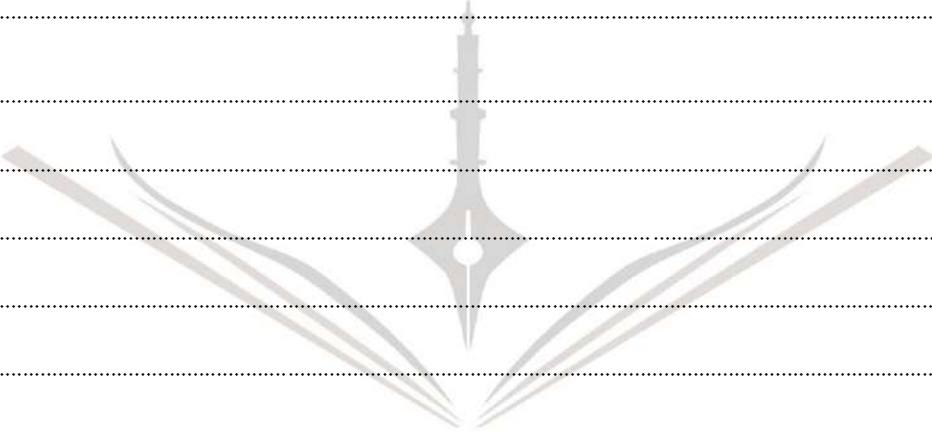


جامع عنبه بن غزوان رضي الله عنه

التَّحْمِلُ :

لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ حَالَ التَّحْمِلِ، بَلْ حَالَةُ الْأَدَاءِ؛ فَيَصِحُّ سَمَاعُهُ كَافِرًا وَفَاجِرًا وَصَبِيًّا، فَقَدْ رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ (الطُّورِ)». فَسَمِعَ ذَلِكَ حَالَ شِرْكِهِ، وَرَوَاهُ مُؤْمِنًا.

وَاصْطَلَحَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى جَعْلِهِمْ سَمَاعَ ابْنِ خَمْسِ سِنِينَ: سَمَاعًا. وَمَا دُونَهَا: حُضُورًا. وَاسْتَأْنَسُوا بِأَنَّ مُحَمَّدًا (عَقْلَ حِجَّةٍ) وَلَا دَلِيلَ فِيهِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ: إِنَّهَا هُوَ أَهْلِيَّةُ الْفَهْمِ وَالتَّمْيِيزِ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَسُوغُ التَّصَرُّفُ فِي الْإِسْنَادِ بِالْمَعْنَى إِلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ أَوْ الْجُزْءِ . وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَزِيدَ فِي الْقَابِ الرُّوَاةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنْ يَزِيدَ تَارِيخَ سَمَاعِهِمْ ، وَبِقِرَاءَةِ مَنْ سَمِعُوا؛ لِأَنَّهُ قَدَرُ زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى .
وَلَا يَسُوغُ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى الْكِتَابِ أَوْ الْجُزْءِ، أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي تَغْيِيرِ أَسَانِيدِهِ وَمُتُونِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ وَهْبٍ: «يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ: هَلْ يَجِبُ؟ أَوْ هُوَ مُسْتَحْسَنٌ؟ وَقَوَى بَعْضُهُمُ الْوُجُوبَ مَعَ تَجْوِيزِهِمُ الرُّوَاةَ بِالْمَعْنَى، وَقَالُوا: مَا لَهُ أَنْ يُغَيَّرَ التَّصْنِيفُ . وَهَذَا كَلَامٌ فِيهِ ضَعْفٌ .
أَمَّا إِذَا نَقَلْنَا مِنَ (الْجُزْءِ) شَيْئًا إِلَى تَصَانِيفِنَا وَتَخَارِيجِنَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرٌ لِلتَّصْنِيفِ الْأَوَّلِ» .
قُلْتُ: وَلَا يَسُوغُ تَغْيِيرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي تَقْطِيعِ حَدِيثٍ، أَوْ فِي جَمْعِ أَحَادِيثَ مُفَرَّقَةٍ، إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ، فَيَقَالُ فِيهِ: وَبِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَسَمَّحَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ: (سَمِعْتُ فُلَانًا) فِيمَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَقْرُوهُ عَلَيْهِ الْغَيْرُ، وَهَذَا خِلَافُ الْأِصْطِلَاحِ، أَوْ مِنْ بَابِ الرُّوَاةِ بِالْمَعْنَى، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَرِّخِينَ: سَمِعَ فُلَانًا وَفُلَانًا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِذَا أَفْرَدَ حَدِيثًا مِنْ مِثْلِ نُسْخَةِ هَمَامٍ، أَوْ نُسْخَةِ أَبِي مُسْهَرٍ، فَإِنْ حَافَظَ عَلَى الْعِبَارَةِ جَزَاءً وَفَاقًا، كَمَا يَقُولُ مُسْلِمٌ: «فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .
وَالَا فَاَلْمُحَقِّقُونَ عَلَى التَّرْخِصِ فِي التَّصْرِيفِ السَّائِعِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ وَتَقْطِيعُهُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يُحْلَلْ مَعْنَى .
وَمِنَ التَّرْخِصِ: تَقْدِيمُ مَتْنٍ سَمِعَهُ عَلَى الْإِسْنَادِ، وَبِالْعَكْسِ، كَأَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»، أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ .



إِذَا سَأَلَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَالَ: مِثْلُهُ. فَهَذَا يَجُوزُ لِلْحَافِظِ الْمُمَيِّزِ لِلْأَلْفَاظِ، فَإِنْ اِخْتَلَفَ
الْلَفْظُ قَالَ: نَحْوُهُ، أَوْ قَالَ: بِمَعْنَاهُ، أَوْ بِنَحْوِ مِنْهُ.



إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ مُذَاكَرَةً. دَلَّ عَلَى وَهْنٍ مَا؛ إِذَا الْمُذَاكَرَةُ يُتَسَمَّحُ فِيهَا.
وَمِنْ التَّسَاهُلِ: السَّاعُ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ لَمْ يَجْزُ، وَإِنْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ فَيَصِحُّ فِيهَا صَحٌّ مِنْ
الْغَلَطِ، دُونَ الْمَغْلُوطِ، وَإِنْ نَدَرَ الْغَلَطُ فَمُحْتَمَلٌ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ فِيهَا بَعْدُ أَنْ يُحَدِّثَ مِنْ أَصْلِ شَيْخِهِ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

٢٣- آدابُ المحدث:

تَصَحِّحُ النِّيَّةَ مِنْ طَالِبِ الْعِلْمِ مُتَعَيِّنٌ؛ فَمَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِلْمُكَاثَرَةِ أَوْ الْمُنَافَاةِ أَوْ لِيَرْوِيَ، أَوْ لِيَتَنَاوَلَ الْوُطَائِفَ، أَوْ لِيُثْنِيَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَعْرِفَتِهِ، فَقَدْ خَسِرَ. وَإِنْ طَلَبَهُ لِلَّهِ، وَلِلْعَمَلِ بِهِ، وَلِلْقُرْبَةِ بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِنَفْعِ النَّاسِ، فَقَدْ فَازَ. وَإِنْ كَانَتْ النِّيَّةُ مُزْوَجَةً بِالْأَمْرَيْنِ فَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ. وَإِنْ كَانَ طَلَبُهُ لِفَرْطِ الْحُبِّ فِيهِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَجْرِ وَعَنْ بَنِي آدَمَ، فَهَذَا كَثِيرًا مَا يَعْتَرِي طَلَبَةَ الْعُلُومِ، فَلَعَلَّ النِّيَّةَ أَنْ يَرْزُقَهَا اللَّهُ بَعْدُ.

وَأَيْضًا: فَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلْآخِرَةِ كَسَرَهُ الْعِلْمُ، وَخَشَعَ لِلَّهِ، وَاسْتَكَانَ وَتَوَاضَعَ، وَمَنْ طَلَبَهُ لِلدُّنْيَا تَكَبَّرَ بِهِ، وَتَكَثَّرَ وَتَجَبَّرَ، وَازْدَرَى بِالْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى سَفَالٍ وَحَقَارَةٍ. فَلْيَحْتَسِبِ الْمُحَدِّثُ بِحَدِيثِهِ، رَجَاءَ الدُّخُولِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا».

وَلْيُبَذِلْ نَفْسَهُ لِلطَّلَبَةِ الْأَخْيَارِ، لَا سِيَّيَا إِذَا تَفَرَّدَ، وَلْيُمْتَنِعْ مَعَ أَهْلِ الْأَهْلِ وَتَغْيِيرِ الدِّهْنِ، وَلْيُعْهَدْ إِلَى أَهْلِهِ وَإِخْوَانِهِ حَالِ صِحَّتِهِ: أَنْتُمْ مَتَى رَأَيْتُمُونِي تَغَيَّرْتُ، فَامْنَعُونِي مِنَ الرَّوَايَةِ.

فَمَنْ تَغَيَّرَ بِسُوءِ حِفْظٍ وَلَهُ أَحَادِيثُ مَعْدُودَةٌ، قَدْ أَذْمَنَ فِي دُرْبَتِهَا، فَلَا بَأْسَ بِتَحْدِيثِهِ بِهَا زَمَنَ تَغْيِيرِهِ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُجِيزَ مَرْوِيَّاتِهِ حَالَ تَغْيِيرِهِ، فَإِنْ أَصُولُهُ مَضْبُوطَةٌ مَا تَغَيَّرَتْ، وَهُوَ فَقَدْ وَعَى مَا أَجَازَ. فَإِنْ اخْتَلَطَ وَخَرِفَ اِمْتَنَعَ مِنْ أَخْذِ الْإِجَارَةِ مِنْهُ.

وَمِنْ الْأَدَبِ: أَنْ لَا يُحَدِّثَ مَعَ وَجُودِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ لِسِنِّهِ وَإِتْقَانِهِ، وَأَنْ لَا يُحَدِّثَ بِشَيْءٍ يَرْوِيهِ غَيْرُهُ أَعْلَى مِنْهُ، وَأَنْ لَا يَغْشَى الْمُتَبَدِّلِينَ، بَلْ يَدُلُّهُمْ عَلَى الْمُهْمِّ، فَ«الدِّينُ النَّصِيحَةُ».

فَإِنْ دَلَّاهُمْ عَلَى مُعَمَّرٍ عَامِيٍّ، وَعَلِمَ قُصُورَهُمْ فِي إِقَامَةِ مَرْوِيَّاتِ الْعَامِيِّ، نَصَحَهُمْ وَدَلَّاهُمْ عَلَى عَارِفٍ يَسْمَعُونَ بِقِرَاءَتِهِ، أَوْ حَضَرَ مَعَ الْعَامِيِّ وَرَوَى بِنُزُولٍ، جَمْعًا بَيْنَ الْفَوَائِدِ.

وَرُوي أَنَّ مَالِكًا -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (كَانَ يَغْتَسِلُ لِلتَّحْدِيثِ، وَيَتَبَخَّرُ، وَيَتَطَيَّبُ، وَيَلْبَسُ ثِيَابَهُ الْحَسَنَةَ، وَيَلْزَمُ الْوَقَارَ وَالسَّكِينَةَ، وَيَرْبُرُّ مَنْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، وَيُرْتِّلُ الْحَدِيثَ).

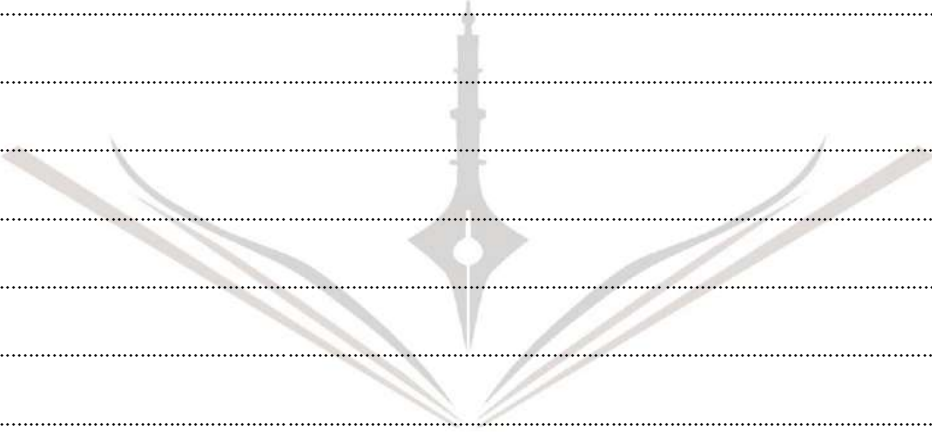
وَقَدْ تَسَمَّحَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ بِالْإِسْرَاعِ الْمَذْمُومِ، الَّذِي يَخْفَى مَعَهُ بَعْضُ الْأَلْفَافِ. وَالسَّاعُ هَكَذَا لَا مِيزَةَ لَهُ عَلَى الْإِجَارَةِ، بَلْ الْإِجَارَةُ صِدْقٌ، وَقَوْلُكَ: سَمِعْتُ أَوْ قَرَأْتُ هَذَا الْجُزْءَ كُلَّهُ -مَعَ التَّمَتَّةِ وَدَمَجِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ- كَذِبٌ.

وَقَدْ قَالَ السَّائِي فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ مِنْ «صَحِيحِهِ»: «وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا كَذَا وَكَذَا...».

وَكَانَ الْخُفَافُ يَعْقِدُونَ بِجَالِسٍ لِلْإِمْلَاءِ، وَهَذَا قَدْ عِدِمَ الْيَوْمَ، وَالسَّاعُ بِالْإِمْلَاءِ يَكُونُ مُحَقِّقًا بَيَانِ الْأَلْفَافِ

لِلْمُسْمِعِ وَالسَّامِعِ.

وَلِيَجْتَنِبَ رِوَايَةَ الْمُشْكِلَاتِ، مِمَّا لَا تَحْمِلُهُ قُلُوبُ الْعَامَّةِ، فَإِنْ رَوَى ذَلِكَ فَلْيَكُنْ فِي مَجَالِسِ خَاصَّةٍ.
وَيَحْذَرُ عَلَيْهِ رِوَايَةَ الْمَوْضُوعِ، وَرِوَايَةَ الْمُطْرُوحِ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ لِيَحْذَرُوهُ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الثقة:

تُشَرِّطُ الْعَدَالَهَ فِي الرَّاوي كَالشَّاهِدِ، وَيَمْتَأَزُ الثَّقَةُ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، فَإِنْ أَنْصَافَ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِكْتَارُ، فَهُوَ حَافِظٌ.

والحفاظ طبقات:

- [١] فِي ذُرْوَتِهَا: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- [٢] وَفِي التَّابِعِينَ: كَابْنِ الْمُسَيَّبِ.
- [٣] وَفِي صِغَارِهِمْ: كَالزُّهْرِيِّ.
- [٤] وَفِيهِ أَتْبَاعُهُمْ: كَسُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكٍ.
- [٥] ثُمَّ: ابْنِ الْمُبَارِكِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَوَكَيْعٌ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ.
- [٦] ثُمَّ: كَأَصْحَابِ هَؤُلَاءِ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَابْنِ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَخَلْقٌ.
- [٧] ثُمَّ: الْأُبْحَارِيُّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَمُسْلِمٌ.
- [٨] ثُمَّ: النَّسَائِيُّ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ، وَصَالِحُ جَزَرَةَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.
- [٩] ثُمَّ: ابْنُ الشَّرَفِيِّ.
- وَمَنْ يُوصَفُ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.
- [١٠] ثُمَّ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَمُسْعَرٌ.
- [١١] ثُمَّ: زَائِدَةُ، وَاللَّيْثُ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.
- [١٢] ثُمَّ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ وَهْبٍ.
- [١٣] ثُمَّ: أَبُو خَيْثَمَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ.
- [١٤] ثُمَّ: عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، وَابْنُ وَارَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ.
- [١٥] ثُمَّ: ابْنُ صَاعِدٍ، وَابْنُ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ، وَابْنُ جَوْصَا، وَابْنُ الْأَخْرَمِ.
- [١٦] ثُمَّ: أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ.
- [١٧] ثُمَّ: ابْنُ مَنْدَةَ، وَنَحْوُهُ.
- [١٨] ثُمَّ: الْبَرْقَانِيُّ، وَأَبُو حَازِمٍ الْعَبْدَوِيُّ.
- [١٩] ثُمَّ: الْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
- [٢٠] ثُمَّ: الْحَمِيدِيُّ، وَابْنُ طَاهِرٍ.
- [٢١] ثُمَّ: السَّلْفِيُّ، وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ.

[٢٢] ثُمَّ: عَبْدُ الْقَادِرِ، وَالْحَازِمِيُّ.

[٢٣] ثُمَّ: الْحَافِظُ الصَّيَّاءُ، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ خَطِيبُ ثُونَسَ.

[٢٤] ثُمَّ: حَفِيدُهُ حَافِظٌ وَفْتِهِ أَبُو الْفَتْحِ.

وَمِنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْحُفَظِ فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ: عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَخَلَقٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَهَلَمَّ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ.

- فَمِثْلُ: يَحْيَى الْقَطَّانِ، يُقَالُ فِيهِ: (إِمَامٌ، وَحُجَّةٌ، وَثَبْتُ، وَجِهْتُ، وَثِقَةُ ثِقَةٍ).

- ثُمَّ (ثِقَةُ حَافِظٍ).

- ثُمَّ (ثِقَةُ مُتَقِنٍ).

- ثُمَّ (ثِقَةُ عَارِفٍ)، وَ(حَافِظٌ صَدُوقٌ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَهُؤُلَاءِ الْحُفَظُ الثَّقَاتُ، إِذَا انْفَرَدَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ: فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ.

وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَتْبَاعِ، قِيلَ: صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَتْبَاعِ، قِيلَ: غَرِيبٌ فَرْدٌ.

وَيَنْدُرُ تَفَرُّدُهُمْ؛ فَتَجِدُ الْإِمَامَ مِنْهُمْ عِنْدَهُ مِثْلُ أَلْفِ حَدِيثٍ، لَا يَكَادُ يَنْفَرِدُ بِحَدِيثَيْنِ ثَلَاثَةً.

وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ فَأَيْنَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ؟ مَا عَلِمْتُهُ، وَقَدْ يُوجَدُ.

ثُمَّ نَنْتَقِلُ إِلَى الْيَقِظِ الثَّقَةِ الْمُتَوَسِّطِ الْمَعْرِفَةِ وَالطَّلَبِ، فَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ: (ثِقَةٌ)؛ وَهُمْ جُمْهُورُ رِجَالٍ

«الصَّحِيحِينَ» فَتَابِعِيهِمْ، إِذَا انْفَرَدَ بِالْمَتْنِ خَرَجَ حَدِيثُهُ ذَلِكَ فِي (الصَّحَاحِ).

وَقَدْ يَتَوَقَّفُ كَثِيرٌ مِنَ الثَّقَاتِ فِي إِطْلَاقِ (الْعَرَابَةِ) مَعَ (الصَّحَّةِ)، فِي حَدِيثِ أَتْبَاعِ الثَّقَاتِ. وَقَدْ يُوجَدُ بَعْضُ ذَلِكَ

فِي (الصَّحَاحِ) دُونَ بَعْضِهِ.

وَقَدْ يُسَمَّى جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَظِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ مِثْلُ هُشَيْمٍ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: (مُنْكَرًا).

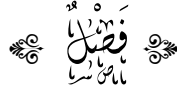
فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَرِدُ مِنْ طَبَقَةِ مَشِيخَةِ الْأَئِمَّةِ، أَطْلَقُوا النَّكَارَةَ عَلَى مَا انْفَرَدَ، مِثْلُ: عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبِي سَلَمَةَ

التَّبَوَذَكِيِّ، وَقَالُوا: (هَذَا مُنْكَرٌ).

فَإِنْ رَوَى أَحَادِيثَ مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُنْكَرَةِ، غَمَزُوهُ وَلَيِّنُوا حَدِيثَهُ، وَتَوَقَّفُوا فِي تَوْثِيقِهِ، فَإِنْ رَجَعَ عَنْهَا وَامْتَنَعَ مِنْ

رَوَائِثِهَا، وَجَوَّزَ عَلَى نَفْسِهِ الْوَهْمَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَرْجَحُ لِعَدَالَتِهِ.

وَلَيْسَ مِنْ حَدِّ الثَّقَةِ: أَنَّهُ لَا يَغْلُطُ وَلَا يُخْطِئُ؛ فَمَنْ الَّذِي يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُعْصُومِ الَّذِي لَا يُفَرُّ عَلَى خَطَأٍ.



الثقة: مَنْ وَثَّقَهُ كَثِيرٌ وَلَمْ يُضَعَّفْ.

ودونه: مَنْ لَمْ يُوَثَّقْ وَلَا ضَعَّفَ.

فَإِنْ خُرِّجَ حَدِيثُ هَذَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» فَهُوَ مُوَثَّقٌ بِذَلِكَ، وَإِنْ صَحَّحَ لَهُ مِثْلُ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ خُرَيْمَةَ فَجَيِّدٌ أَيْضًا، وَإِنْ صَحَّحَ لَهُ كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَالْحَاكِمِ، فَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ: حُسْنُ حَدِيثِهِ.

وَقَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَ طَوَائِفَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، إِطْلَاقُ اسْمِ (الثقة) عَلَى مَنْ لَمْ يُجْرَحْ، مَعَ إِرْتِفَاعِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ. وَهَذَا يُسَمَّى: (مُسْتَوْرًا)، وَيُسَمَّى: (مَحَلُّهُ الصَّدْقُ)، وَيُقَالُ فِيهِ: (شَيْخٌ).

وَقَوْلُهُمْ: (مَجْهُولٌ)، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَهَالَةُ عَيْنِهِ، فَإِنْ جُهِلَ عَيْنُهُ وَحَالُهُ: فَأَوْلَى أَنْ لَا يَحْتَجُّوا بِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْمُتَفَرِّدُ عَنْهُ مِنْ كِبَارِ الْأَثْبَاتِ، فَأَقْوَى لِحَالِهِ، وَيَحْتَجُّ بِمِثْلِهِ جَمَاعَةٌ؛ كَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ.

وَيَنْبُوعُ مَعْرِفَةِ (الثقات): «تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ»، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَ«كِتَابُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ».



مَنْ أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا احْتَجَّ بِهِ فِي الْأُصُولِ.

وَتَانِيَهُمَا: مَنْ خَرَجَا لَهُ مُتَابَعَةٌ وَشَهَادَةٌ وَاعْتِبَارًا.

فَمَنْ احْتَجَّ بِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَلَمْ يُوَثَّقْ، وَلَا غِمَزَ: فَهُوَ ثِقَةٌ، حَدِيثُهُ قَوِيٌّ.

وَمَنْ احْتَجَّ بِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا وَتُكَلِّمُ فِيهِ:

فَنَارَةٌ يَكُونُ الْكَلَامُ فِيهِ تَعَنُّتًا، وَالْجُمُهورُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، فَهَذَا حَدِيثُهُ قَوِيٌّ أَيْضًا.

وَنَارَةٌ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي تَلْيِينِهِ وَحِفْظِهِ لَهُ إِعْتِبَارٌ، فَهَذَا حَدِيثُهُ لَا يَنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، الَّتِي قَدْ نُسِمِيهَا (مِنْ

أَدْنَى دَرَجَاتِ الصَّحِيحِ).

فَمَا فِي «الْكِتَابَيْنِ» -بِحَمْدِ اللَّهِ- رَجُلٌ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ فِي الْأُصُولِ، وَرَوَايَاتُهُ ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ حَسَنَةٌ أَوْ

صَحِيحَةٌ.

وَمَنْ خَرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ، فَفِيهِمْ مَنْ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ، وَفِي تَوْثِيقِهِ تَرَدُّدٌ، فَكُلُّ

مَنْ خُرِّجَ لَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَدْ قَفَزَ الْقَنْطَرَةَ؛ فَلَا مَعْدِلَ عَنْهُ إِلَّا بِرُهَانٍ بَيِّنٍ.

نَعَمْ؛ الصَّحِيحُ مَرَاتِبٌ، وَالثَّقَاتُ طَبَقَاتٌ، فَلَيْسَ مَنْ وَثَّقَ مُطْلَقًا كَمَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ، وَلَيْسَ مَنْ تُكَلِّمُ فِي سُوءِ

حَفِظْهُ وَاجْتِهَادِهِ فِي الطَّلَبِ، كَمَنْ ضَعُفُوهُ، وَلَا مَنْ ضَعُفُوهُ وَرَوَوْا لَهُ كَمَنْ تَرَكُوهُ، وَلَا مَنْ تَرَكُوهُ كَمَنْ اِتَّهَمُوهُ وَكَذَّبُوهُ.

فَالْتَرَجِيحُ يَدْخُلُ عِنْدَ تَعَارُضِ الرِّوَايَاتِ.

وَحَصْرُ الثَّقَاتِ فِي مُصَنَّفٍ كَالْمُتَعَدِّرِ.

وَضَبْطُ عَدَدِ الْمَجْهُولِينَ مُسْتَحِيلٌ.

فَأَمَّا مَنْ ضَعَّفَ أَوْ قِيلَ فِيهِ أَذْنَى شَيْءٍ، فَهَذَا قَدْ أَلْفَتْ فِيهِ مُحْتَصِرًا سَمَّيْتُهُ بِ: «الْمُغْنِي»، وَبَسَطْتُ فِيهِ مُؤَلَّفًا سَمَّيْتُهُ بِ: «الْمِيزَانِ».



وَمِنْ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَمْ يُخْرِجْ لَهُمْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» خَلْقٌ، مِنْهُمْ:

مَنْ صَحَّحَ لَهُمُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

ثُمَّ: مَنْ رَوَى لَهُمُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا.

ثُمَّ: مَنْ لَمْ يُضَعِّفْهُمْ أَحَدٌ، وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ الْمُصَنِّفُونَ بِرِوَايَتِهِمْ.

وَقَدْ قِيلَ فِي بَعْضِهِمْ: فَلَانٌ ثِقَّةٌ، فَلَانٌ صَدُوقٌ، فَلَانٌ لَا بَأْسَ بِهِ، فَلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَلَانٌ مُحَلُّهُ الصَّدَقُ، فَلَانٌ

شَيْخٌ، فَلَانٌ مُسْتَوْرٌ، فَلَانٌ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، أَوْ: مَالِكٌ، أَوْ: يَحْيَى، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَ: فَلَانٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، فَلَانٌ

صَالِحُ الْحَدِيثِ، فَلَانٌ صَدُوقٌ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ كُلُّهَا جَيِّدَةٌ، لَيْسَتْ مُضَعَّفَةٌ لِحَالِ الشَّيْخِ، نَعَمْ، وَلَا مُرَقِّيَّةٌ لِحَدِيثِهِ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ الْكَامِلَةِ

الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا؛ لَكِنْ كَثِيرٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مُتَجَادِبٌ بَيْنَ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ وَعَدَمِهِ.

وَقَدْ قِيلَ فِي جَمَاعَاتٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاحْتَجَّ بِهِ.

وَهَذَا النَّسَائِيُّ، قَدْ قَالَ فِي عِدَّةٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَيُخْرِجُ لَهُمْ فِي «كِتَابِهِ»، قَالَ: «فَإِنْ قَوْلُنَا (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)

لَيْسَ بِجَرَحٍ مُفْسِدٍ».

وَالْكَلَامُ فِي الرِّوَاةِ يَحْتَاجُ إِلَى وَرَعٍ تَامٍّ، وَبِرَاءَةٍ مِنَ الْهَوَى وَالْمَيْلِ، وَخِبْرَةٍ كَامِلَةٍ بِالْحَدِيثِ، وَعِلَلِهِ، وَرِجَالِهِ.

ثُمَّ نَحْنُ نَقْتَفِرُ إِلَى تَحْرِيرِ عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ وَالْجَرَحِ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ، مِنْ الْعِبَارَاتِ الْمُتَجَادِبَةِ.

ثُمَّ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَعْلَمَ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ: عُرِفَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْجُهَيْدُ، وَاصْطِلَاحِهِ، وَمَقَاصِدِهِ، بِعِبَارَاتِهِ

الْكَثِيرَةِ.

أَمَّا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: «سَكْتُوا عَنْهُ». فَظَاهِرُهَا أَنَّهُمْ مَا تَعَرَّضُوا لَهُ بِجَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ، وَعَلِمْنَا مَقْصِدَهُ بِهَا

بِالِاسْتِقْرَاءِ: أَمَّا بِمَعْنَى تَرْكُوهُ.

وَكَذَا عَادَتُهُ إِذَا قَالَ: «فِيهِ نَظَرٌ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ مُتَّهَمٌ، أَوْ: لَيْسَ بِثِقَةٍ. فَهُوَ عِنْدَهُ أَسْوَأُ حَالاً مِنْ (الضَّعِيفِ).
وَبِالِاسْتِقْرَاءِ إِذَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ». يُرِيدُ بِهَا: أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الْقَوِيِّ الثَّبَتِ.
وَالْبُخَارِيُّ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْخِ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ». وَيُرِيدُ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ.
وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: تَجِبُ حِكَايَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ نَفْسُهُ حَادٌّ فِي الْجَرْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُعْتَدِلٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُتَسَاهِلٌ.

فَالْحَادُّ، فِيهِمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ خَرَّاشٍ، وَغَيْرُهُمْ.
وَالْمُعْتَدِلُ، فِيهِمْ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ خَرَّاشٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ.
وَالْمُتَسَاهِلُ: كَالْتَرَمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ.
وَقَدْ يَكُونُ نَفْسُ الْإِمَامِ - فِيهَا وَافَقَ مَذْهَبَهُ، أَوْ فِي حَالِ شَيْخِهِ - أَلْطَفَ مِنْهُ فِيهَا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالْعِصْمَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ وَحُكَّامِ الْقِسْطِ.

وَلَكِنَّ هَذَا الدِّينَ مُؤَيَّدٌ مَحْفُوظٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجْتَمِعْ عَلَيْهِمْ عَلَى ضَلَالَةٍ، لَا عَمْدًا وَلَا خَطَأً، فَلَا يَجْتَمِعُ اِثْنَانِ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى تَضْعِيفِ ثِقَةٍ؛ وَإِنَّمَا يَقَعُ اخْتِلَافُهُمْ فِي مَرَاتِبِ الْقُوَّةِ أَوْ مَرَاتِبِ الضَّعْفِ، وَالْحَاكِمُ مِنْهُمْ يَتَكَلَّمُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ وَقُوَّةِ مَعَارِفِهِ، فَإِنْ قَدَّرَ خَطْؤَهُ فِي نَقْدِهِ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.
وَهَذَا فِيهَا إِذَا تَكَلَّمُوا فِي نَقْدِ شَيْخٍ وَرَدَّ شَيْءٌ فِي حِفْظِهِ وَغَلَطِهِ، فَإِنْ كَانَ كَلَامُهُمْ فِيهِ مِنْ وَجْهَةٍ مُعْتَقَدَةٍ، فَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ بَدَعَتْهُ غَلِيظَةٌ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ بَدَعَتْهُ دُونَ ذَلِكَ.

وَمِنْهُمْ: الَّذِي دَاعَى إِلَى بَدْعَتِهِ.

وَمِنْهُمْ: الْكَافُّ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ.

فَمَتَى جَمَعَ الْغَلَطَ وَالِدَّعْوَةَ؛ تُجَنَّبُ الْأَخْذُ عَنْهُ.

وَمَتَى جَمَعَ الْخِفَّةَ وَالْكَفَّ؛ أَخَذُوا عَنْهُ وَقَبِلُوهُ.

فَالْغَلَطُ: كَغَلَاةِ الْخَوَارِجِ، وَالْجُهْمِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ.

وَالْخِفَّةُ: كَالْتَشْيِيعِ، وَالْإِرْجَاءِ.

وَأَمَّا مَنْ اسْتَحْلَلَ الْكَذِبَ نَصْرًا لِرَأْيِهِ كَالْخَطَّائِيَّةِ؛ فَبِالْأَوَّلَى رَدُّ حَدِيثِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ وَهْبٍ: «الْعَقَائِدُ أَوْجَبَتْ تَكْفِيرَ الْبَعْضِ لِلْبَعْضِ، أَوْ التَّبْدِيعَ، وَأَوْجَبَتْ الْعَصِيَّةَ، وَنَشَأَ مِنْ

ذَلِكَ الطَّعْنُ بِالتَّكْفِيرِ وَالتَّبْدِيعِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الطَّبَقَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ». وَالَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ الْمَذَاهِبُ فِي الرَّوَايَةِ، وَلَا تُكْفَرُ أَهْلُ الْقِبْلَةِ، إِلَّا بِإِنْكَارِ مُتَوَاتِرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ، فَإِذَا عَتَبَرْنَا ذَلِكَ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ الْوَرَعُ وَالضَّبْطُ وَالتَّقْوَى فَقَدْ حَصَلَ مُعْتَمَدُ الرَّوَايَةِ.

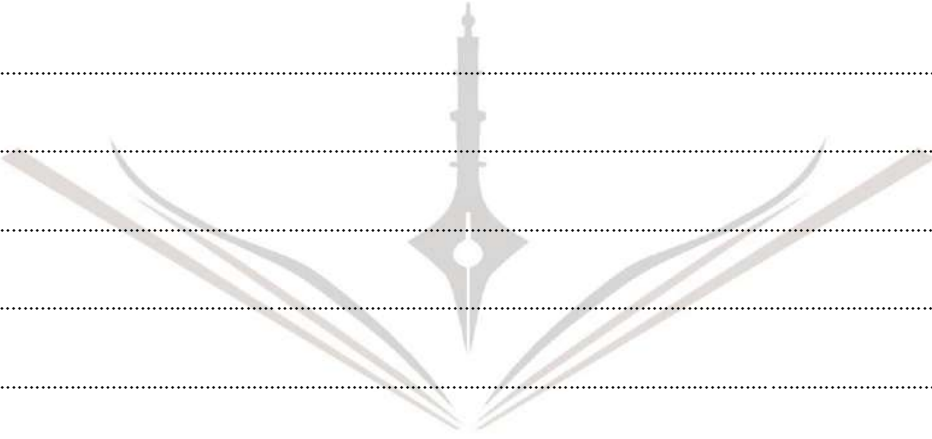
وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ يَقُولُ: «أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرِّوَاغِصِ». قَالَ شَيْخُنَا: «وَهَلْ تُقْبَلُ رَوَايَةُ الْمُتَبَدِّعِ فِيمَا يُؤَيِّدُ بِهِ مَذْهَبَهُ؟ فَمَنْ رَأَى رَدَّ الشَّهَادَةِ بِالثُّمَّةِ، لَمْ يَقْبَلْ. وَمَنْ كَانَ دَاعِيَةً مُتَجَاهِرًا بِبِدْعَتِهِ، فَلْيُتْرَكْ إِهَانَةً لَهُ، وَإِحْمَادًا لِمَذْهَبِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَثَرٌ تَقَرَّرَ بِهِ، فَنُقَدِّمُ سَمَاعَهُ مِنْهُ». يَنْبَغِي أَنْ تُتَفَقَّدَ حَالُ الْجَارِحِ مَعَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الْأَهْوَاءِ، فَإِنْ لَاحَ لَكَ انْجِرَافُ الْجَارِحِ، وَوَجَدْتَ تَوْثِيقَ الْمَجْرُوحِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَلَا تُخْفِلْ بِالْمُنْخَرِفِ وَبِعِغْمَزِهِ الْمُبْهَمِ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ تَوْثِيقَ الْمَغْمُوزِ فَتَأَنَّ وَتَرَفَّقْ. قَالَ شَيْخُنَا بُنْ وَهْبٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَمِنْ ذَلِكَ: الْأَخْتِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ الظَّاهِرِ، فَقَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ تَنَافُرٌ أَوْ جَبَ كَلَامَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ».

وَهَذِهِ غَمْرَةٌ لَا يَخْلُصُ مِنْهَا إِلَّا الْعَالِمُ الْوَافِي بِشَوَاهِدِ الشَّرِيعَةِ، وَلَا أَحْصَرُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ بِالْفُرُوعِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَحْوَالِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ لَا يَفِي بِتَمْيِيزِ حَقِّهِ مِنْ بَاطِلِهِ عِلْمُ الْفُرُوعِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ، وَالْمُسْتَحِيلِ عَقْلًا وَالْمُسْتَحِيلِ عَادَةً.

وَهُوَ مَقَامٌ خَطِرٌ، إِذِ الْقَادِحُ فِي مُحَقِّقِ الصُّوفِيَّةِ، دَاخِلٌ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ». وَالتَّارِكُ لِإِنْكَارِ الْبَاطِلِ مِمَّا سَمِعَهُ مِنْ بَعْضِهِمْ تَارِكٌ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَمِنْ ذَلِكَ: الْكَلَامُ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِمَرَاتِبِ الْعُلُومِ، فَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ، فَقَدْ انْتَشَرَتْ عُلُومٌ لِلْأَوَائِلِ، وَفِيهَا حَقٌّ كَالْحِسَابِ وَالْمُهَنْدَسَةِ وَالطَّبِّ، وَبَاطِلٌ كَالْقَوْلِ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْإِلَهِيَّاتِ وَأَحْكَامِ النُّجُومِ. فَيُحْتَاجُ الْقَادِحُ أَنْ يَكُونَ مُمَيِّزًا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَلَا يُكْفَرُ مَنْ لَيْسَ بِكَافِرٍ، أَوْ يَقْبَلُ رَوَايَةَ الْكَافِرِ. وَمِنْهُ: الْخَلَلُ الْوَاقِعُ بِسَبَبِ عَدَمِ الْوَرَعِ، وَالْأَخْذِ بِالتَّوَهُّمِ وَالْقِرَائِنِ الَّتِي قَدْ تَخَلَّفَتْ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى فِي الْجَرْحِ، فَلِصُعُوبَةِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ فِي الْمُرَكِّبِينَ؛ عَظُمَ خَطَرُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.





جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

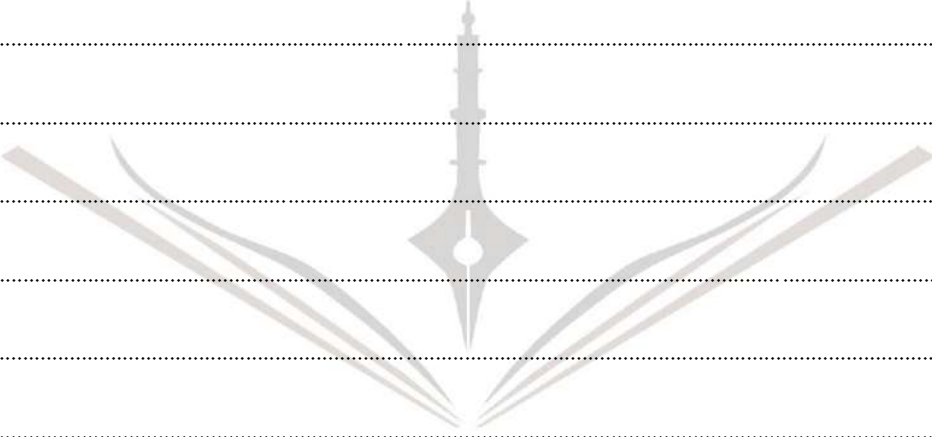
٢٤- الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ:

فَنُ وَاسِعٌ مُهِمٌّ، وَأَهْمُهُ مَا تَكَرَّرَ وَكَثُرَ، وَقَدْ يَنْدُرُ كَذَلِكَ أَجْمَدُ بْنُ عُجَيَّانَ، وَآبِي اللَّحْمِ، وَابْنُ أَتَشٍ الصَّنْعَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ الْوَاسِطِيِّ الْعِجْلِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُبَّانَ الْبَاهِلِيِّ، وَشُعَيْبُ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

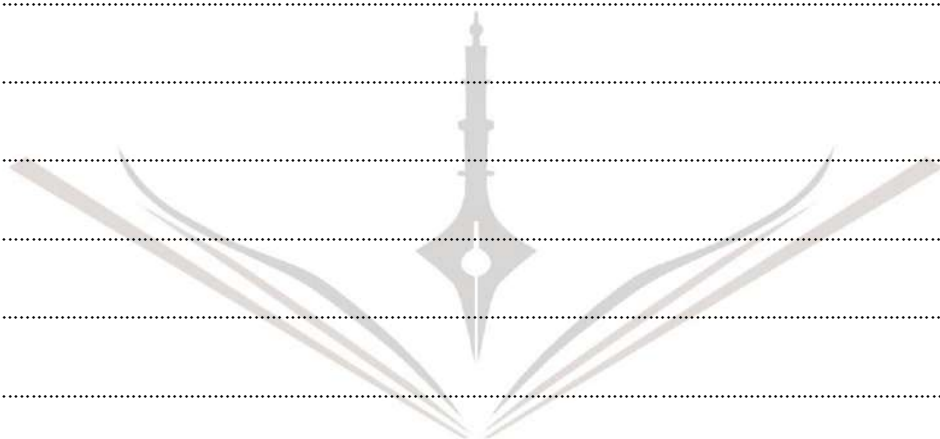


تَمَّتِ الْمَقْدَمَةُ: الْمَوْقِفَةُ.

عَلَّقَهَا لِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَسَنِ الرُّبَاطِ الرُّوحَانِيِّ، فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسْفِرُ صَبَاحُهَا عَنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ خَامِسَ عَشَرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه



١٤٢٨ هـ
مكتبة
عاشور
العلمية
الطائفة
الكاوية
متون

متن

تفسير

سورة الفاتحة

والإخلاص والمعوذتين

تأليف شيخ الإسلام الإمام المجدد

محمد بن عبد الوهاب

(١١١٥ - ١٢٠٦ هـ)

مرحمة الله تعالى

(شرح وتعليق)

فضيلة الشيخ / أسامة بن سعود العمرية

حفظه الله تعالى



تَفْسِيرُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

اعْلَمْ - أَرَشَدَكَ اللَّهُ لِبَطَاعَتِهِ، وَأَحَاطَكَ بِحَيَاتِهِ، وَتَوَلَّاكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - :

أَنَّ مَقْصُودَ الصَّلَاةِ وَرُوحَهَا وَلُبُّهَا هُوَ: إِقْبَالَ الْقَلْبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا؛ فَإِذَا صَلَّيْتَ بِلَا قَلْبٍ فَهِيَ كَالْجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ.

وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ١ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿﴾ [الماعون: ٤ - ٥]؛ فَفُسِّرَ السَّهْوُ: بِالسَّهْوِ عَنْ وَقْتِهَا - أَيْ: إِضَاعَتِهِ - ، وَالسَّهْوِ عَنْ مَا يَجِبُ فِيهَا، وَالسَّهْوِ عَنْ حُضُورِ الْقَلْبِ.

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ: الْحَدِيثُ الَّذِي فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَافِقِ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَنَافِقِ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَافِقِ، يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا».

فَوَصَفَهُ بِإِضَاعَةِ الْوَقْتِ بِقَوْلِهِ: «يَرْقُبُ الشَّمْسَ»، وَبِإِضَاعَةِ الْأَرْكَانِ بِذِكْرِهِنَّ، وَبِإِضَاعَةِ حُضُورِ الْقَلْبِ بِقَوْلِهِ: «لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا».

إِذَا فَهِمْتَ ذَلِكَ؛ فَافْهَمْ نَوْعًا وَاحِدًا مِنَ الصَّلَاةِ؛ وَهُوَ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ صَلَاتَكَ فِي الصَّلَوَاتِ الْمَقْبُولَةِ الْمُضَاعَفَةِ الْمُكَفِّرَةِ لِلذُّنُوبِ.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يَفْتَحُ لَكَ الْبَابَ فِي فَهْمِ الْفَاتِحَةِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قَالَ اللَّهُ: حَمَدِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قَالَ اللَّهُ: أَتْنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، قَالَ اللَّهُ: مَجَدَّنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قَالَ اللَّهُ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ٢ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿﴾، قَالَ اللَّهُ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ) (انْتَهَى الْحَدِيثُ).

فَإِذَا تَأَمَّلَ الْعَبْدُ هَذَا، وَعَلِمَ أَنَّهَا نِصْفَانِ: نِصْفٌ لِلَّهِ وَهُوَ أَوْهَاهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وَنِصْفٌ لِلْعَبْدِ دُعَاءٌ يَدْعُو بِهِ لِنَفْسِهِ، وَتَأَمَّلَ أَنَّ الَّذِي عَلَّمَهُ هَذَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمْرُهُ أَنْ يَدْعُو بِهِ وَيُكِّرَّهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَأَنَّهُ

سُبْحَانَهُ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ ضَمِنَ إِجَابَةَ هَذَا الدُّعَاءِ إِذَا دَعَاهُ بِإِخْلَاصٍ وَحُضُورِ قَلْبٍ؛ تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَضَاعَ أَكْثَرُ النَّاسِ.

قَدْ هَيَّئْتُكَ لِأَمْرٍ لَوْ فَطَنْتَ لَهُ فَارْتَبَأْ بِنَفْسِكَ أَنْ تَرَعَى مَعَ الْهَمَلِ وَهَذَا أَنَا أَذْكُرُ لَكَ بَعْضَ مَعَانِي هَذِهِ السُّورَةِ الْعَظِيمَةِ؛ لَعَلَّكَ تُصَلِّي بِحُضُورِ قَلْبٍ، وَيَعْلَمُ قَلْبُكَ مَا نَطَقَ بِهِ لِسَانُكَ؛ لِأَنَّ مَا نَطَقَ بِهِ اللِّسَانُ وَلَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهِ الْقَلْبُ لَيْسَ بِعَمَلٍ صَالِحٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

وَأَبْدَأُ بِمَعْنَى الْأَسْتِعَاذَةِ، ثُمَّ الْبَسْمَلَةِ، عَلَى طَرِيقِ الْأَخْتِصَارِ وَالِإِيجَازِ.

فَمَعْنَى (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ): أَلُوذُ بِاللَّهِ وَأَعْتَصِمُ بِاللَّهِ وَأَسْتَجِيرُ بِجَنَابِهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الْعَدُوِّ، أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي أَوْ دُنْيَايَ، أَوْ يَصُدَّنِي عَنْ فِعْلٍ مَا أُمِرْتُ بِهِ، أَوْ يَحْثُنِّي عَلَى فِعْلٍ مَا نُهِيتُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَصُ مَا يَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا أَرَادَ عَمَلَ الْخَيْرِ مِنْ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا حِيلَةَ لَكَ فِي دَفْعِهِ إِلَّا بِالْأَسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَرْتَكِبُ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا نُرَوِّهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْهُ، وَاعْتَصَمْتَ بِهِ؛ كَانَ هَذَا سَبَبًا فِي حُضُورِ الْقَلْبِ، فَأَعْرِفَ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَلَا تَقْلُهَا بِاللِّسَانِ فَقَطْ كَمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ.

وَأَمَّا الْبَسْمَلَةُ؛ فَمَعْنَاهَا: أَدْخُلْ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ قِرَاءَةٍ أَوْ دُعَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ (بِسْمِ اللَّهِ) لَا يَحْوِي وَلَا يَقْوِي؛ بَلْ أَفْعَلْ هَذَا الْأَمْرَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، وَمُتَبَرِّكًا بِاسْمِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، هَذَا فِي كُلِّ أَمْرٍ تُسَمِّي فِي أَوَّلِهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ أَوْ أَمْرِ الدُّنْيَا، فَإِذَا أَحْضَرْتَ فِي نَفْسِكَ أَنَّ دُخُولَكَ فِي الْقِرَاءَةِ بِاللَّهِ مُسْتَعِينًا بِهِ، مُتَبَرِّكًا مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، كَانَ هَذَا أَكْبَرَ الْأَسْبَابِ فِي حُضُورِ الْقَلْبِ، وَطَرَدِ الْمَوَانِعِ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ.

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ : اسْمَانِ مُشْتَقَّانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، أَحَدُهُمَا أَبْلَغُ مِنَ الْآخَرِ، مِثْلُ: الْعَلَامِ وَالْعَلِيمِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (هُمَا اسْمَانِ رَقِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَرْقُ مِنَ الْآخَرِ؛ أَيُّ: أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ رَحْمَةً).

وَأَمَّا الْفَاتِحَةُ فَهِيَ سَبْعُ آيَاتٍ: ثَلَاثٌ وَنِصْفٌ لِلَّهِ، وَثَلَاثٌ وَنِصْفٌ لِلْعَبْدِ.

فَأَوَّلُهَا- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ : فَاعْلَمْ أَنَّ الْحَمْدَ هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ، فَأَخْرَجَ يَقُولُهُ (الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ): الثَّنَاءُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُسَمَّى لِسَانَ الْحَالِ؛ فَذَلِكَ مِنْ نَوْعِ الشُّكْرِ.

وَقَوْلُهُ (عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ) ؛ أَيُّ: الَّذِي يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ بِإِرَادَتِهِ، وَأَمَّا الْجَمِيلُ الَّذِي لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ؛

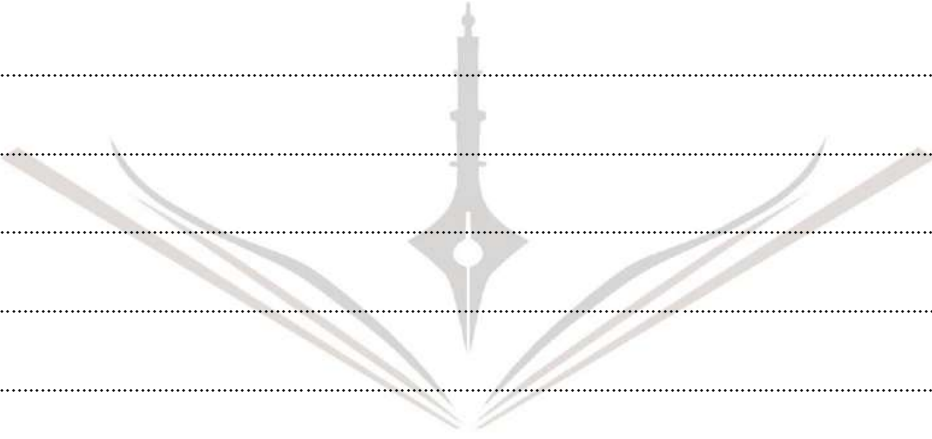
مِثْلَ الْجَمَالِ وَنَحْوِهِ، فَالْتَّنَاءُ بِهِ يُسَمَّى مَدْحًا لَا حَمْدًا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ: أَنَّ الْحَمْدَ يَتَّصِفُ الْمُدْحُ وَالتَّنَاءُ عَلَى الْمُحْمُودِ بِذِكْرِ مَحَاسِنِهِ، سَوَاءً كَانَ إِحْسَانًا إِلَى الْحَامِدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَالشُّكْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى إِحْسَانِ الْمُشْكُورِ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: الْحَمْدُ أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْمَحَاسِنِ وَالْإِحْسَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحْمَدُ عَلَى مَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَمَا خَلَقَهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى، وَهَذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، وَقَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَأَمَّا الشُّكْرُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْإِنْعَامِ، فَهُوَ أَخْصَرُ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَالْيَدِ وَاللِّسَانِ، وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وَالْحَمْدُ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الشُّكْرُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ أَنْوَاعِهِ، وَالْحَمْدُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ أَسْبَابِهِ.

الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ﴾ لِلِاسْتِعْرَاقِ؛ أَيُّ: جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَمْدِ لِلَّهِ لَا لِغَيْرِهِ، فَأَمَّا الَّذِي لَا صُنْعَ لِلخَلْقِ فِيهِ مِثْلُ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، وَخَلْقِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالسَّيِّئِ وَالْأَرْضِ وَالْأَرْزَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ الْخَلْقُ مِثْلُ مَا يُثْنَى بِهِ عَلَى الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ مَعْرُوفًا خُصُوصًا إِنَّ أَسَدَاهُ إِلَيْكَ، فَهَذَا كُلُّهُ لِلَّهِ أَيْضًا بِمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَ ذَلِكَ الْفَاعِلِ، وَأَعْطَاهُ مَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ، وَحَبَّبَهُ إِلَيْهِ وَقَوَّاهُ عَلَيْهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَالِ اللَّهِ الَّذِي لَوْ يَحْتَلُّ بَعْضُهَا لَمْ يُحْمَدَ ذَلِكَ الْمُحْمُودُ، فَصَارَ الْحَمْدُ لِلَّهِ كُلُّهُ بِهَذَا الْأَعْتِبَارِ.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكُوتِ﴾ : فَاللَّهُ عَلَّمَ عَلَى رَبِّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَعْنَاهُ: الْإِلَٰهُ؛ أَيُّ: الْمُعْبُودُ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] ؛ أَيُّ: الْمُعْبُودُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْمُعْبُودُ فِي الْأَرْضِ، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] الْآيَتِينَ.

وَأَمَّا الرَّبُّ فَمَعْنَاهُ: الْمَالِكُ الْمُتَصَرِّفُ.

وَأَمَّا ﴿الْمَلِكُ﴾ : فَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنْ مَلَكٍ وَنَبِيٍّ وَنَسِيٍّ وَجَنِيٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَرْبُوبٌ مَقْهُورٌ يَتَصَرَّفُ فِيهِ، فَقِيرٌ مُخْتَاجٌ، كُلُّهُمْ صَامِدُونَ إِلَى وَاحِدٍ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْغَنِيُّ الصَّمَدُ.

وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، وَفِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ؛ فَذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ الْمُصْحَفِ: الْأُلُوهِيَّةَ وَالرُّبُوبِيَّةَ وَالْمُلْكَ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ سُورَةٍ مِنَ الْمُصْحَفِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ١ مَلِكِ النَّاسِ ٢ ﴿[الناس: ١ - ٢] .

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوصَافٍ لِرَبِّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ذَكَرَهَا مَجْمُوعَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ذَكَرَهَا مَجْمُوعَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي آخِرِ مَا يَطْرُقُ سَمْعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

فَيَنْبَغِي لِمَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ أَنْ يَعْتَنِيَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ، وَيَبْذُلَ جُهِدَهُ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ، وَيَعْلَمَ أَنَّ الْعَلِيمَ الْحَكِيمَ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ ثُمَّ فِي آخِرِهِ إِلَّا لِمَا يَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ حَاجَةِ الْعِبَادِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَمَعْرِفَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَكُلُّ صِفَةٍ لَهَا مَعْنَى غَيْرُ مَعْنَى الْأُخْرَى، كَمَا يُقَالُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، فَكُلُّ وَصْفٍ لَهُ مَعْنَى غَيْرُ ذَلِكَ الْوَصْفِ الْآخَرِ.

إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ مَعْنَى اللَّهِ هُوَ الْإِلَٰهُ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الْإِلَٰهُ هُوَ الْمُعْبُودُ، ثُمَّ دَعَوْتَ اللَّهَ أَوْ ذَبَحْتَ لَهُ أَوْ نَذَرْتَ لَهُ؛ فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ، فَإِنْ دَعَوْتَ مَخْلُوقًا طَيِّبًا أَوْ خَبِيثًا، أَوْ ذَبَحْتَ لَهُ أَوْ نَذَرْتَ لَهُ؛ فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ هُوَ اللَّهُ، فَمَنْ عَرَفَ أَنَّ هُوَ قَدْ جَعَلَ شَمْسَانَ أَوْ تَاجًا^(١) بُرْهَةً مِنْ عُمْرِهِ هُوَ اللَّهُ؛ عَرَفَ مَا عَرَفَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمَّا عَبَدُوا الْعِجْلَ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ ارْتَاعُوا، وَقَالُوا مَا ذَكَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا

(١) شمسان وتاج - ومثلها يوسف - رجالٌ كان الناس في عصر الشيخ يعتقدون فيهم الولاية، ويرفعون لهم من العبادة والدعاء ونحوهما ما لا ينبغي أن يرفع إلا لله عز وجل. راجع مثلاً رسالة كشف الشبهات للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص ١٩، وتاريخ ابن غنام ص ٢٤٥.

لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿[الأعراف: ١٤٩].

وَأَمَّا الرَّبُّ فَمَعْنَاهُ: الْمَالِكُ الْمُتَصَرِّفُ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى مَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيهِ، وَهَذَا حَقٌّ، وَلَكِنْ أَقَرَّ بِهِ عِبَادُ الْأَصْنَامِ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿[يونس: ٣١].

فَمَنْ دَعَا اللَّهَ فِي تَفْرِيجِ كُرْبَتِهِ وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ، ثُمَّ دَعَا مُخْلُوقًا فِي ذَلِكَ خُصُوصًا إِنْ اقْتَرَنَ بِدُعَائِهِ نِسْبَةً نَفْسِهِ إِلَى عِبُودِيَّتِهِ مِثْلَ قَوْلِهِ فِي دُعَائِهِ: (فُلَانٌ عَبْدُكَ)، أَوْ قَوْلِ: (عَبْدُ عَلِيٍّ) أَوْ (عَبْدُ النَّبِيِّ أَوْ الزُّبَيْرِ)؛ فَقَدْ أَقَرَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَفِي دُعَائِهِ عَلِيًّا أَوْ الزُّبَيْرِ بِدُعَائِهِ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَإِقْرَارِهِ لَهُ بِالْعِبُودِيَّةِ، لِئَانِّي لَهُ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَصْرِفَ عَنْهُ شَرًّا مَعَ تَسْمِيَةِ نَفْسِهِ عَبْدًا لَهُ؛ فَدَأَّرَ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلَمْ يَقَرَّ لِلَّهِ بِأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ كُلِّهِمْ، بَلْ جَحَدَ بَعْضَ رُبُوبِيَّتِهِ، فَرَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا نَصَحَ نَفْسَهُ، وَتَقَطَّنَ لِهَذِهِ الْمُهْمَاتِ، وَسَأَلَ عَنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُمْ أَهْلُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، هَلْ فَسَّرُوا السُّورَةَ بِهَذَا أَمْ لَا؟.

وَأَمَّا الْمُلْكُ فَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وَفِي الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فَمَعْنَاهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُفَسِّرِينَ كُلِّهِمْ مَا فَسَّرَهُ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [الأنفطار: ١٧ - ١٩].

فَمَنْ عَرَفَ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ، وَعَرَفَ تَخْصِيصَ الْمُلْكِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ، مَعَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَغَيْرِهِ، عَرَفَ أَنَّ التَّخْصِيصَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكَبِيرَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي بِسَبَبِ مَعْرِفَتِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ مَنْ دَخَلَهَا، وَبِسَبَبِ الْجَهْلِ بِهَا دَخَلَ النَّارَ مَنْ دَخَلَهَا، فَيَا هَا مِنْ مَسْأَلَةٍ لَوْ رَحَلَ الرَّجُلُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُوفَّهَا حَقَّهَا! فَأَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى وَالْإِيمَانُ بِمَا صَرَّحَ بِهِ الْقُرْآنُ، مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْبُرْدَةِ:

وَلَنْ يَضِيقَ رَسُولُ اللَّهِ جَاهُكَ بِي	إِذَا الْكَرِيمُ تَحَلَّى بِاسْمِ مُنْتَقِمِ
فَإِنَّ لِي ذِمَّةً مِنْهُ بِتَسْمِيَتِي	مُحَمَّدًا وَهُوَ أَوْفَى الْخَلْقِ بِالذِّمِّ
إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَعَادِي أَخِذًا بِيَدِي	فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ يَا زَلَّةَ الْقَدَمِ

فَلْيَتَأَمَّلْ مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَمَعْنَاهَا، وَمَنْ قُتِنَ بِهَا مِنَ الْعِبَادِ، وَمَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَاخْتَارُوا تِلَاوَتَهَا عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ.

هَلْ يَجْتَمِعُ فِي قَلْبٍ عِنْدِ التَّصَدِيقِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَالتَّصَدِيقِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]، وَقَوْلِهِ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» ؟

لَا وَاللَّهِ، لَا وَاللَّهِ، لَا وَاللَّهِ إِلَّا كَمَا يَجْتَمِعُ فِي قَلْبِهِ أَنَّ مُوسَى صَادِقٌ، وَأَنَّ فِرْعَوْنَ صَادِقٌ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَادِقٌ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّ أَبَا جَهْلٍ صَادِقٌ عَلَى الْحَقِّ، لَا وَاللَّهِ مَا اسْتَوَيَا وَلَكِنْ يَتَلَاقيَا، حَتَّى تَشِيبَ مَفَارِقُ الْعَرَبَانِ.

فَمَنْ عَرَفَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَعَرَفَ الْبُرْدَةَ وَمَنْ فُتِنَ بِهَا عَرَفَ غُرْبَةَ الْإِسْلَامِ، وَعَرَفَ أَنَّ الْعَدَاوَةَ وَاسْتِحْلَالَ دِمَائِنَا وَأَمْوَالِنَا وَنَسَائِنَا، لَيْسَ عِنْدَ التَّكْفِيرِ وَالْفِتَالِ، بَلْ هُمْ الَّذِينَ بَدَّوْنَا بِالتَّكْفِيرِ وَالْفِتَالِ، بَلْ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ^(٢) [الجن: ١٨]، وَعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْغُوكَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْمَعُونَ لَهُمْ نَادٍ﴾ [الرعد: ١٤]، فَهَذَا بَعْضُ الْمُعَانِي فِي قَوْلِهِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بِإِجْمَاعِ الْمُفَسِّرِينَ كُلِّهِمْ، وَقَدْ فَسَّرَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ.

وَأَعْلَمْ - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْحَقَّ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا بِالْبَاطِلِ كَمَا قِيلَ:

وَبُضِّدَهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ.....

فَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ، وَيَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَشَهْرًا بَعْدَ شَهْرٍ، وَسَنَةً بَعْدَ سَنَةٍ؛ لَعَلَّكَ أَنْ تَعْرِفَ مِلَّةَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَدِينَ نَبِيِّكَ فَتُحْشَرَ مَعَهُمَا، وَلَا تُصَدَّ عَنِ الْخَوْضِ يَوْمَ الدِّينِ، كَمَا يُصَدُّ عَنْهُ مَنْ صَدَّ عَنْ طَرِيقِهِمَا، وَلَعَلَّكَ أَنْ تَمُرَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَزَلَّ عَنْهُ كَمَا زَلَّ عَنْ صِرَاطِهِمَا الْمُسْتَقِيمِ فِي الدُّنْيَا مَنْ زَلَّ، فَعَلَيْكَ بِإِدَامَةِ دُعَاءِ الْفَاتِحَةِ مَعَ حُضُورِ قَلْبٍ وَخَوْفٍ وَتَضَرُّعٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ فَالْعِبَادَةُ: كَمَا لَ الْمَحَبَّةُ وَكَمَا لَ الْخُضُوعُ وَالْخَوْفُ وَالذُّلُّ، وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ وَهُوَ ﴿إِيَّاكَ﴾ وَكُرِّرَ لِلْإِهْتِمَامِ وَالْحَضَرِ؛ أَيُّ: لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَلَا نَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَيْكَ، وَهَذَا هُوَ كَمَا لَ الطَّاعَةِ، وَالَّذِينَ كُلُّهُمْ يَرْجِعُ إِلَى هَذَيْنِ الْمُعْنَيْنِ؛ فَالْأَوَّلُ: التَّبَرُّؤُ مِنَ الشَّرِكِ، وَالثَّانِي: التَّبَرُّؤُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ. فَقَوْلُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ أَيُّ: إِيَّاكَ نُوحِّدُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّكَ تُعَاهِدُ رَبَّكَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِهِ فِي عِبَادَتِهِ أَحَدًا، لَا مَلَكًا وَلَا

(٢) سورة الجن الآية ١٨ ونصها: ﴿وَأَنْ أَلْمَسْنِجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ .

نَبِيًّا وَلَا غَيْرَهُمَا، كَمَا قَالَ لِلصَّحَابَةِ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] ، فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْآيَةَ وَاعْرِفْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ أَنَّهَا الَّتِي نُسِبَتْ إِلَى تَاجِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَمْسَانَ، فَإِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ لَوْ يَفْعَلُونَهَا مَعَ الرُّسُلِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ فَكَيْفَ بِمَنْ فَعَلَهَا فِي تَاجِ وَأَمْثَالِهِ؟.

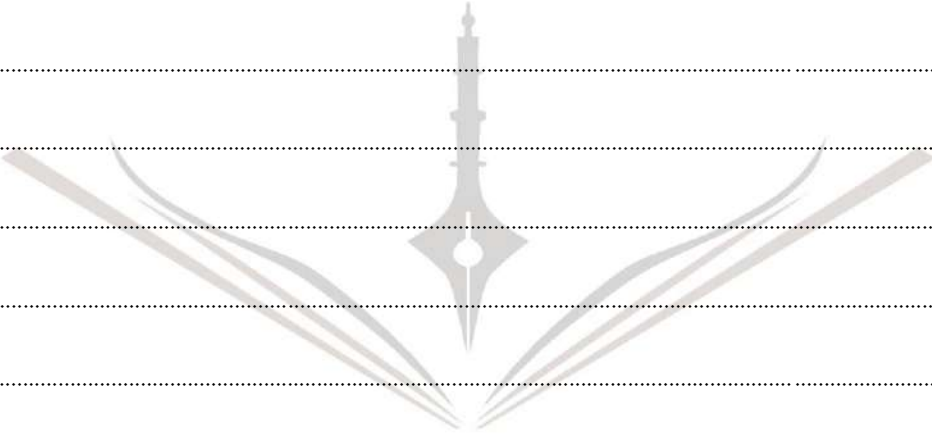
وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِثُ﴾ ؛ هَذَا فِيهِ أَمْرَانِ؛ أَحَدُهُمَا: سُؤَالُ الْإِعَانَةِ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ التَّوَكُّلُ وَالتَّبَرُّيُّ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَأَيْضًا طَلَبُ الْإِعَانَةِ مِنَ اللَّهِ كَمَا مَرَّ أَنَّهَا مِنْ نِصْفِ الْعَبْدِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ؛ فَهَذَا هُوَ الدُّعَاءُ الصَّرِيحُ الَّذِي هُوَ حَظُّ الْعَبْدِ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ التَّصَرُّعُ إِلَيْهِ وَالِإِلْحَاحُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْزُقَهُ هَذَا الْمَطْلَبَ الْعَظِيمَ، الَّذِي لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَفْضَلَ مِنْهُ، كَمَا مِنَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢]، وَالْهُدَايَةُ هَا هُنَا: التَّوْفِيقُ وَالْإِرْشَادُ، وَلِيَتَأَمَّلِ الْعَبْدُ ضَرُورَتَهُ إِلَى هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ، فَإِنَّ الْهُدَايَةَ إِلَى ذَلِكَ تَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِقَامَةِ وَالْكَمَالِ وَالثَّبَاتِ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَلْقَى اللَّهَ.

وَالصِّرَاطُ: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ. وَالْمُسْتَقِيمُ: الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ: الدِّينُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ؛ وَهُمْ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَأَنْتَ دَائِمًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيكَ إِلَى طَرِيقِهِمْ، وَعَلَيْكَ مِنَ الْفَرَايِضِ أَنْ تُصَدِّقَ اللَّهَ أَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَقِيمُ، وَكُلُّ مَا خَالَفَهُ مِنْ طَرِيقٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ عِبَادَةٍ، فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، بَلْ مُعَوَّجٌ. وَهَذِهِ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ اعْتِقَادُ ذَلِكَ بِالْقَلْبِ، وَلِيَحْذَرَ الْمُؤْمِنُ مِنَ خُدَعِ الشَّيْطَانِ؛ وَهُوَ اعْتِقَادُ ذَلِكَ مُجْمَلًا وَتَرْكُهُ مُفَصَّلًا، فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ مِنَ الْمُتَرَدِّينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْحَقِّ وَأَنَّ مَا خَالَفَهُ بَاطِلٌ، فَإِذَا جَاءَ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَلِلمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ لَمْ يَعْمَلُوا بِعِلْمِهِمْ، وَالضَّالُّونَ الْعَامِلُونَ بِلَا عِلْمٍ، فَلِأَوَّلِ: صِفَةُ الْيَهُودِ، وَالثَّانِي: صِفَةُ النَّصَارَى، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِذَا رَأَى فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْيَهُودَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ وَأَنَّ النَّصَارَى ضَالُّونَ، ظَنَّ الْجَاهِلُ أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهِمْ، وَهُوَ يَقْرَأُ أَنَّ رَبَّهُ فَارِضٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَيَتَعَوَّذَ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَيَأْسُبِحَانَ اللَّهَ! كَيْفَ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَحْتَارُ لَهُ، وَيَفْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَ بِهِ دَائِمًا مَعَ ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا حَذَرَ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ، هَذَا مِنْ ظَنِّ السَّوِّءِ بِاللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا آخِرُ الْفَاتِحَةِ.

أَمَّا (أَمِينَ) فَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَلَكِنَّهَا تَأْمِينٌ عَلَى الدُّعَاءِ، مَعْنَاهَا: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ. فَالْوَاجِبُ تَعْلِيمُ
الْجَاهِلِ لِئَلَّا يَظُنَّ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وَهَذِهِ مَسَائِلُ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ؛ اسْتَنْبَطَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الأولى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فِيهَا التَّوْحِيدُ.

الثانية: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فِيهَا الْمُتَابَعَةُ.

الثالثة: أَرْكَانُ الدِّينِ: الْحُبُّ وَالرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ. فَالْحُبُّ فِي الْأُولَى وَالرَّجَاءُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْخَوْفُ فِي الثَّالِثَةِ.

الرابعة: هَلَاكُ الْأَكْثَرِ فِي الْجَهْلِ بِالآيَةِ الْأُولَى؛ أَعْنِي اسْتِعْرَاقَ الْحَمْدِ وَاسْتِعْرَاقَ رَبِّيَّةِ الْعَالَمِينَ.

الخامسة: أَوَّلُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ وَأَوَّلُ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ.

السادسة: ظُهُورُ الْكَرَمِ وَالْحَمْدِ فِي ذِكْرِ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ.

السابعة: ظُهُورُ الْقُدْرَةِ وَالْمَجْدِ فِي ذِكْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ.

الثامنة: دُعَاءُ الْفَاتِحَةِ مَعَ قَوْلِهِ (لَا يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ).

التاسعة: قَوْلُهُ ﴿مِرْطَ الدِّينِ أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ فِيهِ حُجَّةُ الْإِجْمَاعِ.

العاشرة: مَا فِي الْجُمْلَةِ مِنْ هَلَاكِ الْإِنْسَانِ إِذَا وُكِّلَ إِلَى نَفْسِهِ.

الحادية عشرة: مَا فِيهَا مِنَ النَّصِّ عَلَى التَّوَكُّلِ.

الثانية عشرة: مَا فِيهَا مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى بُطْلَانِ الشَّرْكِ.

الثالثة عشرة: التَّنْبِيهِ عَلَى بُطْلَانِ الْبِدْعِ.

الرابعة عشرة: آيَاتُ الْفَاتِحَةِ كُلُّ آيَةٍ مِنْهَا لَوْ يَعْلَمُهَا الْإِنْسَانُ صَارَ فَقِيرًا، وَكُلُّ آيَةٍ أَفْرَدَ مَعْنَاهَا بِالتَّصَانِيفِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.



تَفْسِيرُ سُورَةِ الْاِخْلَاصِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِنْخِلَاصِ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: (خَرَجْنَا فِي لَيْلَةٍ مُمَطَّرَةٍ، فَطَلَبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ لَنَا فَأَذْرَكُنَا، فَقَالَ: «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾» [الإخلاص: ١] وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ حِينَ تُنْسَى وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ») قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْأَحَدُ: الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ.

وَالصَّمَدُ: الَّذِي تَصْمَدُ الْخَلَائِقُ كُلُّهَا إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْحَاجَاتِ، وَهُوَ الْكَامِلُ فِي صِفَاتِ السُّودِ.

فَقَوْلُهُ ﴿أَحَدٌ﴾ : نَفْيُ النَّظِيرِ وَالْأَمْثَالِ.

وَقَوْلُهُ ﴿الْضَّمْدُ﴾: إِبْثَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ.

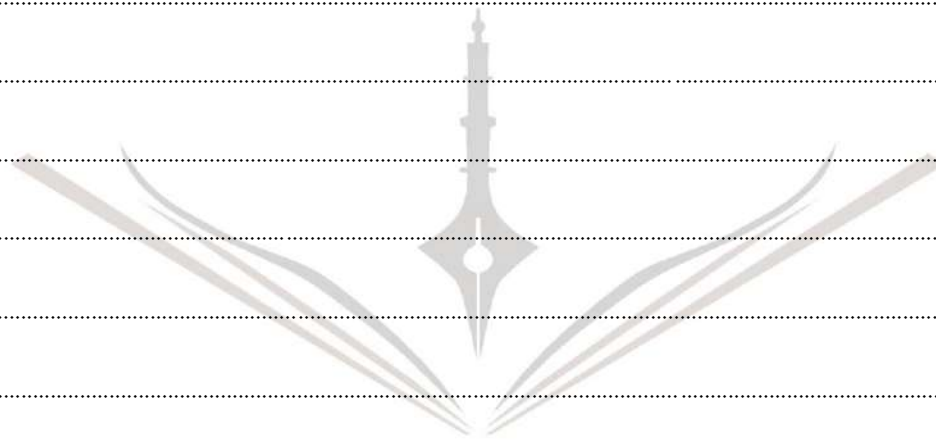
وَقَوْلُهُ ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ : نَفْيٌ لِلصَّاحِبَةِ وَالْعِيَالِ .

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوًا أَحَدٌ﴾ : نَفْيُ الشُّرَكَاءِ لِذِي الْجَلَالِ.



جامع عنبه بن غزوان رضي الله عنه

[illegible]



تَفْسِيرُ سُورَةِ الْفَلَقِ

قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَلَقِ:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ١﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ٢ ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ٣﴾ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ٤ ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ٥﴾ [الفلق: ١ - ٥] .

فَمَعْنَى ﴿أَعُوذُ﴾: أَعْتَصِمُ وَالتَّجِيءُ وَاتَّحَرُّزُ.

وَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ: مُسْتَعَاذًا بِهِ، وَمُسْتَعَاذًا مِنْهُ، وَمُسْتَعِيدًا.

فَأَمَّا الْمُسْتَعَاذُ بِهِ: فَهُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ رَبُّ الْفَلَقِ الَّذِي لَا يُسْتَعَاذُ إِلَّا بِهِ.

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ عَمَّنِ اسْتَعَاذَ بِخَلْقِهِ، أَنَّ اسْتِعَاذَتَهُ رَادَّتُهُ رَهَقًا؛ وَهُوَ الطُّغْيَانُ، فَقَالَ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] .

وَالْفَلَقُ: هُوَ بَيَاضُ الصُّبْحِ إِذَا انْفَلَقَ مِنَ اللَّيْلِ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ آيَاتِ اللَّهِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ.

وَأَمَّا الْمُسْتَعِيدُ: فَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَأَمَّا الْمُسْتَعَاذُ مِنْهُ فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

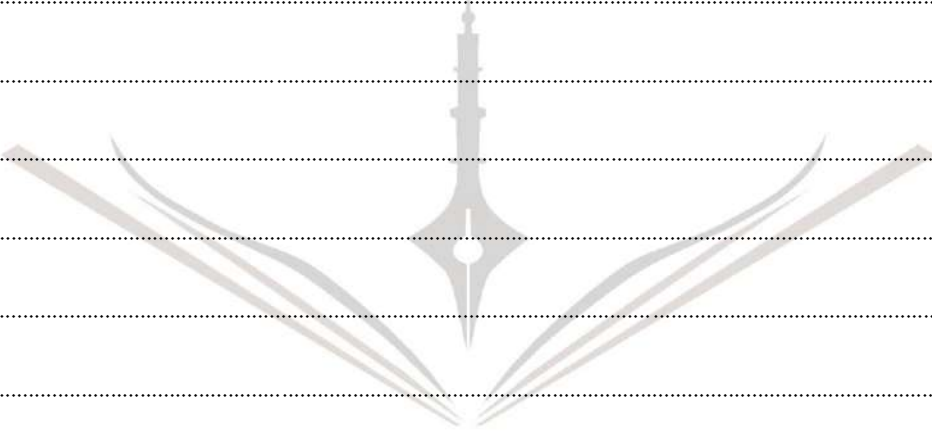
الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ؛ وَهَذَا يَعُمُّ شُرُورَ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، وَشُرُورَ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا.

الثَّانِي: قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ ؛ وَالْغَاسِقُ: اللَّيْلُ. ﴿إِذَا وَقَبَ﴾ ؛ أَيُّ: أَظْلَمَ وَدَخَلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَحَلُّ تَسَلُّطِ الْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ.

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ؛ وَهَذَا مِنْ شَرِّ السَّحْرِ، فَإِنَّ النَّفَّاثَاتِ: السَّوَاحِرُ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ الْخُيُوطَ وَيَنْفُثْنَ عَلَى كُلِّ عُقْدَةٍ حَتَّى يَنْعَقِدَ مَا يُرِيدْنَ مِنَ السَّحْرِ، وَالنَّفَّاثَاتُ: مُؤَنَّثٌ؛ أَيُّ: الْأَرْوَاحُ وَالْأَنْفُسُ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ السَّحْرِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْأَنْفُسِ الْخَبِيثَةِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ ؛ وَهَذَا يَعُمُّ إِبْلِيسَ وَذُرِّيَّتَهُ، لِأَنَّهُمْ أَعْظَمُ الْحَسَادِ لِبَنِي آدَمَ أَيْضًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا حَسَدَ﴾ ؛ لِأَنَّ الْحَاسِدَ إِذَا أَخْفَى الْحَسَدَ وَلَمْ يُعَامِلْ أَخَاهُ إِلَّا بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، لَمْ يَضُرَّهُ وَلَمْ يَضُرَّ
الْمُحْسُودَ.



جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه

تَفْسِيرُ سُورَةِ النَّاسِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّاسِ:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ① مَلِكِ النَّاسِ ② إِلَهِ النَّاسِ ③ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ④ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ⑤ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ⑥﴾ [الناس: ١ - ٦].

قَوْلُهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ؛ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ - أَيْضًا - ذِكْرَ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: الْإِسْتِعَاذَةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: الْمُسْتَعَاذُ بِهِ.

الثَّالِثُ: الْمُسْتَعَاذُ مِنْهُ.

فَأَمَّا الْمُسْتَعَاذُ بِهِ: فَهُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، رَبُّ النَّاسِ الَّذِي رَزَقَهُمْ وَدَبَّرَهُمْ، وَأَوْصَلَ إِلَيْهِمْ مَصَالِحَهُمْ، وَمَنَعَ عَنْهُمْ مَضَارَّهُمْ.

﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ؛ أَيِ: الْمُتَصَرِّفِ فِيهِمْ وَهُمْ عِبِيدُهُ وَمَمَالِكُهُ، الْمُدَبِّرِ لَهُمْ كَمَا يَشَاءُ، الَّذِي لَهُ الْقُدْرَةُ وَالسُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ، فَلَيْسَ لَهُمْ مَلِكٌ يَهْرَبُونَ إِلَيْهِ إِذَا دَهَمَهُمْ أَمْرٌ، يُخَفِّضُ وَيَرْفَعُ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ ؛ أَيِ: مَعْبُودِهِمُ الَّذِي لَا مَعْبُودَ لَهُمْ غَيْرُهُ، فَلَا يُدْعَى وَلَا يُرْجَى وَلَا يَخْلُقُ إِلَّا هُوَ، فَخَلَقَهُمْ وَصَوَّرَهُمْ وَأَنعَمَ عَلَيْهِمْ وَحَمَاهُمْ مِمَّا يَضُرُّهُمْ بِرُبُوبِيَّتِهِ، وَقَهَرَهُمْ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاَهُمْ، وَصَرَفَهُمْ كَمَا يَشَاءُ بِمُلْكِهِ، وَاسْتَعْبَدَهُمْ بِأَلْهِيَّةِ الْجَامِعَةِ لِصِفَاتِ الْكَمَالِ كُلِّهَا.

وَأَمَّا الْمُسْتَعَاذُ مِنْهُ: فَهُوَ ﴿الْوَسْوَاسِ﴾ ، وَهُوَ الْخَفِيُّ الْإِلْقَاءُ فِي النَّفْسِ.

وَأَمَّا ﴿الْخَنَّاسِ﴾ : فَهُوَ الَّذِي يَخْنُسُ وَيَتَأَخَّرُ وَيَخْتَفِي، وَأَصْلُ الْخُنُوسِ: الرَّجُوعُ إِلَى الْوَرَاءِ.

وَهَذَانِ وَصَفَانِ لِمَوْصُوفٍ مُحْذُوفٍ، وَهُوَ: الشَّيْطَانُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا غَفَلَ جَثَمَ عَلَى قَلْبِهِ وَبَدَلَ فِيهِ الْوَسْوَاسَ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الشَّرِّ، فَإِذَا ذَكَرَ الْعَبْدُ رَبَّهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ خَسِرَ.

قَالَ قَتَادَةُ: (الْحَنَاسُ لَهُ خُرْطُومٌ كَخُرْطُومِ الْكَلْبِ، فَإِذَا ذَكَرَ الْعَبْدُ رَبَّهُ حَنِسَ).

وَيُقَالُ: رَأْسُ كَرَأْسٍ الْحَيَّةِ يَضَعُهُ عَلَى ثَمَرَةِ الْقَلْبِ، يُمْنِيهِ وَيُحْدِثُهُ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ حَنِسَ.

وَجَاءَ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَعَالِ الَّذِي يَتَكَرَّرُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ كُلَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ انْخَسَ، وَإِذَا غَفَلَ عَادَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْوَسْوَاسَ نَوْعَانِ: إِنْسٌ وَجِنٌّ؛ فَإِنَّ الْوَسْوَاسَةَ: الْإِلْقَاءَ

الْخَفِيِّ، لَكِنَّ الْإِلْقَاءَ الْإِنْسَ بِوَاسِطَةِ الْأُذُنِ، وَالْجِنِّيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَنَظِيرُ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْوَسْوَاسَةِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي

الْوَحْيِ الشَّيْطَانِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ

الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



جامع عتبة بن عروان رضي الله عنه



١٤٢٨ هـ
مكتبة
الجامعة
الاسلامية
الامام
الخميني
متون

متن

القواعد المثلى

فجا

صفات الله وأسماء الحسنى

تأليف العلامة

محمد بن صالح العثيمين

(١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ)

رحمه الله تعالى

(شرح وتعليق)

فضيلة الشيخ / سعود بن مطلق الودعاني

حفظه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليمًا.

وبعد:

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى؛ وهي:

الإيمان بوجود الله تعالى، والإيمان بربوبيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات. فمنزلته في الدين عالية، وأهميته عظيمة، ولا يمكن أحدًا أن يعبد الله على الوجه الأكمل حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته، ليعبده على بصيرة.

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، وهذا يشمل: دعاء المسألة، ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة: أن تقدّم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبًا، مثل أن تقول: يا غفور اغفر لي، ويا رحيم ارحمني، ويا حفيظ احفظني، ونحو ذلك.

ودعاء العبادة: أن تتعبد لله بمقتضى هذه الأسماء، فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب، وتذكره بلسانك لأنه السميع، وتتعبّد له بجوارحك لأنه البصير، وتحشاه في السر لأنه اللطيف الخبير، وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى؛ أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد، راجيًا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، موافقًا لمرضاته، نافعا لعباده. وسميته: (القواعد المثلي في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى).

الفصل الأول

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى.

أي: بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديراً.

مثال ذلك: «الحي» اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها.

ومثال آخر: «العليم» اسم من أسماء الله، متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: ﴿عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]، العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود: ٦]، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤].

ومثال ثالث: «الرحمن» اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله أرحم بعباده من هذه بولدها»؛ يعني: أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته بطنها وأرضعته. ومتضمن أيضاً للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

مثال ذلك: «العزیز الحكيم» فإنَّ الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيراً؛ فيكون كل منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه: وهو العزة في العزیز، والحكم والحكمة في الحكيم. والجمع بينهما دالٌّ على كمال آخر: وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلماً وجوراً وسوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين، فإن العزیز منهم قد تأخذه العزة بالإثم فيظلم ويجور ويسئ التصرف. وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل، بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل.

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

أعلام: باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف: باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول مترادفة؛ لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله ﷻ.

وبالاعتبار الثاني متباينة؛ لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص.

فـ «الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم» كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى «الحي» غير معنى «العليم»، ومعنى «العليم» غير معنى «القدير»، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، فإن الآية الثانية دلت على أن «الرحيم» هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: «عليم» إلا لمن علم، ولا «سميع» إلا لمن سمع، ولا «بصير» إلا لمن له بصر. وهذا أمر آيين من أن يحتاج إلى دليل.

وهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل، وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة، وهكذا. وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها.

أما السمع: فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ١٢، إِنَّهُ، هُوَ بَدِئٌ وَيُعِيدُ ١٣، وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ١٤، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ١٥، فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ١٦، [البروج: ١٢ - ١٦]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ١، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ٢، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ٣، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ٤، فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَحْوَى ٥﴾ [الأعلى: ١ - ٥]، ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها فهي قائمة به، وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود، وكونه عينا قائما بنفسه أو وصفا في غيره.

وهذا أيضا علم أن «الدهر» ليس من أسماء الله تعالى؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، يريدون: مرور الليالي والأيام.

فأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قال الله عَزَّ وَجَلَّ: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار» فلا يدلُّ على أنَّ الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك أن الذين يسبون الدهر إما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: «وأنا الدهر» ما فسر به بقوله: «بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلَّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها)، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون «الدهر» في هذا الحديث مراداً به الله تعالى.

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدِّت تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عَزَّ وَجَلَّ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عَزَّ وَجَلَّ.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

ولهذا استدلَّ أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]؛ لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

مثال ذلك: «السميع» يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه، وهو أنه يسمع السر والنجوى، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

وإن دلت على وصف غير متعدِّت تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عَزَّ وَجَلَّ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عَزَّ وَجَلَّ.

مثال ذلك: «الحي» يتضمن إثبات الحي اسماً لله عَزَّ وَجَلَّ وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون: بالمطابقة، وبالتضمن،

وبالالتزام.

مثال ذلك: «الخالق» يدلُّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: ﴿لِنَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلَمًا ﴿[الطلاق: ١٢].

ودلالة الالتزام مفيدة جدًا لطالب العلم إذا تدبر المعنى، ووقفه الله تعالى فيها للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا صح أن يكون لازماً فهو حق، وذلك لأن كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق، ولازم الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيكون مراداً.

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يُذكر للقائل ويلتزم به. مثل أن يقول: من ينفي الصفات الفعلية لمن يشبها، يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله تَعَالَى أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك، فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد، ولا نفاذ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَمْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال: ﴿لَوْ أَتَمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وحدوث أحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله. مثل أن يقول النافي للصفات لمن يشبها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه، لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لا ثقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأبي فرق بين الذات والصفات؟

وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لازمه وبطلانه أن يرجع عن قوله، لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول. فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له لأن ذلك هو الأصل، لا سيما مع قرب التلازم. قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ونحو ذلك.

القاعدة الخامسة : أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها .

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزداد فيها ولا ينقص، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ يَغْيِرَ الْحَقَّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ولأن تسميته تعالى بما لم يُسم به نفسه أو إنكار ما سمي به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص.

القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين.

لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المشهور: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ» الحديث، رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح.

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحداً حصره ولا الإحاطة به.

فأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء الله تسعة وتسعون اسماً، من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك.

إِذَا فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّ مِنْ أَحْصَاهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ. وعلى هذا فيكون قوله: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» جملة مُكَمَّلَةٌ لما قبلها وليست مستقلة. ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة.

ولم يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (ص ٣٨٢، ج ٦) من مجموع ابن قاسم: «تعيينها ليس من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتفاق أهل المعرفة بحديثه». وقال قبل ذلك (ص ٣٧٩): «إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه». اهـ. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (ص ٢١٥، ج ١١، ط السلفية): «ليست العلة عند الشيخين [البخاري ومسلم] تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج». اهـ.

ولمَّا لم يصح تعيينها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختلف السلف فيه، ورُوي عنهم في ذلك أنواع. وقد جمعتُ تسعة وتسعين اسماً مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فمن كتاب الله تعالى:

[١] الله، [٢] الأحد، [٣] الأعلى، [٤] الأكرم، [٥] الإله، [٦] الأول، [٧] الآخر، [٨] الظاهر، [٩] الباطن، [١٠] الباري، [١١] البر، [١٢] البصير، [١٣] التواب، [١٤] الجبار، [١٥] الحافظ، [١٦] الحسيب، [١٧] الحفيظ، [١٨] الحفي، [١٩] الحق، [٢٠] المبين، [٢١] الحكيم، [٢٢] الحليم، [٢٣] الحميد، [٢٤] الحي، [٢٥] القيوم، [٢٦] الخبير، [٢٧] الخالق، [٢٨] الخلاق، [٢٩] الرؤوف، [٣٠] الرحمن، [٣١] الرحيم، [٣٢] الرزاق، [٣٣] الرقيب، [٣٤] السلام، [٣٥] السميع، [٣٦] الشاكر، [٣٧] الشكور، [٣٨] الشهيد، [٣٩] الصمد، [٤٠] العالم، [٤١] العزيز، [٤٢] العظيم، [٤٣] العفو، [٤٤] العليم، [٤٥] العلي، [٤٦] الغفار، [٤٧] الغفور، [٤٨] الغني، [٤٩] الفتاح، [٥٠] القادر، [٥١] القاهر، [٥٢] القدوس، [٥٣] القدير، [٥٤] القريب، [٥٥] القوي، [٥٦] القهار، [٥٧] الكبير، [٥٨] الكريم، [٥٩] اللطيف، [٦٠] المؤمن، [٦١] المتعالي، [٦٢] المتكبر، [٦٣] المتين، [٦٤] المجيب، [٦٥] المجيد، [٦٦] المحيط، [٦٧] المصور، [٦٨] المقتدر، [٦٩] المقيت، [٧٠] الملك، [٧١] المليك، [٧٢] المولى، [٧٣] المهيمن، [٧٤] النصير، [٧٥] الواحد، [٧٦] الوارث، [٧٧] الواسع، [٧٨] الودود، [٧٩] الوكيل، [٨٠] الولي، [٨١] الوهاب.

ومن سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٨٢] الجميل، [٨٣] الجواد، [٨٤] الحكم، [٨٥] الحيي، [٨٦] الرب، [٨٧] الرفيق، [٨٨] السُّبوح، [٨٩] السيد، [٩٠] الشافي، [٩١] الطيب، [٩٢] القابض، [٩٣] الباسط، [٩٤] المقدم، [٩٥] المؤخر، [٩٦] المحسن، [٩٧] المعطي، [٩٨] المنان، [٩٩] الوتر.

هذا ما اخترناه بالتبع: واحد وثمانون اسماً في كتاب الله تعالى، وثمانية عشر اسماً في سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان عندنا تردد في إدخال «الحفي»؛ لأنه إنما ورد مقيداً في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، وكذلك «المحسن» لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني، وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل: «مالك الملك»، «ذي الجلال والإكرام».

القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها.

وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئاً منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحاداً لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللاتقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

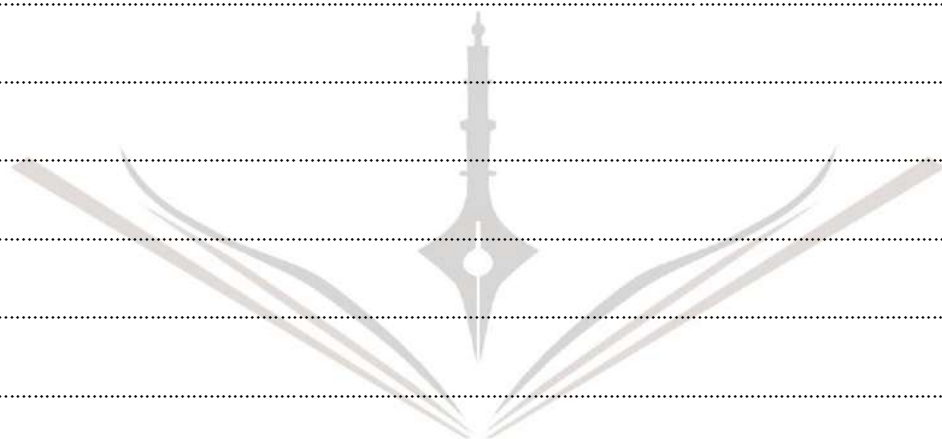
الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين، كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه، فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، كتسمية النصارى له: «الأب»، وتسمية الفلاسفة إياه «العلة الفاعلة»؛ وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة، ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين، فسموا بها أصنامهم، وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقوله: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤]، فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحق، وبأنه يسبح له ما في السماوات والأرض، فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله ﷻ ميل بها عما يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه محرّم؛ لأن الله تعالى هدّد الملحدّين بقوله: ﴿وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ومنه ما يكون شركاً أو كفراً حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية.



جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

الفصل الثاني قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

كالحياء، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دل على هذا: السمع والعقل والفطرة.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى.

وأما العقل: فوجهه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة؛ إما صفة كمال وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة، ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠-٢١]، وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: ﴿يَتَّبِعْتُمْ لِمَ تَعْبُدُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، وعلى قومه: ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة: أن للمخلوق صفات كمال، وهى من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به.

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه، وهل تحب وتُعظم وتعبُد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللاتقة بربوبيته وألوهيته؟

وإذا كانت الصفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى، كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم، ونحوها، لقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله عن موسى: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الدجال: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»، وقال: «أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً».

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَتَكْنُتُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمْ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١].

ونزّه نفسه عما يصفون به من النقائص، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَلَحْمُدٌ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢]، وقال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وإذا كانت الصفة كمالاً في حال، ونقصاً في حال لم تكن جائزة في حق الله، ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تُثبت له إثباتاً مطلقاً، ولا تُنفي عنه نفياً مطلقاً، بل لا بد من التفصيل، فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً، وذلك كالمكر، والكيد، والخداع، ونحوها، فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها، لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله، أو أشد، وتكون نقصاً في غير هذه الحال، ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤٌ وَّمَكْرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ - ١٦]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٢ - ١٨٣]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥].

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه، فقال تعالى: ﴿وَلَنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧١]، فقال: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾، ولم يقل: فخانهم؛ لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذم مطلقاً.

وبذا عرف أن قول بعض العوام: «خان الله من يخون». منكر فاحش يجب النهي عنه.

القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

وذلك: لأن كل اسم متضمنٌ لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا تنتهي لها، كما أن أقواله لا تنتهي لها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] ، وقال: ﴿وَمَسِكَ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥] ، وقال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢] ، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] . وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا».

فَنَصِفُ الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي، والأخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبت الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك. فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به، بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦] ؛ فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكَوْنُ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله ﷻ.

وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العي، بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله ﷻ، فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الله تعالى، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبراً، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانا، فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه.

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلها

صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه، لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له فلا يكون كمالاً، كما لو قلت: الجدار لا يظلم. وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصاً، كما في قول الشاعر:

قُبِّلَ لَئِنْ لَا يَغْدُرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلَمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

وقول الآخر:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْهِجَى الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

مثال ثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلُهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]؛ فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ لأن العجز سببه: إمّا الجهل بأسباب الإيجاد، وإمّا قصور القدرة عنه، فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض.

وهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال.

جامع عنبه بن عروان رضي الله عنه

القاعدة الرابعة: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر.

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم. أمّا الصفات السلبية فلم تذكر غالباً إلا في الأحوال التالية:

الأولى: بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثانية: نفي ما ادّعاء في حقه الكاذبون، كما في قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [١١] وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿ [مريم: ٩١ - ٩٢].

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦] ، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] .

القاعدة الخامسة: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة. ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته؛ إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين: كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] .

وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته، وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠] .

القاعدة السادسة: يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل. والثاني: التكيف.

فأما التمثيل: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين.

وهذا اعتقاد باطلٌ بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] ، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] .

وأما العقل؛ فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تبايناً في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما

تباين في الصفات، لأنَّ صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرَّة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهاً في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يُكَمِّله؟، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟!، فإنَّ تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يداً ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم. فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينها تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أنَّ الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة. والتشبيه كالتمثيل، وقد يُفَرَّق بينهما بأنَّ التمثيل التَّسْوِيَّة في كل الصفات، والتشبيه التَّسْوِيَّة في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وأما التكيف: فهو أن يعتقد المثلث أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيداً بمائل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومن المعلوم أنَّه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا، لأنَّه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها، فيكون تكيفنا قفواً لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأنَّ الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه. وكلُّ هذه الطرق متفتية في كيفية صفات الله ﷻ، فوجب بطلان تكيفها.

وأيضاً فإننا نقول: أيُّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟.

إنَّ أيُّ كيفية تقدرها في ذهنك فالله أعظم وأجل من ذلك.

وأيُّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذباً فيها، لأنَّه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكيف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان وتحريرًا بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك رَحِمَهُ اللهُ تعالى عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟، أطارق رَحِمَهُ اللهُ برأسه حتى علاه الرخصاء-العرق-ثمَّ قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعه»، ورؤي عن شيخه ربيعة أيضاً: «الاستواء غير مجهول، والكيف

غير معقول». وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان. وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع، فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي، فوجب الكف عنه.

فاحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طيبك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَزَعْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوز القرآن والحديث». انظر: القاعدة الخامسة في الأسماء.

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة والقوة والرحمة والبطش واليدين، ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها، مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك. انظر: القاعدة الثالثة في الأسماء.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» الحديث، وقول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].



جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما .

وعلى هذا:

- فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباته .
- وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده .
- وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه، فلا يثبت ولا ينفي؛ لعدم ورود الإثبات والنفي فيه . وأمّا معناه: فيفصل فيه؛ فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أريد به معنى لا يليق بالله ﷻ وجب رده .

فمما ورد إثباته لله تعالى: كلُّ صفةٍ دلَّ عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام . ومنه: كلُّ صفةٍ دلَّ عليها فعل من أفعاله، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عبادته يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] .

ومنه: الوجه والعينان واليدان ونحوها .

ومنه: الكلام والمشية والإرادة بقسميها الكوني والشرعي .

فالكونية: بمعنى المشية . والشرعية: بمعنى المحبة .

ومنه: الرضا والمحبة والغضب والكراهة ونحوها .

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفو، أو نحو ذلك .

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: «الجهة» ، فلو سأل سائل: هل ثبت لله تعالى جهة؟، قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتاً ولا نفيًا، ويُعني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء . وأمّا معناه فإمّا أن يراد به جهة سفلى، أو جهة علوى تحيط بالله، أو جهة علوى لا تحيط به .

فالأول باطل؛ لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع .

والثاني باطل أيضاً؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته .

والثالث حق؛ لأنَّ الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة: السمع والعقل.

فأما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقوله: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَأْمُرُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِنْ نُنْزِعْكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيذان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيذان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيذان بما جاء في السنة، لأنَّ مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والرد إليه عند التنازع، والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيذان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المأمور به في القرآن؟

وأين الإيذان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد أمر الله به في القرآن؟

وأين الإيذان بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟

ولقد قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

.....

.....

.....

.....

.....

القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع والعقل.

أما السمع: فقوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] ، وقوله: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] ، وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣] ، وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

وقد ذمَّ الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: ﴿ أَفَنُظَمُّونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥] ، وقال تعالى: ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾ [النساء: ٤٦] الآية.

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة.

القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه
وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ءَايَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣] ، وقوله جل ذكره: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] ، والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه، وكون القرآن عربيا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها، وبيان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل: فلأن من المحال أن يُنزل الله تعالى كتابا، أو يتكلم رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة

الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء، لأنَّ ذلك من السَّفه الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿كَتَبَ أُحْكِمَتْ أَيْنُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتها على جهلنا لها باعتبار الكيفية فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات. وبهذا عُلِمَ بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات، ويدَّعون أن هذا مذهب السلف، والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحياناً، وتفصيلاً أحياناً، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله ﷻ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ «العقل والنقل» (ص ١١٦، ج ١) المطبوع على هامش «منهاج السنة»: «وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله» إلى أن قال (ص ١١٨): «وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه» قال: «ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بَيِّنَ للناس ما نزل إليهم، ولا بَلِّغَ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشككة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُسْتَدَلَّ به، فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». اهـ كلام الشيخ، وهو كلام شديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد، رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم.

القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام.

فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه.

فلفظ «القرية» مثلاً يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَلِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْفَيْكَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

ومن الثاني: قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١].
وتقول: صنعت هذا بيدي، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لا ثقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق، أو بالعكس.

وتقول: ما عندك إلا زيد، وما زيد إلا عندك. فتنفيذ الجملة الثانية معنى غير ما تنفيده الأولى، مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به.

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقاً يليق بالله ﷻ، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يصدّق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكييفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة» اهـ.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: «لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة» اهـ، نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص ٨٧ ٨٩، ج ٥) من «مجموع الفتاوى» لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم. والثاني باطل، لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصرّيحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصرّيحاً ولا ظاهراً بالحق الذي يجب اعتقاده. وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلاً. فإن قال المشبه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله.

فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أنداداً فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكلامه تعالى كله حق، يصدق بعضه بعضاً ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألسنت تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟، فيقول: بلى. فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألسنت تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟. فيقول: بلى. فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أن التباين

بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله. وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات، أم خاصا فيهما، أو في أحدهما. فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيرا، وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص، حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ظاهره. والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصاب عن التكيف والتمثيل في حق الله تَعَالَى.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] .

فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام. وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قول بلا علم، فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟.

مثال ذلك: قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدَّتِي﴾ [ص: ٧٥] ، فإذا صرف الكلام عن ظاهره وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين، وإنما أراد كذا وكذا. قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟، وما دليلك على ما أثبت؟. فإن أتى بدليل وأننى له ذلك، وإلا كان قائلاً على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع في إبطال مذهب أهل التعطيل:

أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وسلف

الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً، لأن الحق بلا ريب فيها كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟. فيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه صدق وحق؟. فيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم كلاماً أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟. فيقول: لا.

ثم يقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟. فيقول: لا.

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة:

فيقال له: هل أنت أعلم بالله من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟. فيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله عن الله صدق وحق؟. فيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحداً من الناس أفصح كلاماً وأبين من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟. فيقول: لا.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحداً من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟. فيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك، فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وأثبتته له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟، وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟، وماذا يضيرك إذا أثبت الله تعالى ما أثبتته لنفسه في كتابه أو سنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، على الوجه اللائق به فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتاً ونفياً؟، أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾؟ [القصص: ٦٥]، أو ليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها وتعيين معنى آخر مخاطرة منك، فلعل المراد يكون على تقدير جواز صرفها غير ما صرفتها إليه.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل:

أنه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

فمن هذه اللوازم:

أولاً- أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم

لتشبيهه الله تعالى بخلقه، وتشبيهه الله تعالى بخلقه كفر، لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١].

قال نعيم ابن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري رحمهما الله: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها» اهـ.

ومن المعلوم: أن من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ تشبيها وكفراً أو موهماً لذلك.

ثانياً- أن كتاب الله تعالى الذي أنزله تبياناً لكل شيء، وهدى للناس، وشفاء لما في الصدور، ونوراً مبيناً، وفرقانا بين الحق والباطل، لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكولاً إلى عقولهم، يشتون لله ما يشاؤون، وينكرون ما لا يريدون. وهذا ظاهر البطلان.

ثالثاً- أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات، أو يمتنع عليه، أو يجوز. إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسموه تأويلاً.

وحيث إن ما أن يكون النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك، وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة. وكلا الأمرين باطل.

رابعاً- أن كلام الله ورسوله ﷺ ليس مرجعاً للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلههم، الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع، بل هو زبدة الرسالات. وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها فسييله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامساً- أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبتته الله ورسوله ﷺ، فيقال في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: إنه لا يجيء. وفي قوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»: إنه لا ينزل. لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم. وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه ونفي ما أثبتته الله ورسوله ﷺ من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره، لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات، أو تعدى إلى الأسماء أيضاً. ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض، كالأشعرية والماتريدية، أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنعول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه، يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتتم به ما

أثبتموه، كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة.

ونفوا الرحمة قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم، ورقته للمرحوم، وهذا محال في حق الله تعالى.

وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل، ففسروا الرحيم بالمنعم، أو مريد الإنعام.

فتقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عدداً وتنوعاً من أدلة الإرادة. فقد

وردت بالاسم مثل: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، والصفة مثل: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:

٥٨]، والفعل مثل: ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

ويمكن إثباتها بالعقل، فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل

حين؛ دالة على ثبوت الرحمة لله ﷻ، ودالاتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة،

لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرقّة. فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة

بمثليها، فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرّة. وهذا يستلزم الحاجة، والله

تعالى منزّه عن ذلك. **جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه**

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق. أمكن الجواب بمثله في الرحمة، بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي

رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل، سواء كان تعطيلاً عاماً أم خاصاً.

وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه

المعتزلة والجهمية، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وآله ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع

بالبدعة، وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به

الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما

زعمتموه دليلاً عقلياً، وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفينا به نراه دليلاً عقلياً، ونؤول دليله السمعي؟، فلنا عقول كما أن لكم عقولاً، فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة؟، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة؟، وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة، وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه، إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إثباتاً لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيها لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

تنبيه: عُلِمَ مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل.

أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله: فلأنه إنما عطل لا اعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولاً، وعطل ثانياً، كما أنه بتعطيله مثله بالناقص.

وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصفة، حيث جعله دالاً على التمثيل، مع أنه لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله ﷻ.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه.

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب، حيث مثله بالمخلوق الناقص.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه (فصل)

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات، ادّعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها، ليُلْزم أهل السنة بالموافقة على التأويل، أو المداهنة فيه. وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟.

ونحن نجيب بعون الله تعالى عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل ومفصل.

أما المجمل فيتلخص في شيئين:

أحدهما: أن لا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.

ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف عن ظاهرها، فإن لهم في ذلك دليلاً من الكتاب والسنة، إما متصلاً، وإما منفصلاً، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما المفصل: فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية: فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أنه قال: «إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: الحجر الأسود يمين الله في الأرض. وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن. وإني أجد نفسَ الرحمن من قبل اليمن».

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٩٨، ج ٥) من «مجموع الفتاوى» وقال: «هذه الحكاية كذب على أحمد».

المثال الأول: الحجر الأسود يمين الله في الأرض.

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: «هذا حديث لا يصح». وقال ابن العربي: «حديث باطل، فلا يلتفت إليه». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسناد لا يثبت» اهـ. وعلى هذا: فلا حاجة للخوض في معناه. لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمشهور [يعني: في هذا الأثر] إنما هو عن ابن عباس، قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه. ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه، فإنه قال: يمين الله في الأرض، ولم يطلق فيقول يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه، وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله. فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى، كما هو معلوم عند كل عاقل» اهـ (ص ٣٩٨، ج ٦) «مجموع الفتاوى».

المثال الثاني: «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن».

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث، وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة، نثبتها له كما أثبتنا له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها، حتى يقال: إن

الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدر بين مكة والمدينة، مع تباعد ما بينها وبينها. فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

المثال الثالث: «إني أجد نفسَ الرحمن من قبل اليمن».

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ يَمَانُ، والحكمة يمانية، وأجد نفسَ ربكم من قبل اليمن».

قال في «مجمع الزوائد»: «رجاله رجال الصحيح، غير شبيب وهو ثقة». قلت: وكذا قال في «التقريب» عن شبيب: «ثقة، من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير».

وهذا الحديث على ظاهره، والنفس فيه اسم مصدر ينفس تنفيسا، مثل فَرَجَ يفرج تفريجا وفَرَجًا. هكذا قال أهل اللغة، كما في «النهاية» و «القاموس» و «مقاييس اللغة»، قال في مقاييس اللغة: «النفس: كل شيء يفرج به عن مكروب». فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفسَ الرحمن عن المؤمنين الكربات» اهـ (ص ٣٩٨، ج ٦) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» لابن قاسم.

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء. وهو الذي رجحه ابن جرير قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: «وأولى المعاني بقول الله جلَّ ثناؤه: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]: علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سماوات» اهـ. وذكره البغوي في تفسيره قول ابن عباس وأكثر مفسري السلف، وذلك تمسكا بظاهر لفظ ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ ، وتفويضا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام. وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوي في تفسير سورة فصلت، قال ابن كثير: «أي: قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضَمَّنَ معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بإلى». وقال البغوي: «أي: عمد إلى خلق السماء».

وهذا القول ليس صرفا للكلام عن ظاهره، لأن الفعل ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء، فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ، حيث كان معناها يَرَوَى بها عباد الله، لأن الفعل ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ اقترن بالباء فانتقل إلى

معنى يناسبها وهو يَرَوَى، فالفعل يُضَمَّن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام.

المثال الخامس والسادس: قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله في

سورة المجادلة: ﴿وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

والجواب: أنَّ الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره. ولكن ما حقيقته وظاهره؟.

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطاً بهم، أو حالاً في أمكنتهم؟

أو يقال: أن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقدرةً وسمعا وبصراً وتديباً وسلطاناً، وغير ذلك من معاني ربوبيته، مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟.

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله ﷻ، وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق المصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية الله تعالى لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنَّه مخالف لإجماع السلف. فما فسرهما أحد منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره.

الثاني: أنَّه منافٍ لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف. وما كان منافياً لما ثبت بدليل كان باطلاً بما ثبت به ذلك المنافي. وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلاً بالكتاب والسنة والعقل والفطرة وإجماع السلف.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه تعالى.

ولا يمكن لمن عرف الله تعالى وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطاً بهم أو حالاً في أمكنتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك. ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب جل وعلا.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقدرة وسمعا وبصراً وتديباً وسلطاناً، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقاً، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص ١٠٣، ج ٥) من «مجموع الفتاوى» لابن القاسم: «ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] دلّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها: أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن، عالم بكم، وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

ولما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] كان هذا أيضًا حقًا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد. ثم قال: «فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردّها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عَزَّ وَجَلَّ مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها» اهـ.

ويدلّ على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عَزَّ وَجَلَّ مختلطة بالخلق: أن الله تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مسبوقه بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضا لأولها، الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبر

شؤونهم، فيحي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه، لا يحجبه عن خلقه شيء. ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» (ص ١٤٢، ج ٣) من «مجموع الفتاوى» لابن قاسم، في فصل الكلام على المعية، قال: «وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش، وأنه معنا، حقٌّ على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة» اهـ.

وقال في «الفتاوى الحموية» (ص ١٠٢ ١٠٣، ج ٥) من المجموع المذكور: «وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه» ونحو ذلك، فإن هذا غلط. وذلك: أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ، فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الأوعال: «والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه». اهـ

واعلم أن تفسير المعية بظاهاها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى لذاته على عرشه، وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض، وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبره حتى يتبين لك لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفُتُورُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ، فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم، الذين يقولون: ﴿إِنَّمَا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] ، وكل الأمر إلى منزله الذي يعلمه، واعلم أن القصور في علمك أو في فهمك وأن القرآن لا تناقض فيه، وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: «كما جمع الله بينهما»، وكذلك ابن القيم كما في «مختصر الصواعق» لابن الموصلي

(ص ٤١٠، ط الإمام) في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز، قال: «وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على عرشه، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى» وذكر آية سورة الحديد، ثم قال: «فأخبر أنه خلق السماوات والأرض، وأنه استوى على عرشه، وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه، كما في حديث الأوعال: «والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه»، فعلوه لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوه، بل كلاهما حق» اهـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا. ولا يعد ذلك تناقضًا، ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض. فإذا كان هذا ممكنًا في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الحموية» (ص ١٠٣) المجلد الخامس من «مجموع الفتاوى» لابن القاسم، حيث قال: «وذلك أن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجوب مماسة أو محاذة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي، لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة» اهـ.

وصدق رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فإن من كان عالماً بك، مطلعاً عليك، مهيمناً عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك؛ فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة، لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق، لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعاً في حق الخالق، الذي جمع لنفسه بينهما، لأن الله تعالى لا يماثل شيء من مخلوقاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» (ص ١٤٣، ج ٣) من «مجموع الفتاوى»، حيث قال: «وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه، قريبٌ في علوه» اهـ.

تتمة: انقسم الناس في معية الله تعالى لخلق ثلاث أقسام:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله تعالى لخلق مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته، واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم السلف. ومذهبهم هو الحق، كما سبق تقريره.

القسم الثاني: يقولون: إنَّ معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع نفي علوه واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم. ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره، كما سبق.

القسم الثالث: يقولون: إنَّ معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع ثبوت علوه فوق عرشه. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٢٩، ج ٥) من «مجموع الفتاوى».

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو. وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول، لأنه باطل، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطلاً.

تنبيه:

اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنَّه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم، بل تقتضي أيضاً إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدرةً وتدبيراً، ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

تنبيه آخر:

أشرت فيما سبق إلى أنَّ علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسُّنة والعقل والفطرة والإجماع: أمَّا الكتاب: فقد تنوّعت دلالاته على ذلك.

فتارةً بلفظ العلو والفوقية والاستواء على العرش، وكونه في السماء، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمْنُم مِّنَ فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦].

وتارةً بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿تَرْجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنِي مَرْيَمُ ارْقُطِي فِي الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وتارةً بلفظ نزول الأشياء منه، ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥].

وأما السُّنة: فقد دلَّت عليه بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث كثيرة تبلغ حد التواتر، وعلى وجوه متنوعة، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سجوده: «سبحان ربي الأعلى»، وقوله: «إن الله لما قضى الخلق

كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي» ، وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء؟»، وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: «اللهم أغثنا»، وأنه رفع يده إلى السماء وهو يخاطب الناس يوم عرفة حين قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت. فقال: «اللهم اشهد»، وأنه قال للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء. فأقرها، وقال لسيدها: «اعتقها، فإنها مؤمنة».

وأما العقل: فقد دلَّ على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص. والعلو صفة كمال، والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو، وتنزيهه عن ضده.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية، فما من داعٍ أو خائف فرع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو، لا يلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة.

واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: «سبحان ربي الأعلى» أين تتجه قلوبهم حينذاك؟
وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سماواته، مستوٍ على عرشه. وكلامهم مشهور في ذلك نصًا وظاهرًا، قال الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات»، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، ومحال أن يقع في مثل ذلك خلاف، وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة، التي لا يخالفها إلا مكابر طمس على قلبه، واجتالته الشياطين عن فطرته. نسأل الله تعالى السلامة والعافية.
فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلًا، وأحق الأشياء وأثبتها واقعا.

تنبيه ثالث:

اعلم أيها القارئ الكريم: أنه صدر مني كتابة لبعض الطلبة، تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه، وذكرت فيها:

أن عقيدتنا: أن الله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به، وتقضي إحاطته بكل شيء علما وقدرةً وسمعاً وبصرًا وسلطانا وتدبيرًا، وأنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالاً في أمكتهم، بل هو العلي بذاته وصفاته، وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستوٍ على عرشه كما يليق بجلاله، وأن ذلك لا ينافي معيته، لأنه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وأردت بقولي «ذاتية» تأكيد حقيقة معيته تبارك تعالى، وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف وقد قلتُ في نفس هذه الكتابة كما ترى: أنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالاً في أمكتهم، وأنه العلي بذاته وصفاته، وأن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها. وقلتُ فيها أيضًا ما نصّه بالحرف الواحد: «ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كل مكانٍ فهو كافر أو ضال إن اعتقده، وكاذب إن نسبته إلى

غيره من سلف الأمة أو أئمتها» اهـ.

ولا يمكن لعقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول: إن الله مع خلقه في الأرض. وما زلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي، جرى فيه ذكره. وأسأل الله تعالى أن يشبثني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

هذا، وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نشر في مجلة «الدعوة» التي تصدر في الرياض، نشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم، سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعاء وألف، برقم: ٩١١، قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تعالى: من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق، فضلاً عن أن يستلزمه. ورأيت من الواجب استبعاد كلمة «ذاتية»، وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أن كل كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض، أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى؛ فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائناً من كان، وبأي لفظ كانت.

وكل كلام يوهم -ولو عند بعض الناس- ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه؛ لئلا يُظن بالله تعالى ظن السوء، لكن ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالواجب إثباته، وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله عَزَّ وَجَلَّ.

المثال السابع والثامن: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥] حيث فسر القرب فيهما بقرب الملائكة.

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أما الآية الأولى: فإنَّ القرب مقيد فيها بما يدلُّ على ذلك، حيث قال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ١٣ إذ يَلْقَى الْمُتَلَقِّينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ١٧ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ [ق: ١٦-١٨]، ففي قوله: ﴿إِذْ يَلْقَى﴾ دليلٌ على أن المراد به: قُرب الملكين المتلقيين.

وأما الآية الثانية: فإنَّ القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، ثم إنَّ في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَبْصُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] دليلاً بيناً على أنهم الملائكة؛ إذ يدلُّ على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حق الله تعالى.

بقى أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟.

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه لأنَّ قُرْبَهُمُ بِأَمْرِهِ، وهم جنوده ورسله، وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أنَّ الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمر الله تعالى صَحَّحت إضافة القراءة إليه تعالى. وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤]، وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى.

المثال التاسع والعاشر: قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله لموسى: ﴿وَلْنُصَنَعَ عَلَىٰ عَيْنَيَّ﴾ [طه: ٣٩].

والجواب: أنَّ المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟. هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله، أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يُرَبَّى فوق عين الله تعالى؟.

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاها ويكلؤها بها.

ولا ريب أنَّ القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]، ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني. أنَّ المعنى: أنه يسير داخل عينه. ولا من قول القائل: فلان تخرج على عيني. أن تخرجه كان وهو راكب على عينه. ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى مستوٍ على عرشه بائن من خلقه، لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حال في شيء من مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية، تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني: أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاها ويكلؤها بها.

وهذا معنى قول بعض السلف: «بمرأى مني»، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه، كما هو معلوم من دلالة اللفظ، حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام. المثال الحادي عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: «وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألتني ل أعطيته، ولئن استعازني لأعيزنه».

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه البخاري في باب التواضع، الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق. وقد أخذ السلف أهل السُّنة والجماعة بظاهر الحديث، وأجروه على حقيقته. ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟.

هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سَمْعَ الْوَلِيِّ وبصره ويده ورجله؟. أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدّد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله، بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله؟.

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الأول: أن الله تعالى قال: «وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه»، وقال: «لئن سألتني ل أعطيته، ولئن استعازني لأعيزنه». فأثبت عبداً ومعبوداً، ومتقرباً ومتقرباً إليه، ومحباً ومحبواً، وسائلاً ومستوولاً، ومعطياً ومعطى، ومستعيزاً ومستعازاً به، ومعيزاً ومعازداً. فسياق الحديث يدلُّ على اثنين متباينين، كل واحد منهما غير الآخر. وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفاً في الآخر أو جزءاً من أجزائه.

الوجه الثاني: أن سمع الولي وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء في مخلوق حادث بعد أن لم يكن، ولا يمكن لأي عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعاً وبصراً ويداً ورجلاً لمخلوق، بل إن هذا المعنى تشتمل منه النفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير، فكيف يسوغ أن يقال إنه ظاهر الحديث القدسي، وأنه قد صرف عن هذا الظاهر؟. سبحانهك اللهم وبحمدك، لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه، تعين القول الثاني، وهو: أن الله تعالى يسدّد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله، بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصاً، وبالله تعالى استعانةً، وفي الله تعالى شرعاً واتباعاً، فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة، وهذا غاية التوفيق، وهذا ما فسر به السلف، وهو تفسير مطابقٌ لظاهر اللفظ، موافق لحقيقته، متعين بسياقه، وليس

فيه تأويل، ولا صرف للكلام عن ظاهره. والله الحمد والمنة.

المثال الثاني عشر: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشى أتيته هرولة».

وهذا الحديث صحيح، رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضاً. وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب التوحيد، الباب الخامس عشر.

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، وأنَّ سبحانه فعَّال لما يريد، كما ثبت ذلك في الكتاب والسُّنة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رُؤُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه»، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى. ففوله في هذا الحديث: تقربت منه وأتيته هرولة؛ من هذا الباب.

والسلف-أهل السُّنة والجماعة-يجرون هذه النصوص على ظاهرها، وحقيقة معناها اللائق بالله ﷻ، من غير تكييف ولا تمثيل. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح حديث النزول»، (ص ٤٦٦، ج ٥) من «مجموع الفتاوى»: «وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباد، فهذا يثبت من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله، واستوائه على العرش. وهذا مذهب أئمة السلف، وأئمة الإسلام المشهورين، وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر» اهـ.

فأي مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟ وأي مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ولا تمثيل؟.

وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعلاً لما يريد، على الوجه الذي به يليق؟. وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: «أُتِيْتَهُ هَرُولَةً» يراد به: سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه، المتوجه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل. وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال: «ومن أتاني يمشي» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله ﷻ، الطالب للوصول إليه، لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط، بل تارة يكون بالمشي كالسير

إلى المساجد، ومشاعر الحج، والجهاد في سبيل الله، ونحوها. وتارة بالركوع والسجود ونحوهما. وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] ، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين: «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب».

قال: فإذا كان كذلك، صار المراد بالحديث بيان مجازة الله تعالى العبد على عمله، وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئا جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل. وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه.

وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجاً به عن ظاهره، ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون حجة لهم على أهل السنة. والله الحمد.

وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر، لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف. ويجاب عن من جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى، وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي: بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر، فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه، بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو من ماهيتها كالطواف والسعي. والله تعالى أعلم.

المثال الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيئَانَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ﴾ [يس: ٧١].

؟[٧١]

والجواب: أن يقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها، حتى يقال: إنها صرفت عنه؟

هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده، كما خلق آدم بيده؟

أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها؛ معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] ، وقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] ، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ، فإن المراد: ما كسبه الإنسان نفسه وما قدّمه وإن عمله بغير يده، بخلاف ما إذا قال: عملته

بيدي، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده، لكان لفظ الآية: خلقنا لهم بأيدينا أنعاما. كما قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي﴾ [ص: ٧٥]، لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية، لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وإذا ظهر بطلان القول الأول، تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني، وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، ولم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد، فتنبه للفرق، فإن التنبيه للفرق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم، وبه يزول كثير من الإشكالات.

المثال الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].
والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ .

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها. وهي صريحة في أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يبایعون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أنهم يبایعون الله نفسه، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لمنافاته لأول الآية والواقع، واستحالته في حق الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبايعة له لأنه رسوله، وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله، لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله، لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وفي إضافة مبايعتهم الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الله تعالى من تشريف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتأيدته، وتوكيد هذه المبايعة، وعظمتها، ورفع شأن المبايعين؛ ما هو ظاهر لا يخفى على أحد.

الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ، وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين، لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم.

وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته، وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبايعة لله ﷻ، ولا يلزم منها

أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا، مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا. فيد الله ﷻ فوق أيدي المبايعين لرسوله ﷺ مع مباينته تعالى لخلقه، وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يد النبي ﷺ، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ، لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم. ويد النبي ﷺ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

المثال الخامس عشر: قوله تعالى: في الحديث القدسي: «يا بن آدم، مرضت فلم تعدني» الحديث.

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض، من كتاب البر والصلة والآداب، رقم: ٤٣ (ص ١٩٩٠) ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي.

رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يا بن آدم، مرضت فلم تعدني. قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟. قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟. يا بن آدم، استطعمتك فلم تطعمني. قال: يا رب، وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟. قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟. يا بن آدم، استسقيتك فلم تسقني. قال: يا رب، كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟. قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي».

والجواب: أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به.

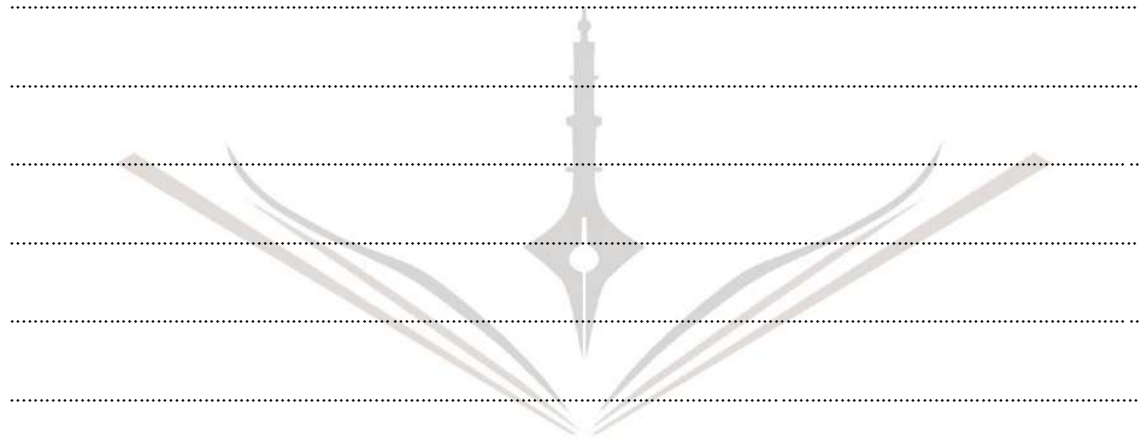
فقوله تعالى: مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان. وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقاؤه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسول الله ﷺ، وإنما يحرفونها بشبه باطلة، هم فيها

متناقضون مضطربون.

إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو كان ظاهرها ممتنعا على الله كما زعموا لبينه الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في هذا الحديث. ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعا على الله لكان في الكتاب والسُّنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبراسا لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السُّنة والجماعة معروفة، وهي: إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل. وقد تقدّم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات. والحمد لله رب العالمين.



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

الفصل الرابع الخاتمة

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات، ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من أهل التأويل لأكثر الصفات، فكيف يكون مذهبهم باطلاً، وقد قيل إنَّهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟.

وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟.

وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأئمة المسلمين وعامتهم؟.

قلنا:

الجواب عن السؤال الأول: أننا لا نُسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإنَّ هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثمَّ لو سلَّمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنَّه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ، لأنَّ العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول: إنَّ إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإنَّ السلف الصالح من صدر هذه الأمة، وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم، كانوا مجمعين على إثبات ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأسماء والصفات، وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

وهم خير القرون بنصَّ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإجماعهم حُجَّة ملزمة، لأنَّه مقتضى الكتاب والسُّنة، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات.

والجواب عن السؤال الثاني: أنَّ أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدَّعون لأنفسهم العصمة من الخطأ، بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلَّا حين عرفوا قدر أنفسهم، ونزلوها منزلتها، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسُّنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وقال عن إبراهيم: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٣٠] شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ أَجْتَبَنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿[النحل: ١٢٠] -

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال.

اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاما، يقرره، وينظر عليه، ثم رجع عنه، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالفرد الرد عليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة.

سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٧١) من المجلد السادس عشر من «مجموع الفتاوى» لابن قاسم: «والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية، أخذوا من هؤلاء كلاما صحيحا، ومن هؤلاء أصولا عقلية ظنوها صحيحة، وهي فاسدة» اهـ.

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث.

مقتديا بالإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، كما قرره في كتابه: «الإبانة عن أصول الديانة»، وهو من آخر كتبه أو آخرها.

قال في مقدمته: «جاءنا - يعني النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، جمع فيه علم الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، من تمسك به نجا، ومن خالفه ضلَّ وغوى، وفي الجهل تردى.

وحتَّ الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ قَدُودُهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا﴾ [الحشر: ٧] إلى أن قال: «فأمرهم بطاعة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما أمرهم بالعمل بكتابه، فبذ كثير ممن غلبت شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورفضوها، وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله، قد ضلوا وما كانوا مهتدين».

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ أصولا من أصول المبتدعة وأشار إلى بطلانها ثم قال:

«فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا ﷺ، وبسنة نبينا

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل». ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق، وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في القدر والشفاعة، وبعض السمعيات، وقرّر ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.

والمتأخرون الذين يتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي عليم قدير والكلام له إرادة وكذلك السمع والبصر —

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها.

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية (ص ٣٥٩ من المجلد السادس) من «مجموع الفتاوى» لابن قاسم قال: «ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنّفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة». وقال قبل ذلك في (ص ٣١٠): «وأما الأشعرية فعكس هؤلاء، وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي وآية الدين والتوراة والإنجيل واحد، وهذا معلوم الفساد بالضرورة» اهـ.

وقال تلميذه ابن القيم في «النونية» (ص ٣١٢) من شرح الهراس، ط الإمام:

واعلم بأنّ طريقهم عكس الـ طريق المستقيم لمن له عينان

إلى أن قال: جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

فاعجب لعميان البصائر أبصروا كون المقلد صاحب البرهان

ورأوه بالتقليد أولى من سوا هـ بغير ما بصر — ولا برهان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا ومعناهما عجا لذي الحرمان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره «أضواء البيان» (ص ٣١٩، ج ٢) على تفسير آية استواء

الله تعالى على عرشه، التي في سورة الأعراف:

«اعلم أنّه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم

من معني الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه

عن ظاهره إجماعاً». قال: «ولا يخفي على أدنى عاقل أن حقيقة معني هذا القول: أن الله وصف نفسه في

كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى، والقول فيه بما لا يليق به عز وعلا. والنبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي قيل له: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] لم يبين حرفاً واحداً من ذلك، مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد، لا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين، حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه. وكل هذا من تلقاء أنفسهم، من غير اعتماد على كتاب أو سنة. سبحانه هذا بهتان عظيم.

ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال، ومن أعظم الافتراء على الله ﷻ ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصفٍ وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان، هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث». قال: «وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ لا، والله لا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفترى الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه، إنما جرَّ إليه ذلك تنجيس قلبه بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جل وعلا، وعدم الإيمان بها، مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً، ومعطلاً ثانياً، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء، ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي، معظماً لله كما ينبغي، طاهراً من أقدار التشبيه، لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال، ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال، الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق، على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

والأشعري أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث، وهو إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيل.

ومذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه، كما هي الحال في أبي الحسن، كما يعلم من كلامه في «الإبانة».

وعلى هذا: فتأمّل تقليده اتباعاً ما كان عليه أخيراً، وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة؛ لأنه المذهب

الصحيح الواجب الاتباع، الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يُوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق. هذا هو الميزان الصحيح، وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم، كما نقبل خبر العدل، ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان بشر، يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل دَيِّئًا وَدَا خُلُقًا، ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين، أو مذهب معين، لا يكاد يعرف غيره، فيظن أن الصواب منحصر فيه، ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف، وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة. وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته، وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف. ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعرية قَدَمٌ صدق في الإسلام، والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ روايةً ودرايةً، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده، لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضا أن لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه، وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله؛ بل لا بد أن يكون موافقاً لشرعة الله ﷻ، فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً من كان، لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

ثم إن كان قائله معروفاً بالنصيحة والصدق في طلب الحق، اعتذر عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

قلنا: الحكم بالتفكير والتفسيق ليس إلينا، بل هو إلى الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو من الأحكام الشرعية التي مردّها إلى الكتاب والسنة، فيجب الثبوت فيه غاية الثبوت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دلّ

الكتاب والسُّنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته، حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي، ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيما نبزه أخاه إن كان سالماً منه، ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا»، وفي رواية: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، وفيه عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ».

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين، بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه، وتتفي الموانع.

ومن أهم الشروط: أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافراً أو فاسقاً، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا تَوَلَّى وَصُفِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةُ يَضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝١١٥﴾ [التوبة: ١١٥-١١٦].

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع: أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور:

منها: أن يكره على ذلك، فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئناناً به، فلا يكفر حينئذ، لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

ومنها: أن يغلق عليه فكره فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُ أَشَدَّ فَرَحًا بِتُوبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةٌ

عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح». قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ص ١٨٠، ج ١٢) «مجموع الفتاوى» لابن قاسم: «وأما التكفير، فالصواب: أن مَنْ اجتهد من أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فشاَقَّ الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر. ومن اتبع هواه، وقَصَّر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاصٍ مذب. ثم قد يكون فاسقًا، وقد يكون له حسنات تَرْجَحُ على سيئاته» اهـ.

وقال في (ص ٢٢٩، ج ٣) من المجموع المذكور في كلام له: «هذا، مع أي دائما ومن جالسني يعلم ذلك مني، أي من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلَّا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي مَنْ خالفها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وأني أقرر: أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية» وذكر أمثلة، ثم قال: «وكننت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو أيضاً حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين» إلى أن قال: «والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحد حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أو جب تأويلها، وإن كان مخطئاً.

وكننت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين. ففعلوا به ذلك، فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال خشيتك. فغفر له.

فهذا رجلٌ شك في قدرة الله وفي إعادته إذا دُرِّي، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه. فغفر له بذلك.

والمتاوُل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى بالمغفرة من مثل هذا» اهـ. وبهذا عُلِمَ الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قولٍ أو فعلٍ يكون فسقاً أو كفراً يُحَكِّم على قائله أو فاعله بذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ص ١٦٥، ج ٣٥) «مجموع الفتاوى»: «وأصل ذلك: أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولاً يطلق، كما دلَّ على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ليس ذلك

مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتتفي موانعه، مثل من قال: إن الخمر أو الربا حلال، لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوئه في بادية بعيدة، أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن، ولا أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها» إلى أن قال: «فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة، كما قال الله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان». اهـ كلامه.

وبهذا عُلِمَ أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه. ومن تبين له الحق فأصرَّ على مخالفته تبعًا لاعتقاده كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيا كان يؤثرها، فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق.

فعلى المؤمن أن يبنّي معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلها إمامًا له، يستضيء بنورهما، ويسير على منهاجهما؛ فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به، في قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأَنْعَام: ١٥٣].

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبنّي معتقده أو عمله على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسّفة، فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين، وما سواهما إمامًا لا تابعًا، وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى، لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١].

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجيب، ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق، والاستعاذة من الضلال والانحراف.

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه، عالما بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حريٌّ أن يستجيب الله تعالى سُؤْلَه، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقًا واتبعه، ورأى الباطل باطلاً واجتنبه، وأن يجعلنا هداة

مهتدين، وصلحاء مصلحين، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب.

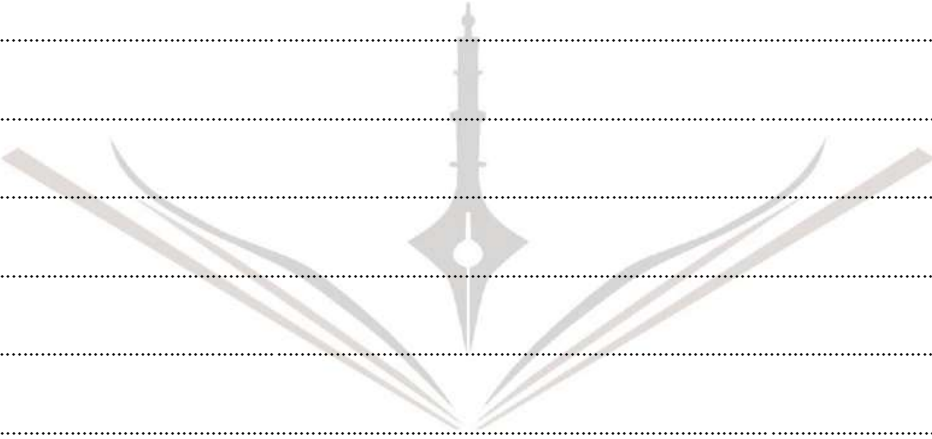
والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات.

والصَّلَاة والسَّلَام على نبيِّ الرحمة، وهادي الأُمَّة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربِّهم، وعلى آله

وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

تمَّ في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤ هـ.

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله محمد بن صالح العثيمين.



جامع عتبة بن قزوان رضي الله عنه



جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه



فجی

تأليف العلامة

(المتوفى عام ١٣٠٧هـ)

رحمه الله تعالى

(شرح و تعلیق)

فضیلۃ الشیخ / محمد بن مرزا الہاجر

حفظہ اللہ تعالیٰ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هو كما وصف نفسه، فوق ما يصفه به خلقه، والصلاة والسلام على رسوله محمد، عبده الذي تبين في كل شيء رُشدَه وصدقَه، وعلى آله وصحبه الذين تمسكوا بهديه، وأتبعوا سبيله، كما كان حقه.

وبعد:

فاعلم أن جملة ما عليه أصحاب الحديث والسنة، هو: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله.

ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف الله به نفسه المقدسة في كتابه العزيز، وبما وصفه به رسوله

محمد صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا تأويل.

فيؤمنون بالله سبحانه وتعالى وبأسمائه الحسنى وصفاته العلى، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسمائه وآياته، ولا يكتفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، ولا يعطلونها، لأنه سبحانه لا سمى له، ولا كفؤ له، ولا ند له، ولا يُقاس بخلق له لأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وهو سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قیلاً، وأحسن حديثاً من خلقه، ورسله صادقون مصدقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون، ولذلك قال: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وسلم على

المرسلين ﴿وَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٨٢) [الصفات: ١٨٠-١٨٢]، فسيح نفسه عما وصف به المخالفون للرسول، وسلم على المرسلين، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب والخلل والزلل.

وقد جمع الله سبحانه وتعالى فيما وصف به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاءت به المرسلون، فإنه الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

ومن هذه الجملة ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص، التي تعدل ثلث القرآن على لسان

محمد صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ (٢) ولم

يكن له، كفواً أحداً ﴿﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتاب الله؛ حيث يقول: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ولهذا كان «مَنْ قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ولا يقربه شيطان حتى يصبح».

ومنه قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم: ٢].

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨، ٧٣]، [سبأ: ١].

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ: ٢]، [الحديد: ٤].

وقوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا

وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [فاطر: ١١]، [فصلت: ٤٧].

وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ بَنَزَلَ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ

قَدَّ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

وقوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا

يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴿١٢٥﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤، ١٤٨]، [المائدة: ٩٣].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]، [الحجرات: ٩]، [المتحنة: ٨].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقوله: ﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [الصف: ٤].

وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ [البروج: ١٤].

وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

وقوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

وقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقوله: ﴿كُنْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحِيمَ﴾ [الأنعام: ٥٤، ١٢].

وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، [الأحقاف: ٨].

وقوله: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، [التوبة: ١٠٠]، [المجادلة: ٢٢]، [البينة: ٨].

وقوله: ﴿وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨].

وقوله: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

وقوله: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ أَنْيَعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ ﴿[الأنعام: ١٥٨].

وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾ ﴿ص: ٧٥﴾.

وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وقوله: ﴿وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ ﴿٣٩﴾ ﴿طه: ٣٩﴾.

وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ ﴿طه: ٤٦﴾.

وقوله: ﴿الْمَعْلَمَ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].

قوله: ﴿الَّذِي يَرَبُّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ ﴿٢١٨﴾ [الشعراء: ٢١٨].

وقوله: ﴿فَسِيرَى اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وقوله: ﴿وَمَكْرُئَامَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠].

وقوله: ﴿وَأَيُّكُمْ كَذَّابٌ﴾ ﴿١٦﴾ [الطارق: ١٦].

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ ﴿النساء: ١٤٩﴾.

وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ ﴿المنافقون: ٨﴾.

وقوله عن إبليس: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢].

وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ﴿٦٥﴾ ﴿مريم: ٦٥﴾.

وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا﴾

[الإسراء: ١١١].

وقوله: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١].

وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [١] الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ

وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ١ - ٢].

وقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ

اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [١١] عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢].

وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وفي سورة يونس مثله: [يونس: ٣].

وفي سورة الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢].

وفي سورة طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وفي سورة الفرقان: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩].

[٥٩].

وفي سورة السجدة: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾

[السجدة: ٤].

وفي سورة الحديد: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا

يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

فهذه سبعة مواطن، أخبر فيها بأنه سبحانه استوى على العرش.

وفي هذه المسألة أدلة من السُّنَّة والآثار الصَّحيحة الكثيرة يطول بذكرها الكتاب، فمن أنكر كونه

سبحانه في جهة العلو بعد هذه الآيات والأخبار فقد خالف الكتاب والسنة.

وقد ثبت بالأدلة الصحيحة: أَنَّ الله خلق سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين، بعضها أسفل من بعض.

و «بين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة عام، والماء فوق السماء العليا السابعة، وعرش الرحمن ﷻ فوق الماء، والله ﷻ على العرش». و «الكرسي موضع قدميه».

وهو يعلم ما في السماوات والأرضين السبع، وما بينهما، وما تحت الثرى، وما في قعر البحر، ومنبت كل شجرة وشجرة، وكل زرع ونبات، ومسقط كل ورقة، وعدد كل كلمة، وعدد الرمل والحصي والتراب، ومثاقيل الجبال، وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم وأنفاسهم، ويعلم كل شيء، لا يخفى عليه من ذلك شيء. وهو على العرش فوق السماء السابعة، دونه «حجب من نار ونور وظلمة»، وما هو أعلم به.

فإن احتج مبتدع ومخالف بقول الله ﷻ: ﴿وَحَنُّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وبقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، ونحو هذا من متشابه القرآن.

فقل: إنما يعني العلم؛ لأن الله ﷻ فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله، وهو بائن من خلقه، لا يخلو عن علمه مكان. **جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه**

وليس معنى ذلك: أَنَّ الله في جوف السماء، وأن السماء تحصره وتحويه؛ فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها.

بل هم متفقون على: أَنَّ الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقد قال مالك بن أنس: (إن الله في السماء وعلمه في كل مكان).

وقيل لابن المبارك: بماذا تعرف ربنا؟ قال: (بأنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه).

وبه قال أحمد بن حنبل.

وقال الشافعي: خلافة أبي بكر قضاها الله في سمائه، وجمع عليها قلوب أوليائه. اهـ
فمن اعتقد أن الله في جوف السماوات محصور محاط، أو أنه مفتقر إلى العرش، أو غير العرش من
المخلوقات، أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه، فهو ضال مبتدع جاهل.
ومن اعتقد أنه ليس في السماوات إله يعبد، ولا على العرش إله يصلّى له ويُسجد، وأن محمداً لم يعرج به
إلى ربه، ولا نزل القرآن من عنده، فهو معطل فرعوني.

فإن فرعون كذب موسى في أن ربه فوق السماوات فقال: ﴿يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾
أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأُنْظِرُهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم صدق موسى، فأقر أن ربه فوق السماوات، فلما كان ليلة المعراج، عُرج به إلى الله،
وفرض عليه ربه خمسين صلاة، وذكر أنه رجع إلى موسى، وأن موسى قال: «ارجع إلى ربك فاسأله
التخفيف لأمتك»، وهذا الحديث في الصحيح.

فمن وافق فرعون وخالف موسى ومحمداً فهو ضالٌّ، ومن مثل الله بخلقه فهو ضالٌّ، ومن جحد شيئاً
مما وصف الله به نفسه فهو كافر.

وليس ما وصف الله به نفسه، وما وصفه به رسوله تشبيهاً.
وقد قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿يُعِيسِي إِبْنِي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعَكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَلْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقال: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، [الجاثية: ٢]، [الأحقاف: ٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

فدل ذلك على أن الذين عنده قريبون إليه، وإن كانت المخلوقات تحت قدرته، فالقائل الذي قال من لا
يعتقد أن الله في السماء، إن أراد بذلك أن الله في جوف السماء بحيث تحصره وتحيط به، فقد أخطأ.

وإن أراد بذلك من لم يعتقد ما جاء به الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها: أن الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، فقد أصاب.

فإنه من لم يعتقد ذلك يكون مكذباً للرسول، متبعاً غير سبيل المؤمنين، بل يكون في الحقيقة معطلاً لربه نافعاً له، فلا يكون له في الحقيقة إله يعبد، ولا رب يسأله ويقصده، وهذا قول الجهمية ونحوهم من أتباع فرعون المعطل.

والله قد فطر العباد، عربهم وعجمهم، على أنهم إذا دعوا الله توجَّهت قلوبهم إلى العلو، ولا يقصدونه تحت أرجلهم، ولهذا قال بعض العارفين: لم يقل عارف قط: (يا الله!) إلا وجد في قلبه أن يتحرك لسانه، يعني: يطلب العلو، ولا يلتفت يمنة ولا يسرة.

والقائل الذي يقول: «إن الله لا ينحصر في مكان» إن أراد بذلك أن الله لا ينحصر في جوف المخلوقات، أو أنه لا يحتاج إلى شيء منها فقد أصاب.

وإن أراد أن الله ليس فوق السماوات، ولا هو على العرش، وليس هناك إله يعبد، ومحمد لم يعرج به إلى الله، فهذا جهمي فرعوني معطل.

ومنشأ الضلال: أن يظن الظان أن صفات الرب كصفات خلقه، فيظن أن الله سبحانه على عرشه كالمملك المخلوق على سريره، فهذا تمثيل وضلال؛ وذلك أن الملك مفتقر إلى سريره، ولو زال سريره لسقط.

والله غني عن العرش، وعن كل شيء، وكل ما سواه فقير إليه، وهو حامل العرش وحملته، وعلوه لا يوجب افتقاره إليه، فإن الله قد جعل المخلوقات عالياً وسافلاً، وجعل العالي غنياً عن السافل، كما جعل الهواء فوق الأرض، وليس هو مفتقراً إليها، وجعل السماء فوق الهواء، وليس محتاجة إليه.

فالعليُّ الأعلى ربُّ السماوات والأرض وما بينهما أولى أن يكون غنياً عن العرش وسائر المخلوقات، وإن كان عالياً عليها سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والأصل في هذا الباب: أن كل ما ثبت في كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وجب التصديق به، مثل علو الرب، واستوائه على عرشه، ونحو ذلك.

وأما الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات، مثل قول القائل: في جهة، وهو متحيز، أو ليس بمتحيز، ونحوها من الألفاظ التي تنازع فيها الناس، فليس مع أحدهما نص لا عن الرسول ولا عن الصحابة

والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة المسلمين.

فإن هؤلاء لم يقل أحد منهم: إن الله في جهة، ولا قال ليس هو في جهة، ولا قال هو متحيز، بل ولا قال هو جسم، أو جوهر، ولا قال ليس بجسم، ولا جوهر، فهذه الألفاظ ليست منصوطة في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع.

والناطقون بها قد يريدون معنى صحيحًا، وقد يريدون معنى فاسدًا؛ فمن أراد معنى صحيحًا موافق الكتاب والسنة كان ذلك مقبولاً منه، وإن أراد معنى فاسدًا مخالف الكتاب والسنة، كان ذلك المعنى مردوداً عليه.

فإذا قال القائل: إن الله في جهة.

قيل له: ما تريد بذلك؟ أتريد أنه سبحانه في جهة موجودة تحصره وتحيط به، مثل أن يكون في جوف السماوات، أم تريد بالجهة أمراً عدمياً، وهو ما فوق العالم، فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات. فإن أردت الجهة الوجودية، وجعلت الله محصوراً في المخلوقات، فهذا باطل، وإن أردت الجهة العدمية. وأردت أن الله وحده فوق المخلوقات، بائن عنها، فهذا حق، وليس في ذلك أن شيئاً من المخلوقات حصره، ولا أحاط به، ولا علا عليه العالي، بل هو العالي المحيط بها.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن الله يقبض الأرض يوم القيامة، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يهزن، فيقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟».

وقد قال ابن عباس: (ما السماوات والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم) وفي حديث آخر: «أنه يرميها كما ترمي الصبيان الكرة».

فمن يكون جميع المخلوقات بالنسبة إلى قبضته تعالى مع هذا الصغر والحقارة، كيف تحيط به وتحصره؟! ومن قال: إن الله ليس في جهة.

قيل له: ما تريد بذلك؟

فإن أراد أنه ليس فوق السماوات رب يُعبد، ولا على العرش إله، ومحمد صلى الله عليه وسلم لم يعرج به إلى الله، والأيدي لا ترفع إلى الله تعالى في الدعاء، ولا تتوجه القلوب إليه، فهذا فرعوني معطل، جاحد لرب العالمين وإن اعتقد أنه مقرّ به، فهو جاهل متناقض في كلامه.

ومن هنا دخل أهل الحلول والاتحاد، وقالوا: إن الله في كل مكان، وأن وجود المخلوقات هو وجود الخالق.

وإن قال: إن مرادي بقولي (إنه ليس في جهة) أنه لا تحيط به المخلوقات، بل هو وجود الخالق، فقد أصاب في هذا المعنى.

وكذلك من قال: إن الله متحيز، أو قال ليس بمتحيز.

إن أراد بقوله متحيز: أن المخلوقات تحوزه وتحيط به، فقد أخطأ.

وإن أراد: أنه منحاز عن المخلوقات، بائن عنها، عالٍ عليها، فقد أصاب.

ومن قال: ليس بمتحيز.

إن أراد: أن المخلوقات لا تحوزه، فقد أصاب.

وإن أراد: أنه ليس مبيناً عنها، بل هو لا داخل فيها ولا خارج عنها، فقد أخطأ.

والناس في هذا الباب ثلاثة أصناف:

أهل الحلول، وأهل النفي والجحود، وأهل الإيمان والتوحيد والسنة.

فأهل الحلول، يقولون: إنه بذاته في كل مكان، وقد يقولون بالاتحاد والوحدّة، فيقولون: المخلوقات وجود الخالق.

وأما أهل النفي والجحود، فيقولون: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا مبين له، ولا حالٌ فيه، ولا فوق العالم، ولا فيه، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يتقرب منه شيء، ولا يدنو منه شيء، ولا يتجلى لشيء، ولا يراه أحد، ونحو ذلك، هذا قول متكلمة الجهمية المعطلة، كما أن الأول قول عباد الجهمية. فمتكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً، وعباد الجهمية يعبدون كل شيء، وكلامهم يرجع إلى التعطيل والجحود، الذي هو قول فرعون.

وقد علّم أن الله كان قبل أن يخلق السماوات والأرض، ثم خلقهما.

فإما أن يكون داخلا فيها وهذا حلول باطل.

وإما أن يكونا داخلين فيه، فهو باطل وأبطل.

وإما أن يكون الله بائنا عنهم لم يدخل في شيء ولم يدخل فيه شيء، وهذا قول أهل الحق والتوحيد

والسنة.

ولأهل الجحود والتعطيل في هذا الباب شُبُهَات يعارضون بها كتاب الله وسُنَّة رسوله، وما أجمع عليه

سلف الأمة وأئمتها، وما فطر الله عليه عباده، وما دلت عليه الدلائل العقلية.

فإن هذه الأدلة كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته، عالٍ عليها، قد فطر الله على ذلك العجائز

والأعراب والصبيان في الكتاب كما فطرهم على الإقرار بالخالق تعالى.

وقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «كُلُّ مولود يولد على الفطرة - أي فطرة

الإسلام - فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء» ،

ثم يقول أبو هريرة اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لَهُ لِيَخْلُقَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠].

وهذا معنى قول عمر بن عبد العزيز: (عليك بدين الأعراب والصبيان في الكتاب).

يعني: عليك بما فطرهم الله عليه؛ فإن الله فطرهم على الحق.

والرسل بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا بتحويل الفطرة وتغييرها.

وأما أعداء الرسل كالجهمية الفرعونية ونحوهم، فيريدون أن يغيروا فطرة الله ودين الله، ويوردون على

الناس شبهات بكلمات متشابهة، لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها، ولا يحسن أن يجيئهم [بما ينقضها].

وأصل ضلالتهم: تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قالها أحد من

أئمة المسلمين، كلفظ التحيز والجسم والجهة ونحو ذلك.

فمن كان عارفاً بحال شبهاتهم بينها، ومن لم يكن عارفاً بذلك، فليعرض عن كلامهم، ولا يقبل إلا ما

جاء به الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ

غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ومن تكلم في الله وأسمائه وصفاته بما يخالف الكتاب والسنة، فهو من الخائضين في آيات الله بالباطل.

وكثيرٌ من هؤلاء يَنْسَبُ إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وأبي حنيفة الاعتقادات الباطلة مما لم يقولوه، ويقولون لِنِ اتَّبِعْهُمْ: هذا الذي يقوله اعتقاد الإمام الفلاني، فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة، تبين كذبهم في ذلك فيما ينقلونه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويضيفونه إلى سنته من البدع والأقوال الباطلة.

ومنهم مَنْ إذا طُوبِ بِتَحْقِيقِ نقله يقول: هذا القول قاله العلماء، والإمام الفلاني لا يخالف العقلاء، ويكون العقلاء طائفة من أهل الكلام الذين ذمهم الأئمة.

فقد قال الشافعي: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يَضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ وَيَطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ وَيَقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ.

فإذا كان هذا حُكْمُهُ فِيمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُمَا، فكيف حُكْمُهُ فِيمَنْ عَارَضَهُمَا بغيرهما؟

وكذلك قال أبو يوسف القاضي: من طلب الدين بالكلام تزندق.

وكذلك قال أحمد بن حنبل: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح.

وقال: علماء الكلام زنادقة.

وكثير من هؤلاء قرأوا كتباً من كتب الكلام فيها شبهات أضلتهم، ولم يهتدوا لجوابها، فإنهم يجدون في تلك الكتب: أن الله لو كان فوق الخلق للزم التجسيم والتحيز والجهة، وهم لا يعرفون حقائق هذه الألفاظ، ولا ما أراد بها أصحابها.

بَابُ حُبَّةِ بْنِ غَزْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فإن ذكر لفظ «الجسم» في أسماء الله وصفاته بدعة، لم ينطق بها كتابٌ ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولم يقل أحد منهم إن الله جسم ولا إن الله ليس بجسم، ولا إن الله جوهر، ولا إن الله ليس بجوهر.

ولفظ «الجسم» لفظٌ مجمل، ومعناه في اللغة: البدن.

ومن قال: إن الله مثل بدن الإنسان، فهو مفتر على الله. بل من قال: الله يماثل شيئاً من المخلوقات، فهو مفتر على الله.

ومن قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يماثل شيئاً من المخلوقات، فهو مفتر على الله.

ومن قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يماثل شيئاً من المخلوقات، فالمعنى صحيح وإن كان

اللفظ بدعة.

وأما من قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك: أنه لا يرى في الآخرة، وأنه لم يتكلم بالقرآن العربي، بل القرآن العربي مخلوق، أو هو تصنيف جبريل، ونحو ذلك، فهذا مفتّر على الله فيما نفاه عنه. وهذا أصل ضلال الجهمية من المعتزلة، ومن وافقهم على مذهبهم، فإنهم يُظهرون للناس التنزه، وحقيقة كلامهم التعطيل.

فيقولون: نحن لا نجسم، بل نقول: إن الله ليس بجسم، ومرادهم بذلك نفي حقيقة أسمائه وصفاته. **فيقولون:** ليس لله علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا كلام، ولا سمع، ولا بصر، ولا يرى في الآخرة، ولا عرج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يتجلى لشيء، ولا يقرب منه شيء، إلى غير ذلك.

وهو سبحانه لا مثل له في شيء من صفات كماله، بل هو الأحد الصمد ولم يكن له كفواً أحد. فالمعطّل يعبد عدماً، والممثل يعبد صنماً. والمعطل أعمى، والممثل أعشى. ودين الله بين الغالي فيه، والجاافي عنه. وكما أن ذاته ليست كالذوات المخلوقة، فصفاته ليست كالصفات المخلوقة، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، منزّه عن كل نقص وعيب، وهو سبحانه في صفات الكمال لا يماثله شيء. **فمذهبنا مذهب السلف:** إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل، وهو مذهب أئمة الإسلام، كمالك والشافعي والثوري والأوزاعي وابن المبارك، والإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه. وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم، كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم. فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة نزاع في أصول الدين.

وكذلك أبو حنيفة، فإن الاعتقاد الثابت عنه، موافق لاعتقاد هؤلاء، وهو الذي نطق به الكتاب والسنة. قال الإمام أحمد: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا نتجاوز القرآن والحديث.

وهكذا مذهب سائرهم، فتتبع في ذلك سبيل السلف الماضين، الذين هم أعلم الأئمة بهذا الشأن، نفيًا

وإثباتًا، وهم أشد تعظيمًا لله وتنزيهًا له عما لا يليق بحاله.

فإن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا تردُّ بالشبهات، فيكون ردها من باب تحريف الكلم عن مواضعه.

ولا يقال: هي ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا يعرف المراد منها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى؛ بل هي آياتُ بينات، دالة على أشرف المعاني وأجلها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم.

والإيمان: إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل.

كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم، كذلك فكان الباب عندهم بابًا واحدًا، قد اطمأنت به قلوبهم، كذلك وسكنت إليه نفوسهم، فأنسوا من صفات كماله ونعوت جلاله مما استوحش منه الجاهلون المعطلون، وسكنت قلوبهم إلى ما نفر منه الجاحدون المتكلمون.

وعلموا أنَّ الصفات حكمها حكم الذات؛ فكما أن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات، فكذا صفاته لا تشبه الصفات.

فما جاءهم من الصفات عن المعصوم تلقوه بالقبول، وقابلوه بالمعرفة والإيمان والإقرار، لعلمهم بأنه صفة من لا تشبيه لذاته ولا لصفاته، وأن ما جاء مما أطلقه الشرع على الخالق والمخلوق لا تشابه بينهم في المعنى الحقيقي، إذ صفات القديم بخلاف صفات الحادث، وليس بين صفاته وصفات خلقه إلا موافقة اللفظ للفظ.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ أَنْ فِي الْجَنَّةِ لَحْمًا وَلَبَنًا وَعَسَلًا وَمَاءً وَحَرِيرًا وَذَهَبًا.

وقال ابن عباس: (ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء).

فإذا كانت هذه المخلوقات الفانية ليست مثل هذه الموجودة، مع اتفاقهما في الأسماء فالخالق-جلّ وعلا-أعظم علوًا، وأعلى مباينة لخلقته، من مباينة المخلوق للمخلوق وإن اتفقت الأسماء.

وأيضًا فقد سمى الله سبحانه نفسه: حيًّا عليًّا سميعًا بصيرًا ملكًا رؤوفًا رحيمًا، وسمى بعض مخلوقاته حيًّا، وبعضها عليًّا، وبعضها سميعًا بصيرًا، وبعضها رؤوفًا رحيمًا، وليس الحي كالحي، ولا العليم كالعليم، ولا السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، ولا الرؤوف الرحيم كالرؤوف الرحيم.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

وقال تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ٨٣] ، [يوسف: ١٠٠] .

وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِ لَرَءٌ وَفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، [الحج: ٦٥] .

وقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ

بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] .

وليس بين صفة الخالق والمخلوق مشابهة، إلا في اتفاق الاسم.

وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا كلام الصحابة والتابعين

وسائر الأئمة، قد دلَّ ذلك بما هو نصٌّ أو ظاهر، على:

أنَّ الله سبحانه فوق العرش، فوق السماوات استوى على عرشه، بائن من خلقه، سميع لا يشك، بصير

لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حفيظ لا ينسى، ولا يسهو، قريب لا يغفل، ولا يلهو، يتكلم،

ويبسط، وينظر، ويضحك، ويفرح، ويحب، ويكره، ويبغض، ويسخط، ويرحم، ويعفو، ويغفر، ويعطي،

ويمنع، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وهو معهم أينما كانوا.

قال نعيم بن حماد لما سُئِلَ عن معنى هذه الآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] معناها: أنه لا يخفى

عليه خافية، بعلمه.

وليس معناها: أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجهه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها،

وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله، من أصغر مخلوقه، وهو موضوع في السماء،

وهو مع المسافرين والمقيم أينما كان.

فهو سبحانه فوق العرش، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم ومطلع.

وأخبر أنه: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ۖ تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣-٤].

وأنه: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨].

وأن الملائكة يخافونه من فوقهم.

وهذا المعنى حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة.

وقال: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقال: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوسَّوْنَ بِهِ نَفْسُهُ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته».

وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آذَنٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ

إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

فكل ما في الكتاب والسنة من الأدلة الدالة على قربهِ ومَعِيَّتِهِ، لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه عليٌّ في دنوهِ، وقريبٌ في علوهِ.

والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة جدًا، وذكرنا بعضها في «الانتقاد الرجيع»، وفي «الصَّحاح» و«السُّنن» جميعًا.

وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم في أعظم مجامعِهِ؛ في حَجَّة الوداع، وفي آخر عُمرِهِ إلى السَّماء، يقول بإصبعه: «اللَّهُم اشْهَدْ». جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وفي «الصحيحين»: قصة المعراج، وهي متواترة، وفيه أعظم دلالة على علوه تعالى فوق سبع سموات.

وسؤال السائل: كيف استوى؟ وكيف نزل؟ بدعة.

قال ابن قتيبة: ما زالت الأعم عربهم وعجمهم، في جاهليتها وإسلامها، معترفة بأن الله في السماء.

وقد جمع طائفة من العلماء في هذا الباب مصنفات منها:

كتاب «العلو» للذهبي، وكتاب «النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب «الاستواء» لابن القيم، و«النونية» له، و«عقيدة ابن قدامة»، و«رسالة الشيخ محمد بن ناصر الحازمي»، و«رسالة الشيخ محمد فاخر الإله آبادي ثم المكي»، و«رسالة إجراء الصفات على ظاهرها» للشوكاني، و«الانتقاد

الرجيح» للعبد الفقير، و«الاحتواء» له عفا الله عنه، إلى غير ذلك.

وليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عن أحد من السلف، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا عن أئمة الدين، حرف واحد يخالف ذلك.

ولم يقل أحد منهم: إن الله ليس في السماء، أو أنه ليس على العرش، أو أنه في كل مكان، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به، ولا منفصل، وأنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع، ونحو هذا.

ومن ظن أن: نصوص الصفات لا يعقل معناها، ولا يُدرى ما أراد الله تعالى ورسوله منها، وظاهرها تشبيه وتمثيل، واعتقاد ظاهرها كفر وضلال، وإنما هي ألفاظ لا معاني لها، وأن لها تأويلاً وتوجيهاً لا يعلمه إلا الله، وأنها بمنزلة ﴿الْمَ﴾ و﴿كَهَيْعَصَ﴾، وظن أن هذه طريقة السلف، ولم يكونوا يعرفون حقيقة قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ونحو ذلك.

فهذا الظن من أجهل الناس بعقيدة السلف، وأضلهم عن الهدى.

وقد تضمن هذا الظن: استجهال السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة، وكبار الذين كانوا أعلم الأمة علماً وأفقههم فهماً، وأحسنهم عملاً، وأتبعهم سنناً.

ولازم هذا الظن: أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، وهو خطأ عظيم، وجسارة قبيحة، نعوذ بالله منها.

﴿فَضَّلُوا﴾

وأما قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] فاعلم: أن لفظ «اليد» جاء في القرآن على ثلاثة أنواع:

مفردة؛ كهذه الآية، وكقوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].

ومثنى؛ كقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

ومجموع؛ كقوله: ﴿عَمِلْتَ آيَاتِنَا﴾ [يس: ٧١].

فحيث ذكر اليد مثناة: أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الأفراد، وعدى الفعل بالباء، فلا يحتمل المجاز.

وأما إذا أُضِيفَ إليه الفعل، ثم عدي بالباء: فهو باشرها بيده.

ولهذا قال عبد الله بن عمرو بن العاص: (لم يخلق الله بيده إلَّا ثلاثًا: خلق آدم بيده، وغرس جنة الفردوس بيده، وكتب التوراة بيده).

ورُوي ذلك مرفوعًا.

فلو كانت اليد هي القدرة، لم يكن لها اختصاص بذلك، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خلق بالقدرة.

وقد صحَّ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أهل الموقف يأتون آدم، فيقولون: «خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء»، فذكر أربعة أشياء كلها خصائص. وكذلك قال آدم لموسى في محاجَّته له: «اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك الألواح بيده». وفي لفظٍ آخر: «كتب لك التوراة بيده».

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يقبض الله السماوات بيده، والأرض بيده الأخرى». وعن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «خلق الله آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج ذرية منه، فقال: خلقت هؤلاء إلى الجنة وبعمل أهل الجنة يعملون» الحديث. وقال نافع: سألت ابن أبي مليكة عن (يد الله) واحدة أم اثنتان؟ فقال: بل اثنتان. وقال ابن عمر وابن عباس: (أول شيء خلقه الله القلم، فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين). وفي الباب ما لا يحصى كثرة.



وقد جمع الشيخ محمد بن ناصر الحازمي في رسالته ما ورد عن الصحابة، والتابعين وأتباعهم، وأئمة الحديث، والأئمة الأربعة، وعلماء الشافعية والحنفية والمالكية والأشاعرة والمفسرين وغيرهم، في مسألة: «علو الرب على خلقه»، وكونه على العرش فوق سمواته، وليس ذكرها ههنا بالتهايم من مرادنا. فنؤمن بذلك، ونثبت الصِّفة من غير تحديد ولا تشبيه، وإنْ نَبَتْ عنها أسماع بعض الجاهلين المقصِّرين، واستوحشت منها نفوس المتكلمين المعطلين.

ومما صحَّ به النقل من الصفات: «الوجه».

قال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وفي الباب آياتٌ وأحاديثٌ، منها: «إنَّ الله ينزل إلى السَّماء الدُّنيا كل ليلة». و«حديث النزول» رواه: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجبير بن مطعم، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وخَلَقُوا سواهم.

ومن قال: يخلو العرش عند النزول، أو لا يخلو. فقد أتى بقولٍ مبتدع، ورأى مخترع، وكلُّ ما وصف به

الرسول ربِّه من الأحاديث الصَّحاح، التي تلقَّاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان به.

كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الله أشد فرحًا بتوبة عبده من أحدكم براحلته» متفقٌ عليه.

وقوله: «يضحك الله تعالى إلى رجلين، يقتل أحدهما الآخر، فيدخلان الجنة» رواه الشيخان.

وقوله: «حتى يضع رب العزة فيها قدمه» متفقٌ عليه.

وقوله: «فيناوي بصوت» رواه البخاري ومسلم.

وقوله: «فلا يبصق قبل وجهه، فإنَّ الله قبل وجهه» متفقٌ عليه.

إلى أمثال هذه الأحاديث، التي يخبر فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربِّه فيما يخبر به.

فإنَّ الفرقة النَّاجية؛ أهل السُّنَّة والجماعة: يؤمنون به من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

وهؤلاء هم الوسط في فرقة الأمة، كما أنَّ الأمة المرحومة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط الأمة: جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

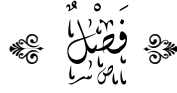
• في باب الصفات: بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

• كما أنهم وسط في باب أفعاله تعالى: بين الحرورية والقدرية.

• وفي باب أسماء الإيمان والدين: بين المعتزلة والمرجئة.

• وفي أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بين الرافضة والخوارج.





ومما نطق بها القرآن، وصحَّ بها النقل من الصفات: «النفس».

قال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ١٢].

وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١].

وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، فإن

ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم» إلى غير ذلك من الأدلة.

«وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن، يقلبها كيف يشاء»، ويؤعيها ما أراد.

وأن الله تعالى يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء، كما قال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

ومن صفاته سبحانه: اليد، واليمين، والكف، والإصبع، والشمال، والقدم، والرجل، والوجه، والنفس، والعين، والنزول، والإتيان، والمجيء، والكلام، والقول، والساق، والحقو، والجنب، والفوق، والاستواء، والقوة، والقرب، والبعد، والضحك، والتعجب، والحب، والكره، والمقت، والرضا، والغضب، والسخط، والعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والمشئنة، والفوق، والمعية، والفرح، إلى غير ذلك مما نطق به الكتاب والسنة؛ فأدلة ذلك مذكورة فيها.

فكلُّ هذه الصفات، تُساق مساقاً واحداً، ويجب الإيمان بها على أنها صفات حقيقية، لا تشبه صفات

المخلوقين، ولا يمثل، ولا يعطل، ولا يرد، ولا يجحد، ولا يؤوّل بتأويل يخالف ظاهره.





ومن مذهب أهل الحق، ومما اتفق عليه أهل التوحيد والصدق: أن الله لم يزل متكلمًا، بكلام مسموع مفهوم، مكتوب.

قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما منكم من أحدٍ إلا يكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان» الحديث، رواه عدي بن حاتم عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وروى جابر بن عبد الله قال: لما قُتِلَ عبد الله - يعني أباه - قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا جابر، ألا أخبرك بما قال الله لأبيك؟» قال: بلى. قال: «ما كلم أحدًا إلا من وراء حجاب، وكلّم أباك كفاحًا» الحديث.

والقرآن كلام الله ﷻ، ووحيه وتنزيله، والمسموع من القارئ كلام الله ﷻ.

قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وإثنا سمعه من القارئ.

وقال ﷻ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩].

وقال: ﴿وَلَنُزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١١٢] نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٤].

وهو محفوظ في الصدور، كما قال: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنْتَظِرُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «استذكروا القرآن، فهو أشد تفصيًّا من صدور الرجال من النعم من عقلها».

وهو مكتوب في المصاحف، منظور بالعين، قال تعالى: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٍ﴾ [٢] في رَقٍّ مَنُشُورٍ﴾ [الطور: ٢ -

[٣].

وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [٧٧] فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٩].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن يناله العدو).

وقال عثمان بن عفان: (ما أحب أن يأتي عليَّ يوم وليلة حتى أنظر في كلام الله) . يعني: القراءة في المصحف.

وقال عبد الله بن أبي مليكة: (كان عكرمة بن أبي جهل يأخذ المصحف ويقول: «كلام ربي»).

وأجمع أئمة السلف المقتدى بهم من الخلف: على أنه غير مخلوق.

وقال علي بن أبي طالب: (القرآن ليس بمخلوق، ولكنه كلام الله، منه بدأ، وإليه يعود).

وروي نحوه عن: ابن مسعود، وابن عباس، وعمر بن دينار، وسفيان بن عيينة.

وأنَّ الله تكلم به حقيقة، وأنَّ هذا القرآن الذي أنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره.

ولا يجوز إطلاق القول بأنَّه حكاية عن كلام الله، أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس، أو كتبوه بالمصاحف، لم يخرج بذلك أن يكون كلام الله سبحانه حقيقة؛ فإنَّ الكلام إنَّما يُضاف إلى مَنْ قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مُبَلِّغاً مؤدِّياً.

فمن زعم: أنَّ القرآن مخلوق، فهو جهمي كافر.

ومن زعم: أنَّه كلام الله ووقف ولم يقل: ليس بمخلوق، فهو أخبث من القول الأول.

ومن زعم: أنَّ ألفاظنا وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله، فهو جهمي.

وقد كلم الله موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تكليماً منه إليه، وناولته التوراة من يده إلى يده، ولم يزل رَجُلٌ متكلماً.

والقرآن كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلامه الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف.

واحتج أحمد بن حنبل بأنَّ الله تعالى كلم موسى، فكان الكلام من الله، والاستماع من موسى،

وبقوله ﷻ: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] .

وروى الترمذي عن خباب بن الأرت، أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إنكم لن تتقربوا إلى الله ﷻ

بأفضل مما خرج منه» يعني: القرآن.



فَضْلٌ

ونعتقد أن: الحروف المكتوبة، والأصوات المسموعة، عين كلام الله ﷻ.

قال تعالى: ﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ كَتَبَ لَا رَبَّ فِيهِ ﴿البقرة: ١ - ٢﴾، وقال: ﴿الْمَص﴾ [الأعراف: ١]، و﴿الر﴾ [يونس: ١]، [هود: ١]، [يوسف: ١]، [إبراهيم: ١]، و﴿كَهَيْعَص﴾ [مريم: ١]، و﴿حَم ١﴾ عَسَق ﴿[الشورى: ١ - ٢].

فمن لم يقل: إن هذه الأحرف كلام الله ﷻ، فقد مرق من الدين، وخرج عن جملة المسلمين.

ومن أنكر أن تكون حروفاً، فقد كابر العيان، وأتى بالبهتان.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ حرفاً من كتاب الله ﷻ فله عشر حسنات» رواه الترمذي وصححه، ورواه غيره من الأئمة، وفيه: «أما إني لا أقول: ﴿الْم﴾ حرف، ولكن: ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: (كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفسرة حرفاً حرفاً) رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وصححه عن يعلى بن مملوك.

وعن سهل بن سعد الساعدي، قال: بينا نحن نقرأ، إذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «كتاب الله واحد، وفيكم الأحمر والأسود، اقرؤوا القرآن، قبل أن يأتي أقوام يقرؤون القرآن، يقيمون حروفه، كما يقام السهم، لا يجاوز تراقيهم، يتعجلون أجره، ولا يتأجلونه» رواه الآجري.

وروى أبو عبيد في «فضائل القرآن» بإسناده قال: (سئل علي رضي الله عنه عن الجنب، يقرؤون القرآن؟ قال: لا، ولا حرف).

وروى نحوه عن ابن المبارك، وزاد: (من قال لا أو من بهذه اللام، فقد كفر).

وقال أيضاً: (من حلف بسورة البقرة، فعليه بكل حرف منها يمين).

وقال طلحة بن مصرف: قرأ رجل على معاذ بن جبل القرآن، فترك واوا، فقال: (لقد تركت حرفاً أعظم من أحد).

قال الحسن البصري: قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وما تدبر آياته

إلا اتباعه، أما والله! ما هو بحفظ حروفه وإضاعة حدوده، حتى إن أحدهم ليقول: لقد قرأت القرآن كله، فما أسقطت منه حرفاً! وقد أسقطه - والله - كله.



وأما «الصوت»، فقد ورد في رواية عبد الله بن أنيس مرفوعاً، في حديث الحشر: «فيناديهم سبحانه بصوت يسمعه من بُعد، كما يسمعه من قرب» رواه أحمد وجماعة من الأئمة، واستشهد به البخاري. وعن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع صوته أهل السماء كسلسلة على صفوان، فيخرون سُجَّداً» الحديث.

وقول القائل: إن الحروف والأصوات لا تكون إلا من مخارج، باطلٌ ومُحال.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، وكذا قوله إخباراً عن السماء والأرض أنهما: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

فجعل القول لا من مخارج، ولا أدوات.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كلمته الذراع المسمومة، وأنه سلم عليه الحجر، وسلمت عليه الشجرة.

وبالجملة: فالقرآن العظيم هو كتابه المبين، وحبله المتين، أنزله على سيد المرسلين، بلسانٍ عربي مبين، وهو سور، وآيات، وأصوات، وحروف، وكلمات، له أول وآخر، متلو باللسنة، محفوظ في الصدور، مكتوب في المصاحف، مسموع بالأذان.

قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨].

والقرآن هو هذا الكتاب العربي، الذي قال فيه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُؤْمِنَ بِهِذَا الْقُرْآنَ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [سبا: ٣١].

وقال بعضهم فيه: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فتوَعَّده الله بإصلاؤه سقر.

وقال بعضهم: هو شعر، فقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، فلما نفى سبحانه عنه الشعر، وأثبتته قرآنًا، لم تبق شبهةٌ لذي لبٍّ في أنَّ القرآن هو هذا الكتاب العربي الذي عَلِّمَ أوله وآخره، فمن زعم أنَّ القرآن اسم لغيره دونه، بأن جهله وحققه.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

ولا يجوز أن يتحدَّاهم بالإتيان بمثل ما لا يُدرِي ما هو؟ ولا يُعقل معناه.



والله سبحانه خالق لجميع المخلوقات، عالم بجميع المعلومات، من الجزئيات والكمليات، قادر على جميع الممكنات، وعلى أن يخلق مثلهم، وهو الخلاق العليم.

مريد لجميع الكائنات، سميع بصير، لا شبه له ولا مثل، ولا ضد ولا ند، ولا شريك له في وجوب الوجود، ولا في استحقاق العبادة، ولا في الخلق والأمر والتدبير، ولا يشفي مريضًا ولا يرزق مرزوقًا ولا يكشف ضرا إلا هو.

ولا يحل في غيره، ولا يحل غيره فيه، ولا يتحد غيره به، ولا يقوم حادث بذاته، ولا في ذاته حدوث، وإنما الحدوث تعلق في تعلق الصفات بمتعلقاتها، بريء عن التجدد والحدوث من جميع الوجوه، ولا يصح عليه الجهل، ولا الكذب.

وهو فوق العرش، كما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، ولا يحتاج إلى شيء في ذاته وصفاته، ولا حاكم عليه ولا حكم إلا له، ولا يجب عليه شيء بإيجاب غيره، وهو لا يخلف الميعاد.

وجميع أفعاله تتضمن الحكمة، ولا قبيح منه، ولا ينسب في فعله إلى جور وظلم، وليس للعقل حكم في حسن الأشياء وقبحها، وله الأسماء الحسنى، والمثل الأعلى، ولا حاكم سواه، ولا معبود إلا إياه.



فَضْلُ

والإيمان: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، مطابقاً للكتاب والسنة والنية؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

والإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ ءِيمَنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿لِيَزَادُوا ءِيمَنًا مَعَ ءِيمَنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَزِدَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ءِيمَنًا﴾ [المدثر: ٣١].

وفي الحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أفضلها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، فجعل القول والعمل جميعاً من الإيمان.

ومع ذلك لا يكفر أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما قالت الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية باقية مع المعاصي، كما قال تعالى في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقِّلُوا إِلَيْهِ حَتَّىٰ تَفِئَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [النساء: ٩-١٠].

ولا يُسلب من الفاسق اسم الإيمان المطلق بالكلية، ولا يخلد في النار، كما قالت المعتزلة؛ بل للفاسق المِلِّي اسم الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ونحو ذلك، فهو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بالإيمان فاسق بالكبيرة، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يُسلب مطلق الاسم.

فلا يشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار، لذنب عمله، ولا لكبيرة أتاها، ولا نخرجه عن الإسلام بعملٍ إلا أن يكون ذلك في حديثٍ كما جاء، وكما روي، فيصدقه، ويقبله، ويعلم أنه كما روي، نحو ترك الصلاة، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، أو يتتبع بدعة، ينسب صاحبها إلى الكفر، والخروج من الإسلام،

فيتبع ذلك ولا يجاوزه.



والإيمان هو الإسلام، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لِّمَ تُوْمِنُوْا وَلَكِنْ قَوْلُوْا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:

[١٤].

وعن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت» فهذا حقيقة الإسلام.

وأما الإيمان؛ فعن عمر بن الخطاب: (أن جبريل عليه السلام قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره من الله» قال: فإذا فعلت ذلك فقد آمنت؟ قال: «نعم») أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما.

وفيه من الأدلة ما لو استقصيناه لأدّى إلى الإملال، وفي حديث سعد بن أبي وقاص: (إني لأراه مؤمنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أو مسلما»)، فذكر ثلاثة وأجابه بمثل ذلك. قال الزهري: فنى الإسلام الكلمة، والإيمان العمل الصالح.

قلت: فعلى هذا، قد يخرج الرُّجل من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرج من الإسلام إلّا إلى الكفر بالله - تعالى وتبارك - أعادنا الله منه.



ويجب الإيمان بالقدر، خيره وشره، وحلوه ومره، وقليله وكثيره، أنه من الله تعالى. ليس في العالم شيء يخرج عن تقديره، ولا يصدر شيء إلّا عن تديره وقضائه، ولا محيد لأحد عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خطّ له في اللوح المحفوظ، ولا خير ولا شر إلّا بمشيئته.

خلق من شاء للسعادة، واستعمله بها فضلا، وخلق من أراد للشقاوة، واستعمله بها عدلا.

فهو سرٌّ استأثر الله تعالى به، وحجبه عن خلقه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنَّةِ وَالنَّاسِ

أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له».

خلق الخلائق وأفعالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، قال

تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا

يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى

اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

ولا يجوز أن يجعل قدر الله تعالى وقضاؤه حجة بعد الرُّسل، ونعلم أن الله الحجة علينا بإنزال الكتب،

وبعثة الرُّسل، وما أمر الله تعالى ونهى إلا لمستطيع الفعل والترك، ولم يجبر أحداً على معصية، ولا اضطره

على ترك الطاعة، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا

أَسْطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُحْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]، فدلَّ على

أنَّ للعبد كسباً يجزى على حسنته بالثواب، وعلى سيئته بالعقاب، وهو واقعٌ بقضاء الله وقدره،

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



والإيمان بالقدر على درجتين، كلُّ درجةٍ تتضمَّن شيئين:

الأولى: الإيمان بأنَّ الله عليمٌ بما يعمل الخلق بعلمه القديم الذي هو موصوف به، وقد علم جميع

أحوالهم، من الطاعات والمعاصي، والأرزاق والآجال.

ثم كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، و «أول ما خلق الله القلم، وقال له: اكتب ما هو كائن إلى يوم

القيامة».

وهذا التقدير تابعٌ لعلمه سبحانه، يكون في مواضع جملةً وتفصيلاً، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء،

وإذا خلق الجنين، قبل خلق الروح فيه بَعَثَ إليه ملكًا، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وأجله، وعمله، شقي أم سعيد، ونحو ذلك.

فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديما، ومنكره اليوم قليل.

أما الثانية: فهو مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة؛ وهو الإيمان بأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه ما لا يريد.

وأنه سبحانه على كل شيء قدير، من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض، ولا في السماء إلا الله خالقه، سبحانه لا خالق غيره، ولا ربَّ سواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته، وطاعة رسوله، ونهاهم عن معصيته، ومعصية رسوله.

وهو سبحانه يحبُّ المتقين، والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحبُّ الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحبُّ الفساد.

والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم.

وللعباد قدرة على أفعالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم. **جامع غنية بن غزوان رضى الله عنه**
وهذه الدرجة من القدر، يكذب بها عامة القدرية، الذين سمَّاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مجوس هذه الأمة».

يغلو فيها قومٌ من أهل الإثبات، حتى يسلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه، وحكمها ومصالحها.

فالقدر ظاهره وباطنه، ومحبوه ومكروهه، وحسنه وسيئه، وقلة وكثره، وأوله وآخره من الله ﷻ، قضاء قضاءه على عباده، وقدر قدره عليهم، لا يعدو واحدٌ منهم مشيئة الله، ولا يجاوز قضاءه، بل كلهم صائرون إلى ما خلقهم له، واقعون فيما قدر عليهم، وهو عدلٌ منه جلَّ ربُّنا وعزَّ.

والزَّنا والسَّرقة، وشرب الخمر وقتل النفس، وأكل المال الحرام، والشرك والكفر، والبدعة والمعاصي، والكبائر والصغائر، كُلُّها بقضاء الله وقدر منه، من غير أن يكون لأحدٍ من الخلق حُجَّة على الله.

وعِلْمُ الله ﷻ ماضٍ في خلقه، بمشيئته منه، وقد علم من إبليس - وغيره ممَّن عصاه مِن لَدُنْ عَصِيٍّ إِلَى أَنْ تقوم الساعة - المعصية، وخلقهم لها، وعلم الطَّاعة من أهل الطاعة، وخلقهم لها، وَأَنَّ ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، وَأَنَّ ما أصابهم لم يكن ليخطئهم.

وَمَنْ زعم: «أَنَّ الله سبحانه شاء لعباده الذين عصوه الخير والطَّاعة، وَأَنَّ العباد شاءوا لأنفسهم الشر والمعصية، فعملوا على مشيئتهم»، فقد زعم أَنَّ مشيئة العباد أغلب من مشيئة الله، وأَيُّ افتراءٍ على الله أكبر من هذا.

ومن زعم: «أَنَّ الزنا ليس بقدر»، قيل له: أَرَأَيْتَ هذه المرأة حملت من الزنا، وجاءت بولد، هل شاء الله تعالى ﷻ أَنْ يخلق هذا الولد؟ وهل مضى في سابق علمه؟

فإن قال: «لا»، فقد زعم أَنَّ مع الله خالقا آخر وهذا هو الشُّرك صراحًا.

ومن زعم: «أَنَّ السرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس بقضاء وقدر»، فقد زعم أَنَّ هذا الإنسان قادرٌ على أَنْ يأكل رزق غيره، وهذا صراح قول المجوسية، بل أَكَل رزقه الذي قضَى الله له أَنْ يأكله من الوجه الذي أكله.

ومن زعم: «أَنَّ قتل النفس ليس بقدر الله»، فقد زعم أَنَّ المقتول مات بغير أجله، وأَيُّ كفرٍ أَوْضَح من هذا؟ بل ذلك بقضاء الله ﷻ، وذلك عدلٌ منه في خَلْقِهِ وتدبيره فيهم، وما جرى من سابقِ عِلْمِهِ فيهم، وهو العدل الحقُّ، الذي يفعل ما يشاء.

وَمَنْ أَقرَّ بالعلم، لزمه الإقرار بالقدر والمشيئة، على الصغر والقَمَاءة^(١)، فالأشياء كُلُّها تكون بمشيئة الله

تعالى، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، [التكوير: ٢٩].

وكما قال المسلمون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

(١) قَمَاءةٌ وقَمَاءَةٌ وقُمْاءةٌ، بالضَّم والكسر: ذَلَّ وصَغُرَ، فهو قَمِيءٌ، ... وأفَمَاءةٌ: صَغُرَ وأَذَلَّ. انتهى باختصار من القاموس

وقالوا: إِنَّ أَحَدًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، أَوْ يَقْدِرَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ.

وَأَقْرَبُوا أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ خَلَقَهَا اللَّهُ، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَخْلُقُوا شَيْئًا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَفَّقَ الْمُؤْمِنِينَ لَطَاعَتِهِ، وَخَذَلَ الْكَافِرِينَ، وَلَطَفَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَنَظَرَ لَهُمْ، وَأَصْلَحَهُمْ وَهَدَاهُمْ، وَلَمْ يَلْطَفْ لِلْكَافِرِينَ، وَلَا أَصْلَحَهُمْ، وَلَا هَدَاهُمْ، وَلَوْ أَصْلَحَهُمْ لَكَانُوا صَالِحِينَ، وَلَوْ هَدَاهُمْ لَكَانُوا مُهْتَدِينَ.

وَأَنَّ اللَّهَ يَقْدِرُ أَنْ يَصْلَحَ الْكَافِرِينَ، وَيَلْطَفَ لَهُمْ، حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا كَافِرِينَ، كَمَا عَلِمَ، وَخَذَلَهُمْ، وَأَضَلَّهُمْ، وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ، وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً.

وَيُؤْمِنُونَ أَنَّهُمْ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦] إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، كَمَا قَالَ. وَيُلْجِئُونَ أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَيُثَبِّتُونَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَالْفَقْرَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ.



وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا الْمَصْطَفَى، وَأَحْمَدَ الْمُجْتَبَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خَيْرُ الْخَلَائِقِ، وَأَفْضَلُهُمْ وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ، وَأَعْلَى دَرَجَةٍ، وَأَقْرَبُهُمْ إِلَى اللَّهِ وَسِيلَةً، بَعَثَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ، وَخَصَّهُ بِالشَّفَاعَةِ فِي الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ. عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَعْطَيْتُ خَمْسًا لَمْ يَعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، نَصَرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأَحَلَّتْ لِي الْمَغَانِمَ، وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأَعْطَيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبَعَثَتْ إِلَى النَّاسِ عَامَةً». وَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَمُشَفَّعٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَابَ الْجَنَّةِ فَاسْتَفْتَحَ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أَمَرْتُ أَنْ لَا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخِصَائِصِ وَالْفَضَائِلِ.

قُلْتُ: لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ:

أما الشفاعة الأولى: فيشفع في أهل الموقف حتى يُقضى بينهم، بعد أن يتراجع الأنبياء آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى الشفاعة حتى تنتهي إليه.

والثانية: أن يشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشفاعتان خاصتان به.

والثالثة: يشفع فيمن يستحق النار، فيشفع في قوم، فلا يصيرون إلى النار، وهذه الشفاعة له ولسائر المؤمنين والصديقين والشهداء وغيرهم من الملائكة، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ولا ينفع الكافرين شفاعة الشافعين، ويخلد قوم فيها أبداً، وهم أهل الشرك والتكذيب، والجحود والكفر بالله ﷻ.

ويشفع فيمن دخلها أن يخرج؛ فيخرجون بشفاعته بعدما احترقوا وصاروا فحماً وحمماً. ويخرج الله من النار قوماً بغير شفاعة بفضله ورحمته الواسعة، ويبقى في الجنة فضل عمّن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها أقواماً، فيدخلهم الجنة.

وتكون الشفاعة بالإذن لمن أذن له الرحمن وقال صواباً، وقد نصّ القرآن الكريم على ذلك في مواطن، منها: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، والشفعاء كلهم داخلون تحت هذا الإذن، ولا يشفع أحدٌ بغير إذنه تعالى.

﴿فَضَّلْنَا﴾

ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وطاعة قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم، ومراتبهم، ويفضّلون من أنفق قبل الفتح -

وهو صلح الحديبية - على مَنْ أنفق بعدُ وقَاتَل، ويقدّمون المهاجرين على الأنصار.

ويؤمنون بأنَّ الله تعالى قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وبأنَّه: «لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة» كما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورضي الله عنهم، ورضوا عنه.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كالعشرة المبشرة، وثابت بن قيس، وغيرهم من الصحابة وأهل البيت.

ويقروون بما تواتر به النُّقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره، مِنْ أَنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّة وأفضلها بعد نبيِّها صاحبُه الأخص، وأخوه في الإسلام، ورفيقه في الهجرة والغار، ووزيره في حياته، وخليفته بعد وفاته، أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قحافة الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. ثم مَنْ أعزَّ به الإسلام، وأظهر الدِّين، عمر بن الخطاب الفاروق. ويثبِّتون بذي النُّورين عثمان بن عفان، الذي جمع القرآن والحياء والعدل والإحسان، ويربِّعون بابن عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. كما دلَّت عليه الآثار.

مع أَنَّ بعض أهل السُّنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي، بعد اتِّفاقهم على أبي بكر وعمر، أيهما أفضل؟ فقدم قومٌ عثمان، وسكتوا، وربَّعوا بعلي، وقَدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا، ولكن استقرَّ أمر أهل السُّنة والجماعة على تقديم عثمان على علي. **باب غزو ابن غزوان رضي الله عنه**

وإن كانت مسألة علي وعثمان ليست من الأصول التي يُضَلَّلُ المخالف فيها عند جمهور أهل السُّنة.

لكن التي يُضَلَّلُ فيها: مسألة الخلافة؛ وذلك أنَّهم يؤمنون بأنَّ الخليفة بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ علي.

قال عبد الله بن عمر: «كُنَّا نقول والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حي: أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، فيبلغ ذلك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا ينكره» وصحَّت الرواية عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قال: «خير هذه الأُمَّة بعد نبيها: أبو بكر، ثمَّ عمر، ولو شئتُ لسمَّيت الثالث».

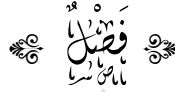
وأحقُّهم بالخلافة بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أبو بكر؛ لفضله، وسابقته، وتقديم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له في الصَّلوات على جميع أصحابه وإجماع الصحابة على تقديمه، ومتابعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة.

ثمَّ بعده: عمر؛ لفضله، وعَهْد أبي بكر إليه.

ثمَّ: عثمان؛ لتقديم أهل الشورى له.

ثمَّ: علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لإجماع أهل عصره عليه.

فهؤلاء الخلفاء الرَّاشدون، والأئمة المهديون، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء، فهو أضلُّ من حمار أهله وقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عليكم بسُنَّةي وسُنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديين من بعدي، عَصُوا عليها بالنواجز»، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة» فكان آخرهم خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ويحبُّون أهل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويتولَّونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال يوم غدِير خُمٍّ: «أذكَّركم الله في أهل بيتي مرتين». وقال للعبَّاس عمه، حين اشتكى أنَّ بعض قريش لا يلقونه بوجهٍ طلق: «والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرايتي».

ويؤمنون بأنَّ أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمهات المؤمنين، بنصَّ القرآن، وأنَّهنَّ أزواجه في الآخرة. خصوصًا: خديجة، وهي أمُّ أكثر أولاده، وأوَّل مَنْ آمَن به من النساء، وعاصدته على أمره، وكان لها منه المنزلة العلية.

والصدِّيقة بنت الصديق، التي قال فيها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقد برَّأها الله سبحانه في كتابه، وهي زوجته في الدُّنيا والآخرة، فمن قذفها برَّأها الله منه، فقد كفر بالله العظيم، وكذَّب بكتابه الحكيم.

ويتبرَّؤون من: طريقة الروافض والشيعة؛ الذين يبغضون الصَّحابة، ويسبُّونهم.

وطريقة النَّواصب والخوارج؛ الذين يؤذون أهل البيت بقولٍ أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصَّحابة، ويقولون: إنَّ هذه الآثار المروية منها ما هو كَذِب، ومنها ما هو قد

زيد فيه ونُقِص، وغيرٍ عن وجهه، والصَّحيحُ منها هم فيه معذورون، إمَّا مجتهدون مصيبون، وإمَّا مجتهدون

خطئون.

وهم مع ذلك يعتقدون أنَّ كلَّ أحدٍ من الصَّحابة ليس معصومًا عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السَّوابق والفضائل ما يُوجب مغفرة ما صدرَ منهم إنَّ صدرَ، حتَّى إنَّهم يُغفر لهم من السيِّئات ما لا يُغفر لمن بعدهم، ولهم من الحسنات التي تمحو السيِّئات ما ليس لمن بعدهم.

وكُلُّهم عدول بتعديل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقد ثبت في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم: «خير القرون»، وأنَّ: «المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أُحُدٍ ذهبًا» ممن بعدهم.

ثمَّ إذا كان قد صدر عن أحدٍ منهم ذنب فيكونُ قد تاب منه، أو أتى بحسناتٍ تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعَةِ محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه، الذين هم أحقُّ الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاءٍ في الدنيا كُفِّرَ به عنه.

فإذا كان هذا في الذنوب المحقَّقة؛ فكيف في الأمور التي كانوا مجتهدين: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد؟! والخطأ مغفورٌ.

ثمَّ القَدْرُ الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل، فوَزَرُهُ مغفور، في جنب فضائلهم ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، بالأنفس والأموال والنُّصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح، والنَّصيحة لخلق الله.

ومنَ نظر في سيرة القوم بعلمٍ وبصيرة، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل والكرامات، ورفيع الدَّرجات، في الدُّنيا والآخرة، عِلِمٌ يقينًا وعِيَانًا بلا ريبٍ ومِرية، أنَّهم خير الخلق بعد الأنبياء، لم يكن ولا يكون مثلهم أبدًا، وأنَّهم الصَّفوة من هذه الأُمَّة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله.

وبالجملة: فكلُّ مَنْ شَهِد له منهم رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجنَّة شَهِدنا له، ولا نشهدُ لأحدٍ غيرهم، بل نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء، ونكلِ علم الخلق إلى خالقه.

ولا يحكمون بالجنَّة لأحدٍ بعينه من الموحِّدين حتَّى يكون الله تعالى يُنزِّلهم حيث شاء، ويقولون: أمرهم إلى الله؛ إن شاء عذبهم على المعاصي، وإن شاء غفر لهم.

ويؤمنون بأنَّ الله تعالى يُخرج قومًا من الموحِّدين من النار على ما جاءت به الروايات عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فالزَمَ - رحمك الله - ما ذكرتُ لك من كتاب ربِّك العظيم، وسُنَّة نبيِّك الرَّؤُوف الرَّحِيم، ولا تَحِدْ عنه بقول أحدٍ وعمله، ولا تتبغى الهدى من غيره، ولا تغتر بزخارف المبطلين وانتحالهم، وآراء المتكلمين المتكلفين، وتأويلهم.

إنَّ الرشد والهدي والفوز والرضا فيما جاء من عند الله ورسوله، لا فيما أحدثه المحدثون، وأتى به المنتطعون من آرائهم المضمحلَّة، وعقولهم الفاسدة، وارضَ بكتاب الله وسُنَّة رسوله، بدلاً من قول كلِّ قائلٍ، وزُخرفٍ باطلٍ.



ومن أصول السنة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يُجري الله على أيديهم من خوارق عاداتٍ، في أنواع العلوم والمكاشفات والتأثيرات؛ كالمأثور عن سلف الأمة وأئمتها، وسالف الأمم، في سورة الكهف، وسورة مريم وغيرها، وعن صدر هذه الأمة، من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودةٌ فيها إلى يوم القيامة.

والكشَف والكرامة ليس بحجَّة في أحكام الشريعة المطهرة، وخاصة فيما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، ولا يمتاز صاحب الولاية والكرامة عن آحاد المسلمين في شيءٍ من الزِّي والعمل والقول، ولا يختصُّ بالندر وغيره مما ينبغي لله سبحانه.

قال محمد بن ناصر الحازمي: «الذي يجب للأولياء المتبعين لا المبتدعين، هو:

المحبة والتوقير، والتعظيم والاتباع، والدعاء والاستغفار، والاقتفاء بهم في محاسن الأقوال والأفعال، بما اقتضى الكتاب والسُّنة.

وإثبات الكرامة اللازمة، كما وقع لبعض الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يُتجاوز بهم إلى حدِّ المعجزات النبوية، ولا الخوارق الإلهية، حتى يعرف الفرق بين الحق والخلق، والمعصوم وغيره.

وتعريف المعجزة: هي أمرٌ خارقٌ للعادة، دأب إلى الخير والسَّعادة، مقرونٌ بدعوى النبوة، قُصِد به إظهار صدق من ادَّعى أنَّه رسولٌ من الله سبحانه.

وتعريف الكرامة: بأنَّها ظهور أمرٍ خارقٍ للعادة، من قِبَل شخصٍ غير مقارنٍ لدعوى النبوة.

فما لا يكون مقرونًا بالإيمان والعمل الصالح: يكون استدراجًا، وما كان مقرونًا بدعواها: يكون معجزة. وأما إثبات التصرف في العالم للأولياء، وسقوط التكليف عنهم، وإثبات ما يختص بالله: فإسقاط لحق الربوبية والألوهية، ودعوى مجردة عن الدليل؛ بل من العقائد الفاسدة الضعيفة، والأباطيل الشريكة السخيفة.

والاستدلال بأمثال قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ﴾ [الزمر: ٣٤]: حجة فاسدة؛ فإن ذلك وعد لهم، والله لا يخلف الميعاد، وهذا لهم في الآخرة، كما صرحت به الآيات والأحاديث. ودعوى العموم، بعيدة محالة، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، والله المستعان. وكفى بالله شهيدًا على الضمائر، وحكمًا بين العادل والجار، وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون.

ما أكثر هذا اليوم في الأحزاب المتحيزة! والجموع المجتمعة؛ من فرق الشيعة، والمتصوفة، وطوائف المبتدعة، يسرون قواعد لم تتأسس على علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، ثم يبنون عليها قناطير علمهم وعملهم، وما لم يشهد له دليل، من الافتراء والشبهة التي نشأت عن الهوى، والإلف والتقليد، ساقطة في البين فتبقى الدعوى مجردة، وحجج الله سبحانه أكبر وأكثر.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] أوضح دليل على المدعى؛ لأن الخير مقصور على اتباعه.

فيا حسرة الجهلة البطلة الزاعمين بأن أتباعهم لمن قلده ينجيهم من دُون اقتصاص، واقتصار على الآثار النبوية!

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، والإسلام ما جاء به خاتم النبيين وسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، فمن لم يخص الله بالاغتصام، وهو أغنى الشركاء عن الشرك، لم يعتصم عن الضلالة، ومن أخلص لله، سلم من الضلالة.

ومثله قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]. ولقد أربى ضلال المتصوفة، وأتبعهم الرعاع والجهلة، واستحوذ عليهم الشيطان، فأنساهم ذكر الله، فلا

تسمع إلّا: «يا سيدي أحمد البدوي!»، و«يا سيدي الزيلعي!»، و«يا سيدي عيدروس!»، و«يا جيلاني!». ولا تسمع من يذكر الله، ويلجأ إليه في البحر والبرّ إلّا قليلاً، ولفقوا كذبات لا أصل لها. وقد عمّت جهالاتهم اليوم عامّة أهل وقتنا وخاصّتهم، إلّا من شاء الله؛ فيضيفون إليهم من القدرة والعلم بالمغيّبات، والتصرّف في الكائنات، ما يختصّ بالله سبحانه، حتى قالوا: فلان يتصرف في العالم!، وكلّ عبارة أخبث من أختها.

اللّهم! إنّنا نبرأ إليك من صنيع هؤلاء، ونسألك أن تكتبنا من النّاهين عن ضلالتهم، والمنادين لهم، ونستغفرك في التقصير، وقد علمت عجزنا عن السّيف والقنا، أن نقضي به عليهم، وعن اللسان أن ننصحهم، أو ننادي به عليهم، إلّا في الصّحف والكتابة، والحمد لله على كلّ حال». انتهى.

فَتَحْرِيْ

ومن لواحق البحث الذي قبله: التّوسّل بهم. وأصل الوسيلة: ما يتوسّل به ويقترب به إلى الشيء. وحديث «أت محمّداً الوسيلة» قيل: القرب من الله سبحانه، وقيل: الشفاعة، وقيل: منزلة من منازل الجنة. وفي التّوسّل خلاف. والحق: أنّ ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلّم وجب اتباعه، والعمل به؛ كحديث الأعمى الذي في «السّنن»، وهو حديث حسن، لا موضوع، فيه: «يا محمّد إني أتوجّه بك إلى ربي». وحديث رواه أحمد والحاكم، وفيه: «بحق السائلين عليك»، وأمثال ذلك.

وقال بعضهم: يؤخذ من طلب الوضوء على المريض من رسول الله صلى الله عليه وسلّم بالتماس البركة فيما لامسه الصّالحون، لتقريره صلى الله عليه وسلّم.

وهذا محلّ توقف؛ لأنّ ذلك بالقياس، وهو ممنوع، لسد ذرائع العقائد الفاسدة في الخلق، ولا نعلم أحداً من الصّالحين في رتبته حتى يلحق به، كما هو مقتضى القياس مع الفارق.

وأما ما لم يصح عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلّم فسد الباب هو اللازم حمايةً لجناب التوحيد؛ إذ فتح هذا ذريعة لانتساع عقائد السوء، والخروج عن محض التوحيد المأمور به.

قال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

والمؤمنون عرفوا الله منزّها عن الأنداد والأضداد، ومنعياً ورؤوفاً ورحيماً بالعباد، ودوداً وكريماً ولطيفاً

وخالقًا ورازقًا، ونحوها من صفات الكمال، فأحبُّوه كما ينبغي له، ويزداد هذا بزيادة المعرفة.

اللَّهُمَّ اجْعَلْ حبك أحب إلي من نفسي، وأهلي ومالي، ومن الماء البارد.

والذي يظهر أنَّ الحامل لمن ادَّعى العلم والعقل، على محبة ما لا ينفع ولا يضر، والتوسل به، والاعتقاد فيه، اتباع من يظن به الخير من أهل العلم، ودرجهم إبليس شيئًا فشيئًا، حتى تعودوا ذلك وألفوه، وسوَّغ لهم ذلك التقليد، وعدم النظر في الكتاب والسنة. ومن نظر بإنصاف فيها لم يخفَ عليه الحق الصراح.

ولهذا لا تسمع عند الشدائد في مدائن الإسلام الاستغاثة بالله ولا الاستعانة به ولا التوسل به ولا دوام ذكره إلا قليلًا؛ بل أقل، وإنما يجيز أكثرهم اللجج بالمشايخ والأولياء.

اللَّهُمَّ إنا نبرأ إليك من أمثال تلك الضلالات والمحدثات، ونعوذ بك من جميع ما كره الله.



ومن لواحق ذلك: النذر للأولياء وللقباب والمشاهد والقبور والضرائح.

وقد ورد في «الصَّحيح» عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النهي عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير».

فقيل: النذر من حيث هو مكروه. وقيل: خلاف الأولى، وفيه إساءة الظنِّ برَّبِّه. وهذا يؤكد حمل النهي على التحريم، والمراد: أنه لا يرد القضاء ولا نفع فيه، ولا صرف ضرر، ولا جلب خير.

والظَّاهر من الأدلة الصحيحة الصريحة: تحريم نذور القباب وغيرها، وهذا من العمل الذي ليس عليه أمره. وفي «الصَّحيحين»: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»؛ وهو دالٌّ على بطلان العقود غير المأمور بها، وعدم ترتب ثمراتها عليها سواء كان عمَّن جهل، أو عرف الحق وتعمَّد خلافه، فهذه النذور محرمة باطلة.

وكذلك الأموال التي تُوقَف على الكعبة المشرفة، وعلى المسجد النبوي، ينبغي صرفها في مصالح الإسلام وأهله، ولا تترك سُدى.

ولقد «لعن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد» يُصَلَّى فيها، فكيف من اعتقد واتخذ القبر وثناً يضرُّ وينفع؟!!

وعنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

و «إن من كان قبلكم إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة» رواه أحمد وابن حبان.

وعن علي: «أمرني رسول الله ﷺ أن لا أدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفا إلا سويته». وقد عُلِمَ بالأدلة الصحيحة المحكمة أن بناء المشاهد والقباب لا يجوز، وأن النذور لها محرمة.

﴿فَضْلٌ﴾

والرؤيا من الله تعالى وحي حق، إذا رأى صاحبها في منامه ما ليس ضغثا فقَصَّها على عالم، وصدق فيها، وأولها على أصل تأويلها الصحيح ولم يحرف.

والرؤيا تأويلها حق، وقد كانت الرؤيا من الأنبياء وحيًا.

فأي جاهلٍ أجهل ممن يطعن في الرؤيا، ويزعم أنها ليست بشيء؟ وبلغني أن من قال هذا القول لا يرى الاغتسال من الاحتلام.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به الرب عبده». وقال: «إن الرؤيا من الله». وفي الباب أحاديث، ذكرها في «المشكاة» وغيره.

﴿فَضْلٌ﴾

وأجمع القائلون بالأخبار، والمؤمنون بالآثار، أن رسول الله ﷺ أُسْرِيَ به ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، بنص القرآن، ثم عُرِجَ به إلى السماء واحدة بعد واحدة، حتى إلى فوق السموات السبع، وإلى سدرة المنتهى، بجسده وروحه جميعاً، ثم عاد من السماء إلى مكة قبل الصبح.

وفيه أيضاً: دليل على علو الرب تعالى، وكونه فوق العرش، مستويًا عليه، كما قال سبحانه في مواضع من

كتابه، ومنها قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

فمن قال: إن الإسراء في ليلة، والمعراج في أخرى. فقد غلط.

ومن قال إنه منام، وأنه لم يسر بعبدته. فقد كفر.

وقد روى قصة الإسراء عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة كثيرة، وكل ذلك أخبار صحيحة،

وآثار صريحة مقبولة، مرضية عند أهل النقل.

واختلف أهل العلم: هل رأى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ ﷻ أم لا ؟
فذهب إلى كُلِّ وَجْهَةٍ ذاهِبٌ من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأهل الحديث والفقه والتاريخ.
والراجح: الرؤية، وبه قال الإمام أحمد، ورؤي مأثورًا، والحديث الذي جاء فيها على ظاهره.
وعن أنس: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «فرجعت إلى ربي وهو في مكانه»، والحديث بطوله مخرَّج في
«الصحيحين».

والمنكر لهذه اللفظة بعد ورود الحديث، رادُّ على الله ورسوله، وفي خطر عظيم.



ويجب الإيمان بكلِّ ما أخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحَّ به الخبر عنه، مما شهدناه أو غاب عنا، أنه صدقٌ
وحق، سواء في ذلك ما عقلناه، أو جهلناه، ولم نطلع على حقيقة معناه، وكان يقظةً لا مناما.
ومن ذلك: أشراف الساعة، وإنَّ الدَّجال الأعور خارجٌ في هذه الأُمَّة لا محالة، كما أخبر به
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا شك في ذلك ولا ارتياب، وهو أكذب الكاذبين .
وأنَّ عيسى بن مريم - عليهما السلام - نازل؛ ينزل على المنارة البيضاء، شرقي دمشق، فيأتيه - أي
الدَّجال - وقد حصر المسلمين على عقبة أفيق، فيهرب منه، ويقتله عند باب لُد الشرقي، ولُد أرضُ
بفلسطين بالقرب من الرملة نحو ميلين .

ويظهر المهدي المنتظر.

ويخرج يأجوج ومأجوج.

وتطلع الشمس من مغربها.

وتخرج الدَّابة والنار.

وأشبه ذلك، كما صحَّ به النقل.

وأنَّ السَّاعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث من في القبور.

ومن أنكر قيام السَّاعة والحشر. فقد كفر بالله العظيم، وخرج عن ملة الإسلام.





ونؤمن بأن الموت حقٌّ، وأنَّ ملك الموت عَلَيْهِ السَّلَامُ أُرْسِلَ إلى موسى، فصكَّه حتَّى فقأ عينه، كما جاء عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «الصَّحيح»، لا ينكره إلَّا ضالُّ أو مبتدع رادُّ على الله ورسوله.

ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد الموت:

فيؤمن بفتنة القبر، وعذاب الآخرة ونعيمها.

وقد استعاذ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عذاب القبر، وأمر به في كل صلاة.

وفتنة الأجداث وضغطتها، وسؤال منكر ونكير حقٌّ.

والناس يفتنون في قبورهم؛ فيقال: «من ربك؟ وما دينك ومن نبيك؟». فيثبت الله الذين آمنوا بالقول

الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فيقول المؤمن: «ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وأما المرتاب فيقول: هاه! هاه! لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. فيضرب بمرزبة^(١) من

حديد، فيصيح صيحةً يسمعها كلُّ شيءٍ إلَّا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق.

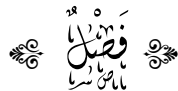
ثمَّ بعد هذه الفتنة: إمَّا نعيم، وإمَّا عذاب، إلى أن تقوم القيامة الكبرى.

فُتُعاد الأرواح إلى الأجساد، وتقوم القيامة التي أخبر بها في كتابه على لسان رسوله، وأجمع عليها

المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لربِّ العالمين، حُفَاءَ عِراةٍ غُرُلا، تدنو منهم الشمس، ويلجمهم

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

العرق.



وتُنصب الموازين؛ فيوزن فيها أعمال العباد من الحسنات والسيئات، كما يشاء الله أن يوزن: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ

مَوْزِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) وَمَنْ خَفَّتْ مَوْزِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿

[المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٣].

والميزان له كفتان ولسان .

(١) المِرْزَبَةُ: عُصِيَّة من حديد، القاموس (١ / ٧٥) مادة (رزب).

وتُنشر الدّواوين، وهي صحائف الأعمال، فأخذ كتابه بيمينه، وأخذ كتابه بشماله، ومن وراء ظهره. ويحاسب الله الخلق، ويخلو بعبده المؤمن، فيقرّره بذنوبه، كما ورد في الكتاب والسُّنة. وأمّا الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من تُوزن حسناته وسيئاته، فإنّه لا حساب لهم، ولكن تُعدّ أعمالهم، فتحصى فيؤقّفون عليها، ويقرّرون بها، ويخبرون بها. وأصناف ما تتضمنه الدار الأولى والآخرة، من أشراف القيامة، والحساب، والكتاب، والثواب، والعقاب، والجنة، والنار، حقّ. وكذلك الصُّور حقّ، ينفخ فيه إسرافيل، فيموت الخلق، ثم ينفخ الأخرى، فيقومون من الأجداث إلى الحساب، وفصل القضاء. واللوح المحفوظ تستنسخ منه أعمال العباد، لما سبق فيه من المقادير والقضاء. والقلم حقّ، كتب الله به كل شيء وأحصاه في الذكر. وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتاب العزيز المنزل من السماء، والسُّنة المطهّرة، والمأثور عن سيد الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمّد صليّ الله عليه وسلّم، والحديث المأثور عنه صليّ الله عليه وسلّم، من ذلك ما يشفي ويكفي، فمن ابتغاه وجده. والموت يؤتى به يوم القيامة، فيذبح، كما روى أبو سعيد عن النبي صليّ الله عليه وسلّم، أنّه قال: «يؤتى بالموت كهية كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرّبون، وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: هذا الموت - كلّهم قد رآه -، فيذبح، ثم يُقال: يا أهل الجنة، خلود ولا موت، يا أهل النار، خلود ولا موت، قال تعالى: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ فُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]».





وفي عرصة القيامة: الحوض المورد للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مأؤه أشدُّ بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، وطوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً.

والصراط منصوبٌ على متن جهنم، يُجوزُه الأبرار، ويَزِلُّ عنه الفجار، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار. يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو، ومنهم من يمشي شيئاً، ومنهم من يزحف ويخطف، ويُلقى في جهنم.

والجسر عليه كلاليب، تخطف الناس بأعمالهم، فمن مرَّ عن الصراط دخل الجنة، وإذا عبروا وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص بعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أُذن لهم في دخول الجنة. وأول من يستفتح باب الجنة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأول من يدخل الجنة أمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والجنة والنار مخلوقتان اليوم، باقيتان.

ولا يفنى أهلها، لقوله تعالى في حقَّ الفريقين: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾^(١).

والأصحُّ أن الجنة في السماء، وجهنم في الأرض، ولم يُصرَّح بتعيين مكانها، بل حيث شاء الله تعالى. والجنة دار أوليائه، والنار عقابه لأعدائه، وأهل الجنة فيها مخلدون، والمجرمون في عذاب جهنم: ﴿لَا يَفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥].

وقد خلقت الجنة وما فيها، وخلقت النار وما فيها، خلقهما الله ﷻ قبل القيامة، وخلق لكل منهما خلقاً، ولا يفنيان أبداً.

فإن احتجَّ مبتدع أو زنديق، بقول الله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أو نحو هذا من

(١) مواضعها: [النساء: ١٢٢]، [النساء: ١٦٩]، [المائدة: ١١٩]، [التوبة: ٢٢]، [التوبة: ١٠٠]، [الأحزاب: ٦٥]، [التغابن: ٩]، [الطلاق: ١١]، [الجن: ٢٣]، [البينة: ٨].

متشابه القرآن.

قيل له: كُلُّ شَيْءٍ مِّمَّا كُتِبَ عَلَيْهِ الْفَنَاءُ وَالْهَلَاكُ هَالِكٌ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ خُلِقَتَا لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ وَالْهَلَاكِ، وَهَمَّا مِنَ الْآخِرَةِ لَا مِنَ الدُّنْيَا، وَالْحُورُ الْعَيْنُ لَا تَمُتُنُ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَا عِنْدَ النَّفْخَةِ، وَلَا أَبَدًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُنَّ لِلْبَقَاءِ، لَا لِلْفَنَاءِ، وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِنَّ الْمَوْتَ، فَمَنْ قَالَ خِلَافَ هَذَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ .

﴿ فَضِّلْ ﴾

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرُونَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَيْنًا بِأَبْصَارِهِمْ، كَمَا يَرُونَ الشَّمْسَ صَحْوًا، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ .
يَرُونَهُ سُبْحَانَهُ، وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَرُونَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، كَمَا يَشَاءُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، فَيَكْرِمُهُمْ، وَيَتَجَلَّى لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ .

وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] .
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٣٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ﴾ [المطففين: ٢٣، ٣٥] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] .

جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه

وهذا الباب في كتاب الله كثير. من تدبر القرآن طالبًا الهدى منه؛ تبين له طريق الحق.

وَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ الرَّؤْيَةَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ تَعَالَى تَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكًّا، فَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَرَاهُ فِي الدُّنْيَا؛ بَلْ يَرَاهُ فِي الْآخِرَةِ .

وَمَا ذَكَرَ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّؤْيَةِ مِنْ نَفْيِ جِهَةٍ وَمُقَابَلَةٍ، وَاتِّصَالِ شِعَاعٍ، وَقُرْبٍ وَبَعْدٍ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَذَا. فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَنْفَوْهُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ سُلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا، وَإِنَّمَا أَحْدَثَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَخَبِّطُونَ فِي بَرَاهِينِ الْفَلَسَفَةِ، فَمَنْ طَوَاهُ عَلَى غَرَةِ (١) فَقَدْ أَحْسَنَ وَاتَّبَعَ، وَمَنْ خَاضَ فِيهِ بِعَقْلِهِ النَّاقِصِ،

(١) أي على حاله - أي لم يتبعه ولم يخض فيه - ، (المعجم الوسيط ص ٦٤٨) .

فقد أبعد وابتدع.

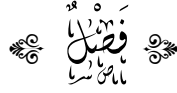
قال الشيخ وليُّ الله الدهلوي^(١): وهو مرئيٌّ للمؤمنين في يوم القيامة لوجهين: أحدهما: أن ينكشف عليهم انكشافاً تاماً بليغاً، أكثر من التصديق به عقلاً، فكأنه الرؤية بالبصر، إلا أنه من غير موازنة ومقابلة وجهة ولون وشكل، وهذا الوجه قال به المعتزلة، وهو حقٌّ. وإنما خطؤهم في تأويلهم الرؤية بهذا المعنى أو حصرهم الرؤية في هذا المعنى.

وثانيهما: أن يتمثل لهم بصورٍ كثيرة، كما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث قال: «رأيت ربي في أحسن صورة» فيرون هنالك ما يرون في الدنيا مناماً.

وهذان الوجهان نفهمهما ونعتقدهما، وإن كان الله ورسوله أرادا بالرؤية غيرها فنحن آمنّا بمراد الله تعالى ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن لم نعلمه بعينه^(٢). انتهى.

(١) هو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي، أبو عبد العزيز الملقب شاه ولي الله، فقيه حنفي من المحدثين، ولد سنة ١١١٠، وتوفي سنة ١١٧٦ انظر ترجمته في «الأعلام للزركلي» (١/١٤٩) وانظر «أبجد العلوم» (٣/٢٤٣).

(٢) قال المحقق: قلت: عفا الله عن المؤلف حيث قرر عقيدة أهل السنة والجماعة في الرؤية، ثم عَقَبَ ذلك بنقله كلام الدهلوي الذي يخالف عقيدة السلف في هذه المسألة، وبيان ذلك: أولاً- إنَّ أهل السنة والجماعة يثبتون الرؤية يوم القيامة كما قال المؤلف، والمخالف لهم فيها: الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي، وفيه دليلٌ على علو الله على خلقه، وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: "يرى لا في جهة" فليراجع عقله! فإمّا أن يكون مكابراً لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال: لا يرى أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته. ردَّ عليه كل من سمعه بفطرته السليمة «انظر الطحاوية» (ص ٢٠٤-٢١٢). ثانياً- لا يقال إنَّ الرؤية يوم القيامة كما يقع في النوم؛ لأنَّ النصوص ظاهرة في أنهم يرون ربهم عياناً كما يرون الشمس ليس دونها سحاب، كما ثبت في السنة، وهذه الرؤية في غاية الوضوح. ثالثاً- نعتقد بما أخبر الله عن نفسه وبما أخبر عنه رسوله من أسماء وصفات لله رب العالمين، ونؤمن بما جاءت به النصوص، ولا نقول: إن أراد الله ورسوله غير هذا فنسلم له! لأنَّ الله تعبَّدنا بما أنزل على رسوله، وهذا ليس فيه احتمالٌ آخر، والله أعلم. رابعاً- الحقُّ إثبات الرؤية للمؤمنين يوم القيامة كما تواترت به الأدلة، وهذا هو الواجب اعتقاده وفهمه والقول به ولا حقَّ غيره. اهـ.



ولله تعالى ملائكة، موكلون بكتابة الأعمال، وحفظ العباد عن المهالك والمهاوي، والدعوة إلى الخيرات والحسنات، ويلمون للعبد بالخير والرشد، لكل واحد منهم مقام معلوم، لا يتجاوز عنه، و﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].
وَمِنْ خَلَقَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ: الشَّيَاطِينَ.

لهم لَمَّة شر لابن آدم، وتصرف فيهم، وتجري من ابن آدم مجرى الدَّم.



ولا يُخلد صاحب الكبيرة المسلم في النَّار، والعفو عن الكبائر جائز، وكذلك العفو عنها عمَّن مات بلا توبة جائز، من باب خرق العوائد.

وبعثة الرُّسل إلى الخلق، وتكليف الله عباده بالأمر والنهي على ألسنتهم حق، وهم معصومون من الكُفر ومن الكبائر مطلقاً، ومن الإصرار على الصَّغائر، يعصمهم الله عنها.

ودعوة نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامَّة لجميع الإنس والجن، لقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] ، ولحديث مسلم: «بُعِثْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» ، وفيه من العموم ما لا يقدر قدره.

والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر واجب، بشرط أن لا يؤدي إلى الفتنة، وأن يُظنَّ قبوله.
والخلافة بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قریش، ما بقي من الناس اثنان، وليس لأحدٍ من النَّاس أن ينازعهم فيها، ولا يخرج عليهم، ولا يُقرُّ لغيرهم بها إلى قيام السَّاعة.

والجهاد ماضٍ قائم، مع الأئمة الأبرار والفجَّار، مُد بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن يقاتل آخر الأئمة الدَّجال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل.

والجمعة، والعيذان: الفطر والأضحى، والحج مع السَّلاطين، وملوك الإسلام، وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء.

ودفع الصدقات، والخراج، والأعشار، والفيء، والغنائم إليهم عدلوا فيها أو جاروا.
والانقياد لمن ولَّاه الله ﷻ أمر الناس، ولا ينزع يداً من طاعته، ولا يخرج عليه بسيف، حتى يجعل الله له

فرجًا ومخرجًا.

ولا يخرج على السلطان، يسمع ويطيع، ولا ينكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع، مخالف، مفارق للجماعة، ولا يمنعه حقه.

والإمساك في الفتنة سُنَّةٌ ماضية، واجب لزومها، فإن ابتليت ففقدت نفسك دون دينك، ولا تُعن على الفتنة بيد ولا لسان، ولكن اكف يدك ولسانك وهواك.

وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ، واجتمع عليه الناس، ورَضُوا به، أو غلبهم بسيفه، حتَّى صار خليفة، وسُمِّي أمير المؤمنين، وجبت طاعته، وحرمت مخالفته فيما ليس بمعصية لله ولرسوله، ويحرم الخروج عليه، وشق عصا المسلمين.

وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه ألبتة، وليس لك أن تخرج عليه.



والاستثناء في الإيذان جائز، غير أن لا يكون للشك، بل هي سُنَّة ماضية عند العلماء.

ولو سئل الرَّجُل: أمؤمن أنت؟

فإنه يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله تعالى، أو مؤمنٌ أرجو الله، أو يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

رُوي ذلك عن ابن مسعود، وعلقمة بن قيس، وأسود بن يزيد، وأبي وائل شقيق بن سلمة، ومسروق بن الأجدع، ومنصور بن المعتمر، وإبراهيم النخعي، ومغيرة بن مقسم الضبي، وفضيل بن عياض، وغيرهم.

وهذا استثناء على يقين.

قال الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].



وينكرون الجدل والمراء في الدين، والخصومة في القدر، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم.

بالتسليم للروايات الصحيحة، وبما جاءت به الآثار التي رواها الثقات، عدلاً عن عدل، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ولا يقولون: كيف؟ ولم؟ لأن ذلك بدعة.

ويقولون: إن الله تعالى لم يأمر بالشر، بل نهى عنه، وأمر بالخير، ولم يرض بالشرك والكفر والمعاصي، وإن كان مريداً له.

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر فأغفر له كما جاء، ويأخذون بالكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين فيما يوافق القرآن والحديث لا في غيره، ولا يبتغون في دينهم ما لم يأذن به الله.

ويقرون أن الله تعالى يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، وأن الله تعالى يقرب من خلقه كيف يشاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

ويرون العيد والجمعة والجماعة خلف كل إمام سني، برّ وفاجر.

ويثبتون المسح على الخفين سنة، ويرونه في السفر والحضر.

ويثبتون فرض الجهاد للمشركين، من كانوا، وأينما كانوا، منذ بعث الله رسوله بالحق والصدق إلى آخر عصابة تقاتل الدجال.

وبعد ذلك يرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصّلاح والسّداد، والنّصيحة لهم ولعامةهم، ولا يخرج عليهم بالسيف.

وأن لا يقاتلوا في الفتنة.

وَأَنَّ الدُّعَاءَ لِمَوْتَى الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّدَقَةَ عَلَيْهِمْ، بَعْدَ مَوْتِهِمْ تَصِلُ إِلَيْهِمْ .
وَيُصَدِّقُونَ بَأَنَّ الدُّنْيَا سَحْرَةٌ، وَأَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ، وَأَنَّ السَّحْرَ كَائِنٌ مُوجُودٌ فِي الدُّنْيَا .
وَيَرَوْنَ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، مُؤْمِنَةً وَفَاجِرَهُمْ .
وَيَقْرَءُونَ أَنَّ الْأَرْزَاقَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، يَرْزُقُهَا عِبَادُهُ حَلَالًا كَانَتْ أَوْ حَرَامًا، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يُوَسَّوِسُ
لِلْإِنْسَانِ وَيُشَكِّكُهُ وَيَخْبِطُهُ .

وَأَنَّ الصَّالِحِينَ يَجُوزُ أَنْ يَخْصَّصَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِآيَاتٍ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ .
وَأَنَّ الْأَطْفَالَ أَمَرَهُمْ إِلَى اللَّهِ .
إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَ بِهِمْ مَا أَرَادَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ .
وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَعْمَلُ الْعِبَادَ، وَكَتَبَ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِ اللَّهِ .
وَيَرَوْنَ الصَّبْرَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَالْأَخْذَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ، وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَإِخْلَاصَ الْعَمَلِ لِلَّهِ،
وَالنَّصِيحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ .

وَيَدِينُونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ فِي الْعَابِدِينَ، وَالنَّصِيحَةَ لْجَمَاعَةِ الْإِسْلَامِ وَلِكُلِّ مُسْلِمٍ .
وَاجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ، وَالزِّنَى، وَشُرْبَ الْخَمْرِ، وَالسَّرَقَةَ، وَقَوْلَ الزُّورِ، وَشَهَادَةَ الزُّورِ، وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْفَخْرَ،
وَالكِبَرَ، وَالْازْدِرَاءَ عَلَى النَّاسِ، وَالْعَجَبَ، وَالتَّفَاخُرَ بِالْأَنْسَابِ، وَالطَّعْنَ فِي الْأَحْسَابِ .
وَيَرَوْنَ مُجَانِبَةَ كُلِّ دَاعٍ إِلَى بَدْعَةٍ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، مَعَ التَّدْبِيرِ وَالْإِمْعَانِ، وَكِتَابَةِ الْآثَارِ، وَدَرَسِ
الْأَحَادِيثِ، وَالتَّمَسُّكِ بِهَا فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ السَّخَطِ وَالرُّضَا، وَالنَّظَرِ فِي السُّنَّةِ، مَعَ التَّوَاضُعِ وَالِاسْتِكَانَةِ،
وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَبَذْلِ الْمَعْرُوفِ، وَكَفِّ الْأَذَى، وَتَرْكِ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ .

وَيَرَوْنَ السَّعْيَ، وَتَفَقُّدَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ، عَلَى وَجْهِ الْحَلَالِ، وَمَنْ حَرَّمَ الْمَكَايِبَ وَالتَّجَارَاتِ وَطِيبِ
الْمَالِ مِنْ وَجْهِهِ فَقَدْ جَهِلَ وَأَخْطَأَ وَخَالَفَ، بَلِ الْمَكَايِبُ مِنْ وَجْهِهَا حَلَالٌ، وَقَدْ أَحَلَّهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ،
فَالرَّجُلُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ، مِنْ فَضْلِ رَبِّهِ، فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْاِكْتِسَابَ فَهُوَ
مُخَالَفٌ .

وَالَّذِينَ إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ وَآثَارُهُ، وَسُنَنُ وَرَوَايَاتُ صِحَّاحٍ، وَأَخْبَارُ صَحِيحَةٍ، عَنْ الثَّقَاتِ، بِالرِّوَايَةِ
الْقَوِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ الصَّحِيحَةِ، يَصْدُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ،

والتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْمَعْرُوفِينَ، الْمُقْتَدَى بِهِمْ، الْمُتَمَسِّكِينَ بِالسُّنَّةِ، وَالْمُتَعَلِّقِينَ بِالْآثَارِ، لَا يُعْرِفُونَ بَبْدَعَةٍ، وَلَا يُطْعَنُ فِيهِمْ بِكَذِبٍ، وَلَا يُرْمَوْنَ بِخِلَافِ أَهْلِ الْحَقِّ، مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى وَاضِحَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَقْلُدَ فِيهَا خَفِيَّ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ.

وَقَدْ يَمَلَأُ أَحَدَهُمُ الْأَرْضَ بِتَصَانِيفِهِ، وَلَوْ فِي خِدْمَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنَ التَّفْسِيرِ وَالشَّرْحِ لِهَمَّا، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِئٌ عَلَى مَا اتَّفَقَ لَهُ مِنَ التَّقْلِيدِ، سَاعٍ فِي نَصْرَةِ مَذْهَبٍ إِمَامِهِ، وَلَوْ بِالتَّعَسُّفِ، مُطَّرِحٌ لِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، مُؤَثِّرٌ لِمَا وَجَدَ عَلَيْهِ سَلَفُهُ.

وَلَا يَنْكُرُ هَذَا إِلَّا مَغْمُورٌ فِي الْغَفْلَةِ وَالْجَهْلِ أَوْ مُعَانِدٌ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ الْمَحَاكِمَةُ إِلَّا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَوْ هَابَ كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ حَظِيَ بِلُمْعَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ، أَوْ شَمَّةٍ مِنَ الْإِخْلَاصِ، أَوْ مَذْقَةٍ مِنَ الْخَوْفِ؛ لَعَرَفَ وَأَنْصَفَ.

أَخْرَجَ أَهْلُ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءةٍ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، فَقَالَ: «أَمَّا إِنْهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنْهُمْ كَانُوا إِذَا أَحْلَوْا شَيْئًا أَحْلَوْهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ». وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ سِوَاءِ إِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِمْ، وَالْإِطْمِئْنَانِ إِلَيْهِمْ، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِكَلَامِهِمْ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ.

وَقَالُوا: هُمْ أَحْصَى مِنْهُنَا وَأَرْسَخَ بِهِ. وَتَعْصَبُ كُلُّ لِمَتْبُوعَةٍ، وَصَارُوا فِرْقًا مُتَفَرِّقَةً، وَأَحْزَابًا مُتَحَزِبَةً. وَسَلَكْتَ هَذِهِ الْأُمَّةُ مَسْلَكَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ حَذُو النُّعْلِ بِالنُّعْلِ. وَقَدْ تَوَاتَرَتْ أَحَادِيثُ الْإِفْتِرَاقِ تَوَاتُرًا مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ النَّبَوِيَّةِ. وَلَمْ يَحْمِلْ عَلَى هَذَا فِي الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ وَفِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا حُبُّ الدُّنْيَا مِنَ الْجَاهِ، وَجَمْعُ الْخُطَامِ، وَإِسْعَافُ الْمَرَامِ، وَإِنْجَاحُ الْحَاجَاتِ، وَطِيبُ الْعَيْشِ، وَالْمِرَافِقُ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَأَهْوَاءُ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ. وَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ، وَجَرَّبْنَاهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ، يَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ، وَيَسْلُكُونَ الطَّرِيقَةَ الْمَوْصِلَةَ إِلَى مَا يَنْفَقُ عِنْدَ النَّاسِ، وَيَدْعُونَ مَا يُوَصِّلُ إِلَى حَقَائِقِ الْحَقِّ.

فَإِيَّاكَ أَنْ تَعْدَلَ الْخَلْقَ بِرَبِّكَ وَتُؤَثِّرَهُمْ عَلَيْهِ!

اللَّهُمَّ زِينَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ الْخَالِصِ، وَاجْعَلْنَا هِدَاةَ مُهْدِيَيْنِ، غَيْرِ ضَالِّينَ وَلَا مُضِلِّينَ، سَلِمًا لِأَوْلِيَائِكَ، وَحَرْبًا

لأعدائك، نحب بحبك مَنْ أَحَبَّكَ، ونعادي بعداوتك مَنْ خالفك، وأجرنا من مُضَلَّاتِ الفتن، آمين يا أرحم الراحمين.



ومن السنة: هجران أهل البدع، ومباينتهم، وترك الجدل والخصومات في الدين والسنة. وكلُّ محدثة في الدين بدعة.

وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، في أصول الدين وفروعه، كالرافضة والخوارج، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، والكرامية، والمعتزلة؛ فهذه فرق الضلالة وطرائق البدع. والاختلاف في الفروع شائع، كما في المذاهب الأربعة، والمختلفون فيها محمودون متابعون على اجتهداهم، ما لم يخالف النص، واختلافهم رحمة واسعة إذا كان مبنياً على أدلة الكتاب والسنة، كاختلاف الصحابة فيما بينهم، وهم أسوة الأمة، واتفاقهم حُجَّة عند قوم. ثم من طريقهم: اتباع آثار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطنًا وظاهرًا، والمشي على ظاهر السنة وواضحها، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار. واتباع وصية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» إلى قوله: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة».

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]. وخير الهدي هدي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هدي كل أحد سواه، ولهذا سموا: «أهل الكتاب والسنة» و«أهل الحديث والآثار».

والإجماع: ما عليه أهل العلم، من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة، مما له تعلُّق بالدين. **والإجماع الذي ينضبط:** هو ما كان عليه السلف الصالح، وبعدهم كثر الاختلاف، ولم يوجد إجماع على حدّه، ولهذا أنكره الإمام أحمد، وغيره من أهل التحقيق.

وهم مع هذه الأصول، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشريعة. ويحافظون على الجماعات والجمعة.

ويدينون بالنصيحة للأمة ولولاة الأمور.

ويعتقدون معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «المؤمن للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضا»، وشبك بين أصابعه.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه

عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

ويأمرُونَ بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء.

ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويقولون: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» كما في

الحديث .

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك.

ويأمرُونَ ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار.

والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك.

وينهون عن الفخر والخيلاء، والبغي، والاستطالة على الخلق بغير حق.

ويأمرُونَ بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفورها.

وكلُّ ما يقولونه ويفعلونه من هذا وغيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة، وطريقهم هو دين

الإسلام، الذي بعث الله به محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

لكن لما أخبر النبيُّ أَنَّ أُمَّتَهُ «ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»،

وفي حديث أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض

الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء، ومنهم أعلام الهدى،

ومصاييح الدجى، أولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم أئمة الدين، الذين أجمع المسلمون على

هدايتهم، وهم الطائفة المنصورة، التي قال فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة

على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة».



في الاعتقاد بالكتاب والسنة

عن مالك أنه بلغه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة رسوله» .

وعن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» أخرجه الترمذي .

وعن العرباض بن سارية قال: (صلى بنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذات يوم، ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» أخرجه أبو داود والترمذي.

ومعنى «عضوا عليها»: أي تمسكوا بها كما يتمسك العاوض بجميع أضراسه.

وعن المقدم بن معد يكرب قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله تعالى، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه. وإنَّ ما حرم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما حرم الله» أخرجه أبو داود والترمذي.

وزاد أبو داود في أوله: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وذكره بمعناه.

والأريكة: السرير في الجملة، وقيل: هو كل ما اتكى عليه.

وعن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن مثل ما بعثني الله تعالى به من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلاً، والعشب الكثير، وكان منها أجادب، أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها، وسقوا وزرعوا.

وأصاب طائفة منها أخرى، إنما هي قيعان، لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه بما بعثني الله تعالى به، فعلمه وعلمه، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله تعالى الذي أرسلت به» رواه الشيخان .

وعن ابن مسعود قال: (إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإنما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين) رواه البخاري.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» أخرجه الشيخان وأبو داود.

وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وعن ابن عباس قال: (من تعلم كتاب الله، ثم اتبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه سوء الحساب في الآخرة).

وعن عمر بن الخطاب قال: (تُرَكَّم على الواضحة، ليلها كنهارها، كونوا على دين الأعراب والعلماء في الكتاب).

وعن علي بن أبي طالب قال: (تُرَكَّم على الجادة: منهج عليه أم الكتاب) أخرجهما زرّين .

وعن ابن مسعود أنه قال: (من كان مستتاً فليستن بمن قد مات، فإنّ الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله تعالى لصحبة نبيهم ﷺ، ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم على أثرهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم) أخرجه زرّين.

وعن عمرو بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدين بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء، وهم الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من ستي» رواه الترمذي .

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم» رواه مسلم .

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي إلا كان له في أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته، ويقنتون بأمره، ثم تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا

يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» رواه مسلم .

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» رواه مسلم .

وعن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِبًا عَلَى أُرَيْكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي في «دلائل النبوة».

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» رواه في «شرح السنة».

قال النووي في «أربعينه»: هذا حديث صحيح رويناه في «كتاب الحجة» بإسناد صحيح .
وعن بلال بن الحارث المازني قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي، فإن له من الأجر مثل أجر من عمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله، كان عليه مثل آثام من عمل بها، لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً» رواه الترمذي، وابن ماجه، عن كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده.

وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَتَرَقَ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَسَتَفْتَرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي» رواه الترمذي .

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فُسَادِ أُمَّتِي، فَلَهُ أَجْرُ مِائَةِ شَهِيدٍ» رواه البيهقي في كتاب «الزهد» له من حديث ابن عباس .

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْكُمْ فِي زَمَانٍ مِنْ تَرْكِ مَنْكُمْ عُسْرٌ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكٌ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ مِنْ عَمَلِ مَنْهُمْ بَعْشَرٌ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا» رواه الترمذي .

وعن غُضَيْف بن الحارث الثمالي قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة، فتمسكُ بسنةٍ خير من إحداث بدعة» رواه أحمد .

وعن إبراهيم بن ميسرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قرَّ صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام» رواه البيهقي في «شعب الإيمان» مرسلًا .

وعن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم حرمات فلا تنتهكوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها» رواه الدارقطني .

وعن عبد الله بن الديلمي قال: (بلغني أنَّ أول ذهاب الدِّين تركُ السُّنة، يذهب الدِّينُ سُنَّةَ سُنَّةٍ كما يذهب الجبل قوةً قوةً) رواه الترمذي .

وعن ابن مسعود قال: (ما سألتُمونا عن شيءٍ من كتاب الله نعلمه أخبرناكم به، أو سُنَّة من نبي الله أخبرناكم به، ولا طاقة لنا بها أحدثتم) رواه الدارمي .

قلتُ: هذه جملةٌ مختصرة من الكتاب والسُّنة، وآثار السَّلف؛ فالزمها، وما كان مثلها، مما صحَّ عن الله ورسوله وصالح سلف الأمة، بما حصل من الاتفاق عليه من خيار الأمة، ودَغ أقوال من عداهم محقورا مهجورا، مبعدا مدحورا، مذموما ملوما.

وإن اغترَّ كثيرٌ من المتأخرين بأقوالهم، وجنحوا إلى أتباعهم؛ فلا تغتر بكثرة أهل الباطل، فقد قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣].

وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بدأ الإسلام غريبا، وسيعود كما بدأ غريبا، فطوبى للغرباء» رواه مسلم .

وَلَنِعَمَ مَا قِيلَ:

إِنَّ الْقُلُوبَ يَدُ الْبَارِي تُقَلِّبُهَا فَلْتَسْأَلِ اللَّهَ تَوْفِيقًا وَتُشِيرَتَا
مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ لَا تَهْدِيهِ مَوْعِظَةٌ وَإِنْ هُدِيتَ فَبِالْأَخْبَارِ أُنْبِيتَا
فَهَذِهِ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ أَنْتَ بِهَا فَكُنْ صَبُورًا وَلَوْ فِي اللَّهِ أُودِيتَا

فهذه الأقاويل التي وُصفت، مذاهب أهل السنة والأثر، وأصحاب الرواية، وحملة العلم النبوي، فمن خالف شيئاً من هذه، أو طعن فيهم، أو عاب قائلها، فهو مخالفٌ مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة، وسبيل الحق.

وما ذكرته من العقائد، ينبغي أن يقدم إلى الصبي في أول نشأته، ليحفظه، ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره، شيئاً فشيئاً، ومن فضل الله على قلب الإنسان أن شرحه في أول نشأته للإيمان، من غير حاجة إلى حجة وبرهان، فلا بد من إثباته في نفس الصبي، والعامي، حتى يترسخ ولا يتزلزل.

وليس الطريق في تقويته وإثباته أن يعلم صفة الكلام والجدال، بل يشتغل بتلاوة القرآن وقراءة الحديث ومعانيه، ويشغل بوظائف العبادات، فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه، وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث وفوائدها، وبما يسطع عليه من أنوار العبادة ووظائفها.

وينبغي أن يحرس سمعه من الجدال والكلام غاية الحراسة، فإن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهد، وما يفسده الكلام أكثر مما يصلحه، وقد كتبنا في ذم الكلام رسالة سميناهـا «قصد السبيل في ذم الكلام والتأويل».

وناهيك بالعيان برهاناً، فقس عقيدة أهل الصلاح والتقوى من عوام الناس بعقيدة المتكلمين والمجادلين، ترى اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ، لا تحركه، الدواهي والصواعق.

وعقيدة المتكلم الحائر بين اعتقاد وتقسيمات الجدل كخيـط مرسل في الهواء، تقلبه الرياح مرة هكـذا، ومرة هكـذا.

ثم الصبي إذا نشأ على هذه العقيدة: إن اشتغل بكسب الدنيا لم يتضح له غيرها، ولكنه يسلم في الآخرة باعتقاد أهل الحق إذ لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد، فأما البحث والتفتيش، وتكلف نظم الأدلة، فلم يكلفوا به أصلاً.

إن أراد أن يكون من سالكي طريق الآخرة، وساعده التوفيق، حتى اشتغل بالعمل، ولازم التقوى، ونهى النفس عن الهوى، واشتغل بالرياضة والمجاهدة، انفتحت له أبواب من الهداية تكشف عن حقائق هذه العقيدة، وتنورُ إلهيُّ يُقَدِّف في قلبه بسبب المجاهدة تحقيقاً لوعده ﷻ؛ حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ جَهِدُوا

فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾ [العنكبوت: ٦٩] .



خاتمة الرسالة

قد زعمتُ في هذه المسائل والأبحاث، التي ذكرتها في هذه الرسالة، وفي رسائل أخرى أني لاحظت الحق ونصرته بجهدي، وتابعت الكتاب والسُّنة بحسب فهمي وغاية ما عندي، وأضربت عن المقاولات والمراجعات، وطويت الكشح^(١) عن دفع الاعتراضات الباطلات، مع أني قصير الباع، قليل الاطلاع، فما أخطأت فيه من كلامي، وخالفت فيه واضح الكتاب وصريح السنة فعلى كل مسلم رده، والاجتناب عنه، ومتابعة الكتاب العزيز والسنة المطهرة دونه.

فإنما قصدي نصرتهما، لا مخالفتهما، فما أصبت فيه فمن الله سبحانه، وله فيه الحمد والمنة والشكر والثناء، وما أخطأت فيه، فالذنب فيه مني، ومن الشيطان، وعلي فيه البراءة منه والتوبة عنه، والاستغفار والتحذير. وأشد الكراهة أن أفرق بين كراهة ما صدر مني من البدع والخلاف، وما صدر من غيري بناء على عدم الإنصاف وركوب الاعتساف.

بل يجب أن أكون أشد كراهة لما صدر مني لأنه ذنب يضرن، وأؤاخذ بسببه، وذنب غيري، لا يضرن ولا أؤاخذ به.

والله سبحانه أسأل أن يسلمني من البدع والذنوب، ويغفر لي ما أخطأت فيه من الأصول والفروع، إنه واسع الغفران والرحمة، وهو حسبي وكفى في الآخرة والأولى.

والمحامي عن السنة المطهرة، والكتاب العزيز، والذائب عنهما، كالمجاهد في سبيل الله تعالى، وروح القدس مع مَنْ ذبَّ عن دين الله وسنة نبيه، ونافح عنهما من بعده، إيماناً وحباً ونصحاً له، رجاء أن يكون من الخلف الصالح، والذين قال فيهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدُوُّه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

(١) طوى كشحه على الأمر: أي أضمره وستره، القاموس (١ / ٢٥٤) .

والجهاد باللسان أحد أنواع الجهاد وسبله، وما المراد إلا بيان الحق وانتصار الفطرة التي فطر الله الناس عليها كما تطابق عليه القرآن الكريم والسنة الغراء.

ولا أعيب على من خالفني في شيء، ولا يعاب التقصير فيه علي، لأني مقر به، وأهله، ومحله، مع الدعاء والرجاء إلى الله سبحانه أن يهديني للهدى، ويسر الهدى لي.

وقد وعد به في كتابه الحكيم مؤكداً بمؤكدات فقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]، هذا للخلق عموماً، وللمؤمنين خصوصاً: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

وإنما يضل أكثر الخلف من تركهم العمل بآيات الله البينات والسنة، وتطلبهم غيرها، قال الله تعالى: ﴿كَمْ أَتَيْنَهُم مِّنْ آيَاتٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١].
فليحذر من ذلك كل الحذر؛ أي: من عدم القنوع بما قنع به السلف من حجج الله، فياله من تخويف شديد، ووعيد عظيم.

وإنما يعرف الحق من جمع خمسة أوصاف:

أعظمها: الإخلاص، والفهم، والإنصاف.

ورابعها - وهو أقلها وجوداً وأكثرها فقداً -: الحرص على معرفة الحق، وشدة الدعوة إلى ذلك.

والبدع والمحدثات قد كثرت، وقد عمت البلوى بالإشراك بها، وكثر الدعاء إليها، والتعويل عليها، وطلاب الحق اليوم شبه طلابه في أيام الفترة، وهم سلمان الفارسي وزيد بن عمرو بن نفيل وأضرابهما، فإنهم قدوة لطالب الحق، وفيهم له أعظم أسوة؛ لما حرصوا على الحق، وبذلوا الجهد في طلبه، حتى بلغهم الله إليه وأوقفهم عليه، وفازوا من بين العوالم الجمّة.

فكم أدرك الحق طالبه في زمن الفترة؟ وكم عمي عنه من طلبه في زمن النبوة؟!

فاعتبر بذلك، واقتد بأولئك الكرام، فإن الحق ما زال مصوناً عزيزاً نفيساً كريماً، لا ينال مع الإضراب عن طلبه، وعدم التشوق والإشراف إلى سببه، ولا يهجم على البطالين المعرضين، ولا يناجي أشباه الأنعام الضالين.

ما أعظم المصاب بالغفلة!

والاغترار بطول المهلة!

فليعرف مريد الحق قدر ما هو طالبه؛ فإنه طالب لأعلى المراتب، ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [الإسراء: ١٩]، ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣].

فليس في الوجود بأسره أعز من الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله، ومتابعتهم، ومعرفة ما جاءوا به، ولا تطلب ذلك أهون الطلب فإن طلبة الدنيا وزخارفها الفانية، يرتكبون الأخطار والمتالف الكبار، وينفق أحدهم غضارة عمره، ونضارة شبابه، وإبان أيامه فيها، وهي لا تحصل لهم على حسب المراد، فكيف بما هو أبقى وخير منها؟ ولم يرفعوا له رأساً ولم يبنوا له أساساً.

وإنما أطلنا القول؛ لأنني أعلم بالضرورة في نفسي وغيري: أن جهل الحقائق أكثرها إنما سببه عدم الاهتمام بمعرفتها على الإنصاف، وترك الاعتساف، لا عدم الفهم والإدراك، فإن من اهتم بشيء أدركه، فكيف لا يفهم طالب الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين، مع الاهتمام فيه، وبذل الجهد فيه، وحسن القصد ولطف أرحم الراحمين؟

ولا ينبغي لطالب الحق والصواب أن يصغي إلى من يصده عن كتب الله، وما أنزل فيها من الهدى والنور، والرحمة لطفاً للمؤمنين ونعمة للشاكرين، وليحذر كل الحذر من زخرفتهم وتشكيكهم، وليعتبر بقول الله لرسوله المعصوم: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوتِيتَ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣].

ويا لها من موعظة موقظة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد!!

ولا يستوحش من ظفر بالحق بكثرة المخالفين، وليوطن نفسه على الصبر واليقين، نسأل الله تعالى أن يرحم غربتنا في الحق، ويهدي ضالنا، ولا يردنا عن أبواب رجائه ودعائه وطلبه ورحمته محرومين.

وخامسها -وهو أصعبها-: المشاركة في العلم، والتميز والفهم، والدراية حتى يتمكن من معرفة الحق، ومقدار ما يقف عليه، فيرغب فيه من غير تقليد، لأنه لا يعرف المقادير إلا ذو بصير نافذ، وفهم ماضٍ، فإن عرضت له محنة، لم يتطير بطلب الحق، فيكون ممن يعبد الله على حرف، وليثق بمواعيد الله وقرب الفرج.

قال تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]، ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا

يَسْتَخَفُّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ﴿[الروم: ٦٠].

وليعلم يقيناً أنه تعالى مع الصابرين والصادقين والمحسنين، وأن الله سبحانه ناصر من ينصره، وذاكر من يذكره، وإن سر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الأمور عائدٌ على متبعيه، ونصره شاملٌ لناصريه.

وقد أمر الله تعالى بالمعاونة على البر والتقوى.

وصح الترغيب في الدعاء إلى الحق والخير، وأن الداعي إلى ذلك يؤتى مثل أجور من اتبعه، ومن أحيا نفساً فكأنها أحيا الناس جميعاً، ومن أمر بالصالح والإصلاح ابتغاء مرضات الله فسوف يؤتيه أجراً عظيماً.

وفي «سورة العصر» قَصَر السَّلامَة من الحُسْر على: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ

وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وأنا أستغفر الله، وأسأله التجاوز عني والمسامحة في كل ما أخطأت، فإني محل الخطأ والغلط، وأهله، وهو سبحانه أهل التقوى والمغفرة، والسعة والمسامحة، والغنى الأعظم، والكرم الأكبر، عن مضايقة المساكين والجاهلين، إذ كان الله سُبحانهُ وتعالى غنياً عن عرفان العارفين، غير متضرراً بجهل الجاهلين.

وآخر كلامي كأوله: أن الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على محمد سيد المرسلين، وخاتم

النبيين، وشفيع المذنبين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الراشدين المهديين إلى يوم الدين.

هذا وكان الفراغ من زَبْرها^(١) غداة يوم الأربعاء من شهر ذي القعدة سنة تسع وثمانين ومائتين وألف في

بلدة بهوبال المحمية، صانها الله تعالى وأهلها عن جميع البلية والرزية.

وأنا العبد الفقير إلى الله، الغني به عمّن سواه، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجي،

غفر الله زلله، وأصلح خلله، وتقبل عمله، وبلغه أمله.

وقد جمعها تعليماً لفلذة كبده، وأصغر ولده، وثمره فؤاده، السيد علي بن صديق بن حسن^(٢)، فسح الله

في علمه وعمره، وعمله وأمدّه، وبارك له وفيه، وكان مدى الأزمان في مدده، وسميتها:

(١) الزَّبْر: هو الكتابة، القاموس (١ / ٨٣٨).

(٢) ولد عام (١٢٨٣ هـ)، وله ترجمة في كتاب أبيه «أبجد العلوم» (٣ / ٢٨٢-٢٨٣).

«قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر».

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

نظم:

إِنِّي سَأَلْتُكَ يَا إِلَهَ الَّذِي خَضَعْتُ لَهُ السَّمَاوَاتِ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْبَارِي
إِذَا تَأَمَّلْتُ فَاسْتَغْفِرُ لِجَامِعِهِ لَعَلَّ جَامِعَهُ يَنْجُو مِنْ النَّارِ

ثم أختتم الكلام على هذا النظام :

نظم:

يَا رَبُّ إِنِّ عَظُمْتُ ذُنُوبِي كَثْرَةً فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ
إِن كَانَ لَا يَرْجُوكَ إِلَّا مُحْسِنٌ فَبِمَنْ يَلُودُ وَيَسْتَجِيرُ الْمُجْرِمُ
مَا لِي إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِلَّا الرَّجَا لِعَظِيمِ عَفْوَكَ ثُمَّ إِنِّي مُسْلِمٌ



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه



جامع عنبة بن غزوان رضي الله عنه

وَالْعِلْمُ يَدْخُلُ قَلْبَ كُلِّ مُوَفَّقٍ مَنْ غَيْرِ أَبْوَابٍ وَلَا اسْتِثْنَاءٍ
وَيَرْدُّهُ الْمَحْرُومُ مِنْ خِذْلَانِهِ لَا تُشْقِنَا اللَّهُمَّ بِالْحَرَمَانِ

رزقنا الله وإياكم العلم النافع والعمل الصالح
(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَمَّ بِنِعْمَتِهِ الصَّالِحَاتُ)
(الدَّوْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ ١٤٣٨ هـ)
(مَسْجِدُ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)
مَدِينَةُ الدَّمَّامِ - الْمُنْطَقَةُ الشَّرْقِيَّةُ



جامع عتبة بن غزوان رضي الله عنه
